الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المـــوضـــوع

تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
خلال الفترة (2000-2014)

رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: نقود وتمويل

إعداد الطالب :

إلياس غقال

الأستاذ المشرف :

أ.د/ عبد الوهاب بن بريكة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
أ.د/ رابـــح خـــونـي	رئيسـا	جامعة بسكرة
أ.د/ عبد الوهاب بن بريكة	مقـررا	جامعة بسكرة
د/ وسيلة الـسبتي	ممتحنا	جامعة بسكرة
أ.د/ عمار زيـتوني	ممتحنا	جامعة بـاتـنة
د/ رشيد عدوان	ممتحنا	جامعة بـاتـنة
د/ منصف بن خديجة	ممتحنا	جامعة سوق أهراس

الموسم الجامعي: 2016 - 2017

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح

أستاذي وأخي وصديقي

الأستاذ: أوزليفي ناجي

رحمة الله عليه

شكر وعرفان

أشكر المنعم عز وجل الذي وفقني إلى إتمام هذا البحث

هو الله ربي الذي ما أصبح بي وما أمسى بي من نعمة فمنه وحده فله الحمد والشكر

ثم وعملا لقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم((من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء))

أخرجه الترمذي رقم (203/5) وانظر صحيح الجامع (6244) وصحيح الترمذي (200/2).

أتقدم بالشكر الخالص إلى من تكبد عناء التصحيح والتصويب

الأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل

عبد الوهاب بن بريكة

إلى الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة- كل بإسمه -

الذين تكبدوا عناء تقييم هذا العمل

إلى الأستاذ الدكتور: رابح خوني

إلى الدكتور :اسماعين جوامع

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

مقدمة

تمهيد:

تشهد الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والتطورات المتسارعة للعلاقات الدولية ، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يغلب عليه طابع الانفتاح والعولمة، خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية دوليا وإقليميا، حيث ترى الاقتصاديات المتقدمة أن السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي يحقق لها مبتغاها في بسط نفوذها وسيطرتها، وفي ضوء ذلك تغيرت نظرة الدول المتقدمة إلى الدول النامية وأصبح كل قطب يبحث عن سياسة تعاونية إقليمية جديدة توسع نطاق نفوذه، ومن هذا المنطلق وجدت الدول النامية نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع تنافسيتها، و ذلك من خلال الانضمام إلى تجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تسعى للاندماج العالمي.

ومن هذا المنطلق نجد أن الاتحاد الأوروبي سعى منذ منتصف السبعينات إلى توسيع نفوذه و هيمنته في المنطقة المتوسطية و هذا من خلال عقد اتفاقيات للتعاون بينه و بين الشركاء المتوسطيين، و قد شملت هذه الاتفاقيات الطابع التجاري المحض إضافة إلى الجانب المالي لها، و المتمثل في البروتوكولات المالية بين المجموعات الاقتصادية الأوروبية و الدول المتوسطية كل على حدا، و بقيت هذه الاتفاقيات سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة سنة 1995، أين تم الإعلان الرسمي عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية وقد أدت على المستوى الثنائي إلى عقد اتفاقيات للشراكة ما بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة متوسطية شريكة .

وبالنسبة للجزائر لم تبقى بمعزل عن هذه التحولات إذ أن علاقتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي اتسمت دائما بالترابط، وذلك نظرا لكون هذا الأخير يعتبر كأول شريك اقتصادي للجزائر، ناهيك عن عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والموقع الجغرافي القريب من أوروبا، ولذلك أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة حيث جرى التوقيع الرسمي على الاتفاق بينها وبين دول الاتحاد الأوربي في أفريل 2002، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، إن عقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوربية في إطار منطقة التبادل الحر والتي بموجبها سوف يتم الإلغاء التدريجي وفق برنامج زمني محدد لرسوم الجمركية أمام أصناف واسعة من المنتجات الأوربية التي تستوردها الجزائر إلى أن يتم الإلغاء النهائي بحلول سنة 2020، وعلى هذا الأساس أصبح عليها التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هذه الاتفاقية وكذلك أثارها على الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على مواجهة تحديات هذا الانفتاح.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين أهم القطاعات التي تعول عليها الجزائر للانطلاق باقتصادها نحو العالمية، و يرجع هذا إلى الأهمية التي تمثلها هذه المؤسسات و خصائصها التي جعلت منها بديلا للمؤسسات الكبيرة في كثير من الأحيان.

و حتى تستطيع الجزائر وضع سياسة تنموية فعالة لهذا القطاع بهدف تخطي مختلف التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بهدف تفادي الآثار المترتبة عن اتفاقية الشراكة بصفة عامة و منطقة التبادل الحر بصفة خاصة، وما سوف تواجه منافسة حادة في الأسواق الوطنية أو دولية.
كل هذا كان من أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مساعدتها للبقاء في محيط أكثر تنافسية بتأهيلها وتأهيل المحيط الخارجي لها عن طريق وضع مجموعة من برامج التأهيل الوطنية وأخرى بالمساعدة في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

I. تحديد إشكالية البحث:

وعلى أساس الطرح الوارد أعلاه كانت إحدى البنود الرئيسية لاتفاقية الشراكة الجزائرية هي المساعدات المالية المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوربي بهدف مساعدة ودعم الاقتصاد الجزائر للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لمواجهة الانفتاح الاقتصادي التي سوف تفرضه منطقة تبادل الحر. حيث ينص إحدى بنود الاتفاقية على " الأخذ بعين الاعتبار أثار إنشاء تدريجي، لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لا سيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها". و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا جزء من النسيج الاقتصادي الجزائري. وبالتالي خصصت له مبالغ مالية في إطار برتوكالات التعاون المالي المخصص للجزائر (MEDA I - MEDAII) .

ومن هذا، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي الآليات التي تمت من خلالها تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؟

كما يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهداف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ؟ وما هي المحاور الرئيسية للاتفاقية؟
- ما هو انعكاس اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- ما هو مفهوم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة في الجزائر؟ وما هي مصادر تمويل هذه البرامج؟
- ما هي انعكاسات الجانب التمويلي للشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

II. فرضيات البحث :

وقد جاءت الفرضيات الخاصة بهذا البحث على النحو التالي:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية تهتم بتأهيل وظائف المؤسسة المعنية بعملية التأهيل فقط؛
- ترمي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها من طرف الاتحاد الأوربي إلى تحسين و تقوية تنافسيتها لمواجهة الآثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؛
- نسبة تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الممولة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، أكبر من نسبة تمويل المخصصة في إطار البرامج الوطنية ل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. أهمية و أهداف البحث:

بالنسبة لأهمية البحث فهي تكمن في كونه يعالج جزئية مهمة تتعلق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا القطاع الذي أولت الجزائر أهمية بترقية وتطوير هذا القطاع في العشريتين الأخيرتين

كما تبرز أهمية البحث في معالجة موضوع الشراكة الأورو جزائرية وما يمكن أن توفره من مزايا للاقتصاد الوطني من خلال المساعدة التي تتلقاها الجزائر للنهوض باقتصادها وذلك بالاستفادة من الخبرات والمهارات والمعارف التطبيقية والتكنولوجية، ناهيك عن حصول الدعم التمويلي اللازم لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يخدم نمو الاقتصاد الوطني ويجعل هذه المؤسسات ترفع من قدراتها التنافسية وطنيا ودوليا.

ومن هذا المنطلق جاء بحثنا بهدف دراسة و تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري؛ وكذا التركيز لآليات التمويل المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بهدف مساعدة ودعم الاقتصاد الجزائر للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لمواجهة الانفتاح الاقتصادي التي سوف تفرضه منطقة تبادل الحر بحلول سنة 2020، ومحاولة تقييم الدور التمويلي للبرامج المسطرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

IV. أسباب اختيار موضوع البحث:

اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة لعدة أسبابا أهمها أن الموضوع يدخل في مجال التخصص نقود وتمويل وذلك من خلال دراسة آليات تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في إطار البرامج الوطنية أو البرامج المسطرة لذلك في إطار الشراكة الأوروجزائرية، وكذلك والرغبة الخاصة في مواصلة البحث ومعالجة المواضيع ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد النتائج الايجابية التي حققها هذا القطاع في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة منها أو النامية، ومحاولة الربط بين اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وتأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

V. منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات:

لاحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة عن التساؤلات المطروحة، و تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج التاريخي :** كوسيلة لتتبع مراحل والمحطات التي مرت بها اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية وكذلك تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال فترة الدراسة.
- **المنهج الوصفي والتحليلي:** كأسلوب مناسب لوصف وتحليل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة برامج التأهيل الممولة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية .

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:

- المسح المكتبي من خلال الكتب، والرسائل والأطروحات والدوريات والأبحاث والتقارير الورقية والالكترونية والمتوفرة باللغة العربية والانجليزية والفرنسية، والمتعلقة بالموضوع.
- بالنسبة للإحصائيات، فقد تم إجراء مسح رقمي لمختلف التقارير المتعلقة بالشراكة الأوروجزائرية الصادرة عن المفوضية الأوربية، وكذا نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن الوزارة الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

VI. تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث:

في هذا الإطار، يتضمن الإطار المكاني للبحث، دولة الجزائر كدراسة حالة. بينما، يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014.

VII. موقع البحث من الدراسات السابقة :

احتل موضوع الشراكة الأوروجزائرية وكذا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات، تم فيها محاولة الإجابة عن إشكاليات مختلفة بوجهة نظر الباحثين، و بغرض تكوين منظومة معرفية ونظرية لتكون المرتكز في تحديد وتحليل الجانب التمويلي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة يمكن عرض أهمها كالتالي:

- **الدراسة الأولى**: هي دراسة منجزة من طرف الباحث **فراجي بلحاج،** " قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان سنة 2010. و الموسومة بـــ " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**". ركز الباحث على الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث هي أنه رغم الدور الذي تأخذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المجلات والأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية في سبيل ترقية هذا القطاع إلا أنها لازالت تواجه العديد من العقبات التي تقف في سبيل تطورها ونموها

- **الدراسة الثانية:** من إنجاز الباحث **ناصر بوعزيز،** قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة عنابة سنة 2010 والموسومة بـــ "**الشراكة الأورومتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية**"، حيث حاول الباحث دراسة مختلف الجوانب النظرية لشراكة الأورومتوسطية وكذا تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ودراسة كيفية الاستفادة من فرص الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية.
- **الدراسة الثالثة**: أنجزها الباحث "**حسين يحي**"، قدمها " قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان سنة 2012، والموسومة بـــ " **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**"، حيث قام الباحث بدراسة مقارنة لمختلف برامج التأهيل المطبقة في كل من تونس والمغرب والجزائر، كما قام بقياس فعالية هذه البرامج. ومن أهم النتائج التي توصل لها هي ضرورة تكييف سياسة التأهيل في دول المغرب العربي مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة.

وبالنسبة لهذه الدراسة أو البحث، فيسعى الباحث من خلالها الربط بين اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، مع التركيز على الجانب التمويلي لاتفاقية الشراكة، وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

VIII. الهيكل العام للبحث :

على ضوء الفرضيات والتساؤلات المطروحة للبحث، وبغية الإلمام بمختلف جوانب الدراسة ستتم معالجة الموضوع من خلال أربعة فصول، فصليين نظريين وفصليين تطبيقين.

حيث خصصنا **الفصل الأول** لعرض الإطار النظري لشراكة الأوروجزائرية، حيث تطلب علينا أولا التطرق للإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وكذا على مضمون و أبعاد اتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية وكذا الجوانب المالية للاتفاقية، وبحكم أن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية إحدى العناصر الرئيسية لبحثنا والتي هي جزء من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، تطلب علينا التعرض لدوافع عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وكذا الأهداف والمحاور الأساسية لاتفاقية الشراكة مع التركيز على الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ذلك أنه دراستنا ترتكز على الجانب التمويلي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ودورها في تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك تطلبا منا في **الفصل الثاني** التوقف أولا عند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر والاتحاد الأوربي وكذا دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها في مختلف الاقتصاديات، أما العنصر الثاني الذي تطرقنا إليه في الفصل الثاني هو مختلف المفاهيم الأساسية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مفهوم برامج تأهيلها في الجزائر.

وبعد التطرق لمختلف المفاهيم النظرية التي تهم بحثنا حاولنا إسقاط ذلك على الجانب التطبيقي فجاءت دراستنا هذه في جانبين تطبيقيين.

أما **الفصل الثالث** لدراستنا خصصناه لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تأهيلها، حيث قمنا أولا بدراسة مؤشرات عامة واقع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة محل الدراسة من 2001 إلى 2015، وركزنا على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في توفير مناصب الشغل خلال فترة الدراسة وتوزيع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط، كما تعرضنا للمفاهيم النظرية لبرامج التأهيل في الفصل النظري قمنا بإسقاط ذلك على مختلف برامج التأهيل المطبقة في الجزائر.

كما تطرقنا لكيفية تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج الوطني المخصص لها.

وفيما يخص **الفصل الرابع** والذي يعبر عن الجانب التطبيقي لدراستنا حاولنا دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالبرنامجين الرئيسيين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تم تمويلهما من طرف الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأرووجزائرية ، البرنامج الأول (2000-2007) ED-PME والثاني هو برنامج (2010-2014) **PME II**، حيث حاولنا التركيز على مختلف الجوانب التمويلية المتعلقة بهاذين البرنامجين، وكذا محاولة تحليل وتقييم مختلف النتائج النهائية للبرنامجين.

الفصل الأول

الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

إن المستجدات المتسارعة والحركة النشيطة التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أفرزت مفهوما جديدا للقوى المعتمدة أساسا على القوة الاقتصادية التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي يتميز بتحرير التجارة الدولية من خلال إزالة كل أشكال التمييز على حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن سياسة الاندماج والتوجه لإقامة تكتلات اقتصادية من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة لوضع إطار للمبادئ والأسس التي يبنى عليها أي تعامل اقتصادي، وبهذا أضحت الشراكات الدولية من أهم استراتيجيات الدول في إقرار سياسات وخطط إستراتجية لمستقبلها حيث تسعى أغلب الدول إلى عقد شراكات إقليمية ودولية مع الدول التي تتفق مع سياستها الإقليمية والدولية بهدف تحقيق الاستقرار والأمن.

ومن هذا المنطلق اعتمد الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة هذا بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في سياسته المنتهجة مع الدول المتوسطية، وإقراره لسياسة جديدة تقوم على الشراكة جسدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، والذي ركز على إنشاء منطقة تبادل حر في سنة 2010، والجزائر من الدول التي وقعت على معاهدة برشلونة، وكذلك وقعت على الاتفاق الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002.

ومن هذا جاء هذا البحث لتوضيح مختلف الجوانب المتعلق بمشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي انبثقت منه الشراكة الأوروجزائرية مع التركيز على الجوانب المالية للاتفقاية.

و في هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول:الإطار العام لشراكة الأورومتوسطية ؛

المبحث الثاني: آليات تمويل محاور اتتفاقية الشراكة الأورومتوسطية؛

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأوروجزائرية؛

المحبث الرابع: الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؛

المبحث الأول: الإطار العام لشراكة الأورومتوسطية

يهدف هذا المبحث لتوضيح المفهوم النظري لمصطلح الشراكة الدولية ومحاولة مقارنته بعض المصطلحات المشابهة له، ومن ثم التعرض لجذور التاريخية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وكذا مختلف الجوانب العامة لاتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: المفهوم النظري لشراكة

تعددت التعارف الخاصة بمصطلح الشراكة وهذا بتعدد المهتمين والباحثين بتفسيرها واختلاف وجهات نظرهم وكذلك اختلاف أبعاد ومستويات الشراكة، فهناك البعد السياسي والثقافي والأمني والاقتصادي وهناك مستويين لشراكة هما:

- ✓ **تعريف الشراكة من مستوى جزئي**: أي تعريف الشراكة من منطلق الشراكة بين المؤسسات وتكون اما شراكة محلية أو أجنبية؛
- ✓ **تعريف الشراكة من مستوى كلي**: أي تعريف الشراكة من منطلق الشراكة بين الدول.

و يقصد بالشراكة بشكل عام تلك العلاقة المحددة الزمن والقائمة على أساس التعاون المشترك من اجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف..

وسوف نقوم بتقديم بعض التعاريف لمصطلح الشراكة الاقتصادية سواء على مستوى الجزئي أو الكلي.

أولا- مفهوم الشراكة على المستوى الجزئي:

تعريف 1: " هي عقد اتفاق بين مشروعين أو وحدتين إنتاجيتين أو أكثر على إقامة تعاون فيما بينهما، يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري بملكية مشتركة على أساس دائم، و لا يقتصر هذا التعاون على مساهمة كل منهم (الشركاء) في رأس المال فقط، وإنما أيضا في المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة العمليات، ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية"[1].

تعريف2: الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيه مؤسستين أو أكثر بصفة دائمة، و المشاركة لا تقتصر على حصة رأس المال ، بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءة الاختراع و العلامات التجارية[2].

---

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2005، ص: 221.

[2] أبو قحف عبد السلام، **السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية ،2003 ، ص: 15.

تعريف 3: يمكن اعتبار الشراكة شكل من أشكال التعاون، ونوع من التقاربات التي تحدث بين المؤسسات الاقتصادية، وهي في حقيقتها عقدا أو اتفاقا بعيد المدى يحدث بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ونشير إلى أن هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما قد تكون مساهمة فنية أو معرفة تكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق. وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

انطلاقا من التعاريف سابقة الذكر يمكننا محاولة تقديم تعريف شامل للشراكة الاقتصادية على المستوى الجزئي" تتمثل الشراكة في أي نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون بين مؤسستين أو أكثر، بهدف تحقيق مصالح مشتركة للأعضاء المشاركين من أجل انجاز مؤسسة معينة أو توسعت مؤسسة قائمة، ويمكن أن تكون هذه الشراكة مالية، تجارية، تقنية، تكنولوجية. وطبيعة الحال يتقاسم أطراف الشراكة المنافع التي سوف تتحقق من هذه الشراكة طبقا لمدى مساهمة كل منهما في المشروع المشترك وتكون هذه المساهمة إما برأس المال أو فنية خاصة بمختلف مراحل الإنتاج.

ثانيا- مفهوم الشراكة على المستوى الكلي (الشراكة الدولية):

تعريف 1: يقصد بها تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، والثقافي،العلمي...، والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة،تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل،تهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها[1].

تعريف 2: "هي تلك العلاقات التي التي تقوم على أساس الاشتراك بين دوليتين و أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو تصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل ورأس المال، والمواد الخام والخبرة البشرية.....إلخ. بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر[2]."

---

1 عمر سعد الله، المعجم في القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007 ، ص272.

[2] قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوربية- الجزائرية**، الملتقي الدولي حول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 2006، ص 1.

وقبل محاولة صياغة تعريف شامل لمصطلح الشراكة وجب علينا مقارنته مع مصطلاحات متشابه و متداخلة فيما بينها أهمها مصطلح التعاون والتكامل.

حيث يعرف التعاون على أنه: "مجموعة من التفاعلات و الاتصالات في مجالات مختلفة تسمح بتحقيق التقدم بين عدة أطراف، لكن ليس بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافيا أو يعتنقون الدين نفسه، فالمهم هو إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها الدول التعاون، والتقليل من التمييز وذلك بالتخفيف قدر الإمكان من التفاوت بين الدول المتعاونة"[1].

كما يعرف على أنه: " مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو ذو أصول عرقية واحدة ."[2]

أما التكامل الاقتصادي فهو كذلك اختلف الاقتصاديون في تعريفهم له نظرًا لتباين وجهات نظرهم في تحديد هذا المفهوم تبعاً للأسباب المؤدية إلى قيامه والدوافع من ورائه والوسائل المستخدمة في تحقيق أهدافه، ويرتبط هذا الاختلاف أيضا بظروف الدول ومستويات تطورها.

و يعرف كذلك من خلال وصفه كعملية وكحالة، فمن ناحية وصفه كعملية فإنه " يتضمن كافة التدابير والإجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول وطنية مختلفة، وهنا يتم التأكد من وسائل التكامل وهدفه في تحديد المفهوم باعتباره عملية". وإذا تم النظر إلى التكامل بوصفه حالة فإنه يمكن القول إنه:" يتمثل في اختفاء صور التفرقة والتمييز بين الاقتصاديات الوطنية وهذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها والوصول إليها من خلال التكامل"[3].

كما يعرف [4]" على أنه عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقالات عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي

[1] عادل هندي، **اقتصاديات التعاون**، مكتبة عين شمس، مصر، 1988، ص 23.

[2] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة.والتكتلات الإقليمية البديلة** ، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص ص: **45-46**

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص: 165-166.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية, القاهرة,2003، ص: 15.

تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء.

ومن التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعيرف شامل لشراكة على مستوى الكلي" على أنها نمط جديد من علاقات التعاون بين الدول حيث يجمع دولتين أو أكثر، نظرا لوجود مصالح متبادلة بينها بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة لديه (كالعمل، رأس المال، المهارة الفنية .....) لتحقيق الغايات التي تم من أجلها عقد الشراكة والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف من الأطراف المشاركة.

فالشراكة إذن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، و المؤسسات والمنظمات الدولية، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، إلى العلاقات السياسية والاجتماعية والأمنية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات أطراف عقد الشراكة.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

قبل التطرق لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية يجب أن نشير أن كلمة الأورومتوسطية مركبة من جزئين:

الأورو: ويقصد بها منطقة الاتحاد الأوربي

الأورومتوسطية

متوسطية: نسبة إلى حوض البحر المتوسط

ويرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوربا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق المتوسط[*]، ونظرا للأهمية الاستراتجية لحوض المتوسط وبالتحديد بالنسبة للإتحاد الأوربي، سعى هذا الأخير إلى ربط وتطوير علاقاته مع دول جنوب شرق المتوسط ولقد تجسد ذلك في فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

---

[*] شرقا : سوريا ، لبنان ، فلسطين

جنوبا : مصر، ليبيا ، الجزائر ، تونس ، المغرب

شمالا : تركيا ، اليونان ، إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا ، البرتغال ، (ألبانيا و يوغسلافيا)

الجزر : قبرص ، مالطا

ولقد ظهر مفهوم المتوسطية مع بداية السبعينيات إثر السياسة المتوسطية التي قام بها الإتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوروبا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق البحر المتوسط، فقبل عام 1972 كانت العلاقات بين أوروبا في ذلك الوقت ودل البحر الأبيض المتوسط منحصرة في العلاقات "الثنائية" ففي عام (1972) ظهرت سياسة واضحة لدول الإتحاد الأوروبي تجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في العديد من النقاط في محاولة لإيجاد نوع من التوحيد في معاملة الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية، وكسر المعاملات الثنائية السابقة[1].

حيث في سنة 1972، تبنى رؤساء الدول الأوروبية في باريس "سياسة شاملة نحو دول البحر الأبيض المتوسط" تركز على العلاقات التجارية بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط[2].

وتعتبر المحاور الأساسية لهذه الإستراتيجية مشكلة الأمن والاستقرار داخل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، قضية توريد النفط والمواد الخام إلى أوروبا، سياسية التنمية الموجهة نحو إفريقيا والتي يلعب جنوب المتوسط فيها جسر التواصل بين أوروبا وإفريقيا، وقد تم في الفترة الممتدة من(1972إلى 1995) توقيع العديد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطية حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعاون بين الطرفين في مجالات مختلفة كالتجارة، الصناعية والقطاع التمويلي وتقديم إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف المصنعة ، فضلا عن الإتفاقيات الاقتصادية والتمويلية التي تم توقيعها بين الطرفين والتي يتم بموجبها تحويل الإعانات المالية والقروض دون فوائد إلى الدول المتوسطية.[3]

وفي ديسمبر 1990 اعتمد المجلس الأوروبي سياسة جديدة للعلاقة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، هذه السياسة الجديدة حاولت تركيز العمل الأوروبي لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط في ستة محاور رئيسية[4]:

---

[1] رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورو -متوسطية رهانات حصيلة وآفاق**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2004-2005، ص 09-10.

[2] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , dossier préparé par l' Institut de la Méditerranée, Marseille, France, 2000, Pp 3-4.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية،2000، ص ص: 183-184.

[4] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , op cit, P : 05.

- ✓ دعم الإصلاحات الاقتصادية؛
- ✓ دعم الاستثمار الخاص.
- ✓ دعم نمو دول البحر الأبيض المتوسط عن طريق تقديم المساعدة المالية الثنائية ؛
- ✓ صيانة وتحسين وصول البلدان المتوسطية إلى سوق الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ مشاركة بلدان البحر الأبيض المتوسط لمسيرة المجتمع نحو السوق واحد؛
- ✓ تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي" الأورومتوسطية.".

وفي فيفري 1992 تم التوقيع على إتفاقية ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، أين أعلن الاتحاد الأوربي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية.

و بناء على ذلك قدم الاتحاد الأوروبي في "أكتوبر 1994 اقتراحا لإنشاء منطقة للشراكة الأوروبية المتوسطية"[1] ، حيث تبلور المشروع المتوسطي وتمحور حول تأسيس منطقة مستقرة سياسيا وأمنيا ومنطقة حرة للمبادلات التجارية وتعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي، واستندت هذه الاستراتجية إلى عدة محاور تشكل أولويات تدخل الاتحاد الأوربي في المنطقة أهمها[1]:

- **على مستوى التحول الاقتصادي:** وهذا من خلال:

- ✓ تحقيق منطقة أوربية متوسطية لتجارة الحرة؛
- ✓ تعزيز ديناميكية القطاع الخاص، وتحديث القطاع الصناعي ووضع نظام تشريعي متكامل؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الخاص الأوربي في دول المتوسطية؛
- ✓ رفع مستويات البنية التحتية الاقتصادية.

- **على مستوى التوازن الاجتماعي:**

- ✓ تحسين الخدمات الاجتماعية وخاصة في المناطق المدنية؛
- ✓ تطوير المناطق الريفية بشكل متناسق ومتكامل؛
- ✓ حماية البيئة؛

[1] : أحمد سيد النجار و آخرون،**التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة** ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004، ص65 .
[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الشراكة العربية- الأوربية" الدوافع والمنافع"، السنة الرابعة إصدار 01/3 منشورة على الموقع WWW.IAIGE.ORG

- ✓ تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني؛
- ✓ تعميق التعاون والمساعدات الفنية لتخفيض الهجرة ومنع التجارة غير الشرعية والإرهاب والجرائم الدولية.

- **على مستوى التكامل الإقليمي:**

- ✓ تقديم كافة وسائل التشجيع والمساعدة المناسبة لتعاون الإقليمي؛
- ✓ المساهمة في تمويل البنية التحتية الاقتصادية اللازمة للمبادلات التجارية الإقليمية المتزايدة وخاصة في مجالات النقل والاتصال والطاقة.

المطلب الثالث:أهداف ودوافع الشراكة الأورومتوسطية

كما لاحظنا من خلال المطلب السابق أن الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية لها جذور تاريخية، وسوف نتطرق إلى مضمون و كذا الأهداف الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأرومتوسطية في المطلب القادم لكن قبل ذلك يجب ان نتعرض أولا لدوافع التي ادت إلى إقامة الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية.

أولا- أهداف ودوافع الاتحاد الأوربي:

إن عقد دول الاتحاد الأوربي لشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسطة سوف تخدم وتدعم ابراز أوربا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى لعل أبرزها في تلك الفترة الولايات المتحدة الأمركية.

هذا بالإضافة للعديد من الأهداف التي أدت بالاتحاد الأوربي لإقامة شراكة مع دول البحر الأبيض المتوسطة سوف نحاول التركيز على البعض منها:

- هناك مجالات كثيرة مشتركة بين أوربا ودول البحر الأبيض الممتوسط، خاصة في مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار، والاتحاد الأوربي له مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التي تواجهها؛

- حث الدول المتوسطية كل على حدة على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوربي، ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم تغطي الاتحاد الأوربي ودول شرق ووسط أوربا وكل دول البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي[1]؛
- الإبقاء على هذه البلدان المجاورة في فلكه السياسي وفقا لحسابات إستراتيجية ضد التجمعات والقوى والأطراف الدولية الأخرى، كالولايات المتحدة الأمركية وروسيا والقوى الأسيوية؛
- مدى مردودية المشروعات التي ستقام بمنطقة ببلدان المتوسط التي تمتاز بتوافر المواد الأولية والطاقة واليد العاملة الرخيصة وأسواق واعدة؛
- كذلك تعتبر الشراكة مع دول المتوسط تحدي عالمي يفرضه النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل احتواء منطقة المتوسط تحت السيطرة والتوسع الأوربي؛
- وهناك كذلك مبررات غير اقتصادية تتمثل في العمل على جعل المنطقة أمنة ومتوازنة اجتماعيا، ومستقرة سياسيا، وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي، علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير[2].

ويمكن القول إن من الأهداف الرئيسية لفكرة الشراكة الأورومتوسطة هو التنافس بين الولايات المتحدة الأمركية والاتحاد الأوربي للسيطرة على مقاليد الأمور خاصة في المنطقة العربية، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة اقتصاديا على العديد من المناطق العربية بحجة تسيير مصالحها الاستراتجية النفطية.

ثانيا- أهداف ودوافع الدول المتوسطية:

هناك أهداف و اعتبارات تحفز الدول المتوسطية على الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي سوف نحاول أن نذكر أبرزها في النقاط التالية:

- الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبالتحديد الأوربية سواء بصورة مستقلة أو في صيغة مشروعات مشتركة وذلك للاستفادة من نقل التكنولوجيا في انتعاش الاقتصاديات الوطنية، وتطوير الاستثمرات المحلية[3]، ممايتيح المزيد من فرص العمل وحد من مشكل البطالة.

---

[1] سليمان المنذرى، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2004، ص: 249.

[2] محمد الشريف منصوري، **إمكانية إندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد لتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، منشورة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص ص: 194-195.

[3] لخضر عزي ومحمد يعقوبي، **الشراكة الاورو متوسطية وآثار ها على المؤسسة الاقتصادية**، مجلة علوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، العدد 14، أكتوبر 2004.

- رغبة الدول المتوسطية في الاستفادة من الشق الاقتصادي للاتفاقية وهذا من خلال عبور سلعها تحسين جودة منتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعادات المقدمة من الإتحاد الأوربي وبالتحديد في مجال الدعم المالي الفني، التدريب، وتطوير إجراءات مراقبة الجودة، ونقل التكنولوجيا الأوربية، في ظل تمتعها بعدة مزايا نسبية (طبيعية، اليد العاملة الرخيصة...) ويكون ذلك ميسور نسبيا في ظل منافسة دون قيود أوسياسات حمائية في أسواق أوربا.

المطلب الرابع: الجوانب العامة لاتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية

بعد عدة سنوات من المفاوضات كما ذكرنا سابقا، اجتمع 27 وزيرا لخاريجة• الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة•، اجتمعوا بمدينة برشلونة الاسبانية أيام 27 و 28 نوفمبر 1995 وهذا من أجل تجسيد مشروع الشراكة الأورو متوسطية على أرض الواقع[1].

أولا- أهداف وأبعاد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية :

1- الأهداف الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

لقد حددت الشراكة الأورومتوسطية والتي جاءت في مؤتمر برشلونة سنة 1995، سياسة ذات أهداف وطموحات تتميز عن السياسات السابقة لاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية، التي كانت ترتكز عن التعاون من أجل التنمية، ويعود اهتمام الاتحاد الأوربي بدول البحر الأبيض المتوسط لما يمثله من مصالح إستراتجية له و الأهداف الرئيسية للشراكة الأورومتوسطية تركزت في ثلاث محاور أساسية هي[2] :

1- خلق منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية؛

2- بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطين، وفيما بين هؤلاء الشركاء؛ مع توفير دعم المالي من

• 15 دولة أوروبية و هي: ألمانيا،النمسا، بلجيكا، الدنمارك، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اليونان، المملكة المتحدة، السويد و 12 دولة متوسطية و هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية. حيث استبعدت ليبيا و يوغسلافيا بحجة العقوبات المفروضة عليهما من طرف الأمم المتحدة.

• أنظر الملحق رقم (01): **خارطة توضح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والدول الشريكة الموقعة على ميثاق برشلونة 1995 لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**

[1] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , dossier préparé par l' Institut de la Méditerranée, Marseille, France, 2000, P 06.

[2] أو **L e processus de Barcelone Cinq ans après**,1995-2000, Communautés européennes 2000, site internet : (http://europa.eu.int/ NF3200128FRC_001.pdf consulté le 12/11/2011, P P:06-07.

الاتحاد الأوربي لتسهيل عملية التحول الاقتصادي ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التحول؛

3- رفع مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتعزيز قيام مجتمع مدني حر ومزدهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي، وتنمية الموارد البشرية، ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية[1].

2- أبعاد اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية:

ويتم تنفيذ محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية المشار إليها سابقا على مستوى بعدين أساسيين هما:

1- **البعد الثنائي:** يتحدد سيره عبر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوربي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا، والتي تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة وإن كان كل منها يتضمن بعض الخصائص المتميزة فيما يخص العلاقات بين الاتحاد الأوربي وكل دولة شريكة، مع التذكير أن الهدف الأكبر لهذا البعد يتمثل في تأسيس منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية بحلول 2010 [2] وفي هذا السياق يجب التنويه إلى أن تاريخ تأسيس منطقة التبادل الحرحدد فيما بعد لكل دولة على حدى فعلى سبيل المثال في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حدد بـ سنة 2017 ثم أجل إلى سنة 2020 .

2- **البعد الإقليمي:** ويقوم بشكل رئيسي على مجموعة كاملة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات، بالإضافة إلى هذا فقد تم تأسيس عدد من الهيئات التي تجمع بين مختلف المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في مسار برشلونة كالبرلمانات، وكذا هيئات المجتمع المدني وغيرها، مع العلم أن الغاية الرئيسية من هذا البعد هو بناء الثقة والتعاون المنتظم بين دول المنطقة[3].

ثانيا- محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

كما تطرقنا سابقا فاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط جاءت لتعويض اتفاقيات التعاون الموقعة في منتصف السبعينات، والمحاور الرئيسية للاتفاقية هي في الأصل منبثقة من أهداف الشراكة والتي أوردناها سابقا.

---

[1] على الكنز، ترجمة سعد الطويل، **العلاقات العربية الأوربية**، مركز البحوث العربية والافريقية، ص: 18-19.

[2] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , op cit, P : 15.

[3] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , op cit, P : 15

ويمكن تلخيص محاور وأبعاد الشراكة الأورومتوسطية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): محاور وأبعاد الشراكة الأورومتوسطية

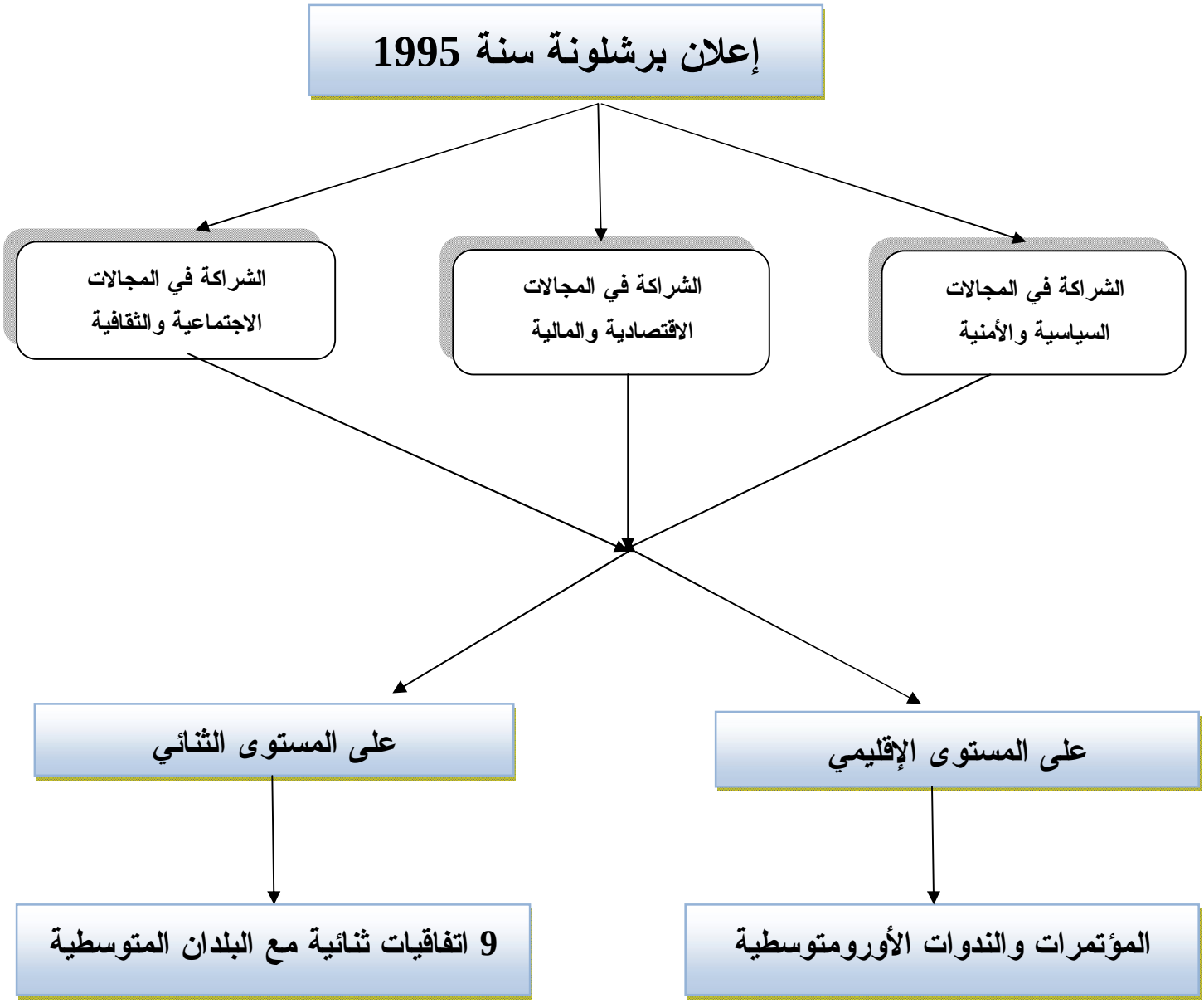

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen , dossier préparé par l' Institut de la Méditerranée, Marseille, France, 2000, P : 14.

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن إتفاقية الشراكة المعلن عليها في المؤتمر الأورو متوسطي في برشلونة شملت ثلاثة محاور رئيسية:

1- المحور السياسي والأمني (المشاركة السياسية والأمنية): ففي الجوانب السياسية والأمنية ركزت الاتفاقية على انشاء منطقة مشتركة للسلام والأمن والاسقرار في اقليم البحر الأبيض المتوسط، حيث عبر المشاركون في المؤتمر عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم.

ومن هذا المنطلق أهم ماتعهد أطراف الشراكة الأورو متوسطية في المجال السياسي والأمني مايلي[1]:

- العمل على احترام ميثاق الأمم المتحدة في مجالات حماية حقوق الانسان واحترام الاتفاقيات الإقليمية والدولية المبرمة وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في النظم السياسية؛
- العمل من أجل تحقيق تسوية وسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يرتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول؛
- طبقا لنماذج القانون الدولي أيضا يمنع التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الداخلية لأي بلد من بلدان الشراكة؛
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات وتحقيق الأمن الإقليمي.

2- المحورالاقتصادي والمالي (الشراكة الاقتصادية والمالية):

يعتبر هذا المحور ذا أهمية عالية في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية حيث شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي المستديم من أجل بناء منطقة ازدهار متقاسمة ومن هذا فقد اتفق المشاركون في المؤتمر على عدداً من الأهداف الاقتصادية المشتركة أهمها[2]:

- تسريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة وذلك للرفع من مستوى معيشة الشعوب المشتركة على تحسين معدلات التوظيف والحد من فجوة التنمية على جانبي المتوسط؛

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **"مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق، الأهداف و التداعيات"**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) و الدار العربية للعلوم (لبنان)، 2005، ص ص: 172-173-174 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص :175.

- تدعيم وتشجيع التكامل والتعاون الإقليمي.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع وافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع أخذ بعين الاعتبار مختلف درجات النمو الاقتصادي على نقطيتين رئيسيتين:

- **التأسيس التدريجي من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة؛**
- **تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في مجلات معينة.**

أ- مفهوم منطقة التجارة الحرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية:

كما ذكرنا سابقا لقد ركزت الاتفاقية على جعل منطقة البحر المتوسط منطقة للازدهار المشترك، ومن أجل ذلك حدد المشاركون سنة 2010 كمحطة مستهدفة للوصول إلى منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي وكل دولة على حدى، ويتم ذلك تدريجا حيث ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة من انضمام الدول المشاركة لمنضمة التجارة الدولية (OMC).

ويقصد في هذا الصدد بمنطقة التجارة الحرة حسب اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية " يتم ازالة العوائق التعريفية وغير تعريفية تدرجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين الشركاء. وتحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات"[1]

ومن أجل تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر قرر المشاركون في المؤتمر تبني مجموعة من النقاط أهمها مايلي:

- تحقيق التعاون الاقتصادي والتنسيق الإقليمي وذلك من خلال دراسة الجانب الزراعي والصناعي والتجاري وحتى الإجتماعي والتكنولوجي وكذا تطوير طرق الاتصالات والتعاون في المجال الإحصائي من خلال البيانات.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع الأخذ بعين الاعتبار حاجاتهم ومستويات نموهم؛
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصاية والاجتماعية مع اعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر؛ وفي هذا الاطار يتم تشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا من أجل تخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي؛
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص :175.

ب- **تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي**:

في هذا المجال تبنى أطراف الشراكة الأورو متوسطية التعهد بتنمية التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية في مجلات مختلفة أهمها[1]:

- دعم النمو الاقتصادي والاستثمارات الخارجية المباشرة التي قد تؤدي إلى تبادولات للتكنولوجيا وزيادة الانتاج والتصدير، وهذا بتأسيس مناخ مناسب لهما عبر ازالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا؛
- القيام بتحديث الصناعي لدول المتوسطية وذلك عن طريق برامج دعم تقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعاون بين الاتحاد الأوربي وبلدان جنوب المتوسط في مجالات الاستثمار والتمنية الزراعية، ونقل التكنولوجيا، والصناعة والاحصاءات والمواصلات، وتحسين شبكات المياه والنقل والمواصلات، والطاقة والسياحة والبيئة.

كما تضمن الإعلان كذلك نصا يقضي باستمرار مبدأ التدفقات التقليدية في التجارة بين بلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوربي، الأمر الذي من شأنه تقييد حرية البلدان الجنوبية في توسيع أو تنويع الحصص الكمية والتركيب السلعي لصادراتها الموجهة إلى بلدان الاتحاد الأوربي

3- المحور الثقافي والاجتماعي الإنساني: ركز هذا الشق من الاتفاقية أساسا على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفاهم المتبادل، وتشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني وشخصياته، ولقاءات المنظمات غير الحكومية، وتنمية التعارف بين فئات الشباب واتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة، والتعاون في مجلات الإعلام والتعلم والصحة والتدريب المهني.

المبحث الثاني:آليات تمويل محاور اتتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

تعرضنا في المبحث السابق إلى محاور اتفاقية الشراكة واستخلصنا إلى انه الجانب المالي والاقتصادي يكتسي أهمية كبيرة في اتفاقية الشراكة، كونه المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات الشراكة الهادفة لإقامة منطقة للتبادل الحر، إذ يعد الركيزة الأساسية للدعم وإنجاز مختلف المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الجانبين الأوروبي والمتوسطي في بعديه التعاون الإقليمي والتعاون الثنائي.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص :177 .

وقد تميز الدعم المالي الذي أقره إعلان برشلونة بتحسن ملحوظ، مقارنة بالبروتوكلات المالية التي كانت تعد الأداة المالية لاتفاقيات التعاون المبرمة منذ 1970 إلى غاية تقريبا بداية التسعينيات.

حيث إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 كانت تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، وإجمالي هذه المساعدات لم تكن بحجم المساعدات المقدمة عن طريق مختلف الأليات التي جاءت بعد مؤتمر برشلونة.

المطلب الأول: تمويل محاور اتتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في إطار برنامج MEDA

بعد سنة 1995 وعلى أثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (MEDA)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للإستثمار (BEI)[1] "وهما آليتان" جديدتان للتمويل أو المساعدات المالية التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول، والملاحظ أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة، ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص"[2]

أولا- التعريف ببرنامج MEDA:

يعتبر برنامج MEDA بمثابة الأداة المالية الأساسية لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، يتمثل إطار التعاون المالي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ووفق مسار برشلونة في المساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج MEDA.

[1] **Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et de sa mise en œuvr**e, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Juin 2009,P:14.

[2] عمورة جمال، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص: 207.

وقد اعتمد لأول مرة بموجب القرار رقم 96/1488 الصادر في 23 جويلية 1996 من طرف المجلس الأوربي.وعدل كذلك من طرف الهيأة سنة 2000 بموجب القرار رقم 2698/ 2000[1] .

ثانيا- آلية عمل البرنامج MEDA :

كما لاحظنا سابقا فإنه يتم تنفيذ محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على مستوى بعدين أساسيين هما البعد الثنائي والبعد الإقليمي وبما أن برنامج MEDA يعتبر الأداة المالية الأساسية لتنفيذ الاتفاقية، فإن آلية عمله تعتمد على برنامجيين وهما:

1-البرامج الوطنية التأشيرية أو الاستدلالية:(Les Programmes indicatifs nationaux (PIN

وهي تمثل آلية التمويل في برنامج MEDA على المستوى الثنائي أي تكون مبرمجة بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا.

هي برامج يتم وضعها بالتشاور مع الدول المتوسطية المستفيدة, فتحدد القطاعات ذات الأولوية بوضع أو تبني برامج وطنية لمدة 03 سنوات، ينبغي أن تكون هذه البرامج مطابقة لمخططات التمويل لمدة 03 سنوات ويتم مراجعتها سنويا بدلالة النتائج المتوصل إليها[2].

تخضع الاعتمادات المالية المخصصة في إطار البرنامج على مبدأ سنوية الميزانية، إذ يتم تحديد هذه الاعتمادات لكل بلد مستفيد من MEDA سنويا بناء على البرامج الاستدلالية أو الإرشادية الوطنية (PIN)

فهذه البرامج يتم من خلاله، تحديد الخيارات الإستراتيجية المتبناة من قبل هذا البلد، فيما يتعلق بالمشاريع والنشاطات المرشحة للتمويل من قبل البرنامج، وهذا خلال فترة 03 سنوات، ومن ثم تحديد الالتزامات المالية أو المساعدات التي سوف يتحصل عليها البلد مع إمكانية مراجعة حجم المبالغ المالية المخصصة بناءا على النتائج المحصل عليها، ومدى القدرة على امتصاص المبالغ المخصصة من خلال ما تم انجازه من المشاريع المحددة المتفق عليها في البرنامج الاستدلالي[3]،

[1] **Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et de sa mise en œuvr**e, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Juin 2009,P:14.

[2] عمورة جمال، **مرجع سابق**، ص: 211.

[3] ياسمينة مرابطي، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوربي وتطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص 19.

2- البرامج التأشيرية الجهوية أو الاقليمية: programmes indicatifs régionaux (PIR) :

يتم إعداد هذا البرنامج بالتشاور مع اللجنة الأورومتوسطية التي تمثل 27 دولة متوسطية، ويتم فيه تحديد قطاعات التعاون الجهوية، وللإشارة فإن أول برنامج تأشيري جهوي تم تبنيه سنة 1997 لمدة سنتين ثم البرنامج الثاني (2000-2003) لمدة 3 سنوات. أما البرنامج الإرشادي الإقليمي الموضوع من قبل المفوضية الأوروبية، فهو يبين برامج التعاون على المستوى الاورومتوسطي، وكذلك خطوطه العريضة في مختلف الميادين خلال فترة 03 سنوات، فعلى اختيار المشاريع التي يتم تمويلها في إطار هذا البرنامج وتنفيذها، تستعمل المفوضية الأوروبية بالتعاون مع البلدان المستفيدة ما يسمى بـــ: نظام حلقة تسيير المشاريع حيث يبين إجراءات ومراحل تصنيف واختيار المشاريع الممولة من قبل MEDA وكذلك مراحل تنفيذها[1] .

ثالثا- الأهداف والنشاطات التي يتم تمويلها في إطار برنامج MEDA:

كون برنامج MEDA يعتبر الأداة المالية الرئيسية لتنفيذ اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية فإن أهداف والنشاطات التي يمولها البرنامج منبثقة من أهداف الشراكة وقسمة إلى قسمين أهداف ونشاطات في إطار التعاون الثنائي والجهوي ويمكن اختصارها كمايلي:

1- على المستوى الثنائي:

- تتمحور أولويات برنامج MEDAعلى المستوى الثنائي حول محورين رئيسيين وهما[2]:
- **تدعيم مسار التحول الاقتصادي في الدول المتوسطية**: خاصة في مجالي التكيف الهيكلي وتنمية القطاع الخاص والعمل على جعل أسواقها أكثر انفتاحا، واقتصادها أكثر تنافسا، يلعب دور محفز للتعديلات الهيكلية الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي.
- **مرافقة الإصلاحات الاقتصادية بتعزيز التوازن الاقتصادي– الاجتماعي:** وذلك بدعم المشاريع والأنشطة التي تخفض من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي في الدول المتوسطية، من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم، والتعليم والصحة والتنمية الريف ..إلخ إن اتفاقية الشراكة على المستوى الثنائي اتفاقيات الشراكة الثنائية تمثل 90٪ من موارد الميزانية الإجمالية لبرنامج MEDA ،لأنها تعكس خصوصيات العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وربط كل شريك.

[1] ياسمينة مرابطي، **مرجع سابق**، ص: 20.

[2] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , op cit, P .15

2 -على المستوى الإقليمي:

وهو يمثل 10٪ **من موارد الميزانية الإجمالية لبرنامج MEDA** ، ويجسد الدور الحاسم للحوار إقليمي منتظم، فالهدف منه تشجيع النشاطات والمشاريع ذات الطابع الإقليمي بغية تحقيق الغايات التي وضعت من اجلها الشراكة في مؤتمر برشلونة بأبعادها الثلاث (البعد السياسي والأمني، والبعد الاقتصادي والمالية والاجتماعية والثقافية والبشرية).

مع الإشارة إلى أن تمويلات الاتحاد الأوروبي لمختلف الأنشطة والمشاريع في إطار برنامج MEDA، مكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية[1]: مساعدات مالية غير مسترجعة - رؤوس الأموال الخطرة - وتحسين نسب الفوائد على القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEI .

المطلب الثاني: تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA II - MEDA I

أولا: تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA I

لقد جاء برنامج MEDA I بموجب القرار رقم 96/1488 الصادر في 23 جويلية 1996 (1995-1999), وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي.

وفقا لما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة فقد خصص الاتحاد الأوروبي مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات للدول الشريكة في إطار برنامج "MEDA " والذي اعتمد في جويلية1996 من طرف مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي، حيث يمثل نسبة 75 % خلال الفترة الممتدة بين 1995-1999 بمبلغ إجمالي يقدر 3425.5 مليون أورو من 4685 مليون أورو المخطط لها[2].

أضيفة له ميزانية تقدر بحاولي 879 مليون أورو سنة 2000 [3] .

والجدول رقم (01) يوضح لنا المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة لكل بلد في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995-2000:

[1] **L e processus de Barcelone Cinq ans après**,1995-2000, Communautés européennes 2000, site internet : (http://europa.eu.int/ NF3200128FRC_001.pdf consulté le 12/11/2011, P P:21-22.

[2] **Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen** , op cit, P: 11

[3] **Rapport annuel du programme Meda**, La commission au conseil et au parlement européen, commission des communautés européennes, Bruxelles, Belgique,2001, P : 11.

الجدول رقم (01): المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة لكل بلد في إطار برنامج MEDA I **خلال الفترة 1995-2000 (الوحدة مليون أورو)**

التعاون الثنائي•	المبالغ المخصصة	المبالغ المدفوعة	نسبة التنفيذ (%)
الجزائر	194.2	30.4	20.9
الضفة الغربية وقطاع غزة	207.7	85.2	41
مصر	698.7	221.5	31.7
الأردن	269	192.2	71.6
لبنان	182	1.2	34
المغرب	796.6	166.8	17.4
سوريا	137	0.3	00
تونس	503.6	183.9	36.5
تركيا	551.1	30.2	5.4
إجمالي الثنائي	3539.9	651	18.40
التعاون الإقليمي	577.8	277,9	48
الإجمالي	4117.7	1220.5	**29.2**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Rapport annuel du programme Meda, La commission au conseil et au parlement européen, commission des communautés européennes, Bruxelles, Belgique,2001, P : 14

من خلال تحليلنا للجدول رقم (01) يمكن أن نستخلص مايلي:

- المساعدات المالية المخطط لها من قبل المجلس الأوربي والمقدرة بـــ 4685 مليون أورو لم يتم تخصصها بالكامل وخصص منها 4117.7، وكذلك لم يتم الالتزام بدفع تلك المبالغ بصورة كلية حيث لم تتجاوز نسبة ما تم دفعه بصورة فعلية(نسبة التسديد) 29.2 % من المبلغ المخصص وهذا خلال الفترة 1996-2000؛

• استفادة 9 دول فقط من المبالغ المالية المخصصة لتعاون الثنائي واستثنت إسرائيل ومالطا وقبرص كونها ليست مؤهلة للحصول على المنح الثنائية. نظرا لمستوى تنميتها .المصدر :

Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen , op cit, P: 14

- كذلك نلاحظ المخصص من قبل الاتحاد الأوروبي في اطار برنامج MEDA I للدول الموقعة على عقد الشراكة الأورومتوسطية تتفاوت من دولة إلى أخرى (التعاون ثنائي الاتحاد الأوربي وكل دولة على حدى)؛
- حيث الملاحظ أنا المغرب خصص له اكبر مبلغ بقيمة 796.6 مليون أورو أي بنسبة 22.5 % من إجمالي المبلغ المالي المخصص لتعاون الثنائي في إطار برنامج MEDA I
- أما الجزائر فتعتبر من الدول التي لم يخصص لها مبلغ مالي معتبر مقارنة بالدول الأخرى حيث خصص لها مايقارب 5.5 % اي مايعادل 194.2 مليون اورو فقط من إجمالي المبلغ المالي المخصص لتعاون الثنائي في إطار برنامج MEDA I ؛
- أما نسب التسديد فنلاحظ أنا الأردن سدد لها حوالي 72 % إي بمبلغ يقدر بـــ 192.5 مليون أورو وهو أكبر مبلغ سدد في إطار التعاون الثنائي؛
- أما فيما يخص المبالغ التي استفادة منها الجزائر فتقدر بـــ 30.4 مليون أورو فقط أي بنسبة 15.6 % وهي من الدول التي لم تستفد من مبالغ كبيرة؛

ويمكن إرجاع ضعف المبالغ المسددة فعليا مقارنة بالمبالغ المقترحة إلى جملة من الأسباب يمكن إجازها فيمايلي[1]:

- عدم انجاز بعض الدول الشريكة للمشاريع الممولة في إطار البرنامج في الآجال المحددة لها، وعدم تحقيق الأهداف المتفق عليها، وهو ما يكون له تأثير سلبي على عمليات التمويل المستقبلية التي يمكن أن يستفيد منها الشريك المتوسطي لتنفيذ مشاريعه، أو عدم ترشيحه أصلا مشاريع لتمويلها؛
- ثقل وتعدد الإجراءات الإدارية الخاصة بالية عمل برنامجMEDA Iعلى مستوى المفوضية الأوروبية عند كل مرحلة من مراحل تمويل النشطات والمشاريع؛
- الشروط الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي للحصول على التمويلات والتي يعتبرها بعض الشركاء غير موضوعية، تستجيب لمقاصد سياسية وليست اقتصادية على الإطلاق، مثل الشروط المتعلقة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

[1] ياسمينة مرابطي، **مرجع سابق**، ص 23.

ثانيا- تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA II

لقد أعتمد برنامج MEDA II من طرف المجلس الأوربي. بموجب القرار رقم 2698/ 2000[1]، حددت له الفترة (2000-2006) حددت له ميزانية تقدر بـــ 5053.5 مليون أورو خصص لتعاون الإقليمي حوالي 82.10**%** والتعاون الثنائي 17.90 **%**والجدول رقم() يوضح لنا توزيع المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة لكل بلد.

الجدول رقم (02):المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة لكل بلد في إطار برنامج MED II خلال الفترة 2000-2006 (الوحدة مليون أورو)

التعاون الثنائي	المبالغ المخصصة	المبالغ المدفوعة	نسبة التنفيذ (%)
الجزائر	338.8	66.2	19.6
مصر	522	498	95
الضفة الغربية وقطاع غزة	592.5	342	58
الأردن	323	200	60
لبنان	132.7	45.6	34
المغرب	982	576	59
سوريا	180	85	47
تونس	517.5	282.5	55
تركيا	551.5	455.6	82.6
إجمالي التعاون الثنائي	4149.1	2551	61.5
التعاون الإقليمي	904	627	69.3
الإجمالي	5053.5	3.178.5	62.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et de sa mise en œuvre, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Juin 2009,P: 90.

[1] **Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et de sa mise en œuvr**e, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Juin 200,P :.14.

من خلال تحليلنا للجدول رقم (02) يمكن أن نستخلص مايلي:

- نلاحظ أولا أنه المبلغ الإجمالي المخصص لكل الدول الشريكة قد ارتفع في برنامج MEDA II بحوالي 19% مقارنة ببرنامج MEDA I، وبتالي ارتفع إجمالي المبالغ المخصصة لتعاون الثنائي وإجمالي المبالغ المخصصة لتعاون الإقليمي وارتفاع حصص كل دولة؛
- كذلك نلاحظ ارتفاع نسبة التسديد مقارنة بالبرنامج الأول حيث في برنامج MEDA II حيث سدد في إطار التعاون الإقليمي أو ثنائي ما يقدر بـــ 3.178.5 مليون أورو أي بنسبة 62.9 % ؛
- كذلك نلاحظ أنه يبقى تفاوت في المبالغ المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA II للدول الموقعة على عقد الشراكة الأورومتوسطية (التعاون ثنائي الاتحاد الأوربي وكل دولة على حدا)؛
- والجزائر كذلك نلاحظ تحسن كبير في المبالغ المخصصة والمسددة في إطار التعاون الثنائي حيث ارتفع المبلغ من 194.2 مليون أورو إلى 338.8 سدد منها مايقرب 67 مليون أورو أي بنسبة 20 % من المبالغ المخصصة، للإشارة فإن الجزائر استفادة من مبلغ إضافي في إطار البرنامج الثنائي الاستثنائي في الفترة الممتدة مابين 2007-2010 وسوف نتطرق لذلك بالتفصيل لاحقا.

ويمكنا مقارنة التفاوت في المبالغ المخصصة والمسددة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامجي MEDA I و MEDA II لكل بلد شريك خلال الفترة الممتدة من(1995-2006) من خلال الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03) : مقارنة بين المبالغ المالية المخصصة والمسددة لكل بلد في إطار برنامجي MEDA I و MEDA II خلال الفترة 1995-2006 الوحدة: مليون اورو

البرنامج	ميدا 1 1995- 2000			ميدا 2 2000- 2006			ميدا 1995- 2006		
التعاون الثنائي	المخصص	المدفوع	نسبة التنفيذ (%)	المخصص	المدفوع	نسبة التنفيذ (%)	المخصص	المدفوع	نسبة التنفيذ (%)
الجزائر	194	30.2	18	339	67	20	533	97,2	18.2
الضفة الغربية وقطاع غزة	207.7	59	53,2	522	498	95	729.7	154	21.0
مصر	698.7	157	23	592,5	342	58	1291,2	499	38.64
الأردن	269	108.4	43	332	200	60	601	308,4	51.31
لبنان	182	1.2	1	133	46	34	315	47,2	14.98
المغرب	796.6	127.5	19	982	576	59	1778.6	703,5	39.55
سوريا	137	0	0	180	85	47	317	85	23.81
تونس	503.6	168	39	517,5	282,5	55	1021.1	450,5	44.12
تركيا	551.1	30.2	5.4	551.5	455.6	82.6	1102.6	485.8	44.06
الثنائي الإجمالي	3540	681.5	25	4149.5	2551	61,5	7689.5	3232.5	42.04
التعاون الإقليمي	577.8	222,5	47	904	627	69	1481.8	849,5	57.33
الإجمالي	4117.5	874	29	5053.5,	3,178,5	63	9117	4052,5	44.45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجدول رقم (01) والجدول رقم(02)

المطلب الثالث: تمويل محاور الشراكة الأورومتوسطية في إطار FEMIP و IEVP

بالإضافة إلى برنامج MEDA والذي يعتبر الأداة الرئيسية لتمويل محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وهذا حسب ما صرح به المجلس الأوربي سنة 1996،والذي ركزنا عليه في دراستنا ذلك أن برامج التأهيل الممولة في إطار الشراكة الأوروجزائرية هي جزء من برنامج MEDA وهذا ما سوف نتطرق إليه لاحقا.

هناك أداتين جديدتين اعتمدتا بعد مؤتمر برشلونة وهما:

.تمويل الشراكة عن طريق FEMIP و الوسيلة الأوربية للجوار والشراكة IEVP

- **أولا- الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة F.E.M.I.P**

1- التعريف بالهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة:

أسست الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002 ،و تمثل هذه الهيئة تطور ملحوظ للشراكة الأورو متوسطية، حيث ارتكز قرار المجلس على تقوية الجانب المالي للشراكة الأورو متوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

و يعرف هذا البرنامج على أنه غلاف مالي إضافي مخصص للدول المتوسطية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لغرض دعم دعم النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي و الاجتماعي في هذه الدول.1

2 - الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة: و تتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة فيما يلي2 :

تنمية القطاع الخاص المحلي المستدام: أي إعطاء أولوية خاصة لتنمية النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص و المشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص، عمليات مساعدة لدعم سلسلة الاقتصادي و الخوصصة في البلدان المتوسطية المشاركة في إعلان برشلونة؛

البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية: مساعدة البلدان المتوسطة على تحديات العصرنة الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز اندماجها الجهوي في أفق إحداث منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية بحلول عام 2010 .

التكامل الإقليمي: دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية و الاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية و الاجتماعية (قطاعات الصحة، التعليم، حماية البيئة).

3- أشكال تمويل برنامج الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة: تتضمن أشكال التمويل المقترحة من قبل برنامج فيما يلي[2] :

- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبرى(البنى التحتية)؛

[1] نسيب أنفال، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة2014-2015، ص 79.

[2] FEMIP-Rapport annual-2012,p15.site internet : www.eid.europ.eu/attachments/counrty/femip-annual-2012-ar-pdf, consulté le : 10/02/2015

- فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي و المصرفي المحليين من أجل بعض الشراكات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة؛

- رهانات مجازفة رأس المال و تمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تنطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بمواردها.

- أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة و القروض المشروطة، قروض الإيجار على أساس الضمانات...الخ.

- صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع و محتوياتها و عملية إدارتها.

- ولقد بلغ حجم القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي إلى الدول المتوسطية مستوى قياسي قدر ب 2,1 مليار أورو سنة 2003 و التي تمثل أول سنة كاملة من نشاط الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة التابعة للبنك و التي جاءت لتأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم التنمية الاقتصادية و الاستقرار في المنطقة.

ثانيا- الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP

في إطار السياسة الأوروبية للجوار قام الإتحاد الأوروبي بعد برنامج MEDA باعتماد أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج السابقة أطلق عليها بالأداء أو الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة (IEVP) لدول الضفة الجنوبية و التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2007، حيث تم تقسيمها لفترتين:

الفترة الأولى(2004-2006): حيث تم تمويل برامج سياسة الجوار من الوسائل أو البرامج المالية المتواجدة أصلا،و التي بلغت قيمتها حوالي 255 مليون أورو .

الفترة الثانية (2007-2013): تم استعمال الوسيلة المالية للجوار و الشراكة لتعويض الوسائل السابقة،من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل و تنفيذ سياسة الحوار في المجمل(بين الاتحاد الأوروبي و الشركاء و كذلك بين الشركاء أنفسهم و تحديد للمشاريع الجنوبية-الجنوبية، الجنوبية-الشرقية...الخ، حيث خصص لها غلاف مالي يقارب 11,2 مليار أورو و على مدى سبع سنوات) خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار،هذه المساعدات التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة(1996-2006) وجهت هذه المبالغ المالية في إطار هذه الأداة الجديدة لتمويل عدة مشاريع مهمة منها: القطاع المالي،الشرطة، التنمية، المياه، النقل، الإدارة، القضاء و غيرها من القطاعات الأخرى .

حيث يتم تقديم الأداة المالية للجوار و الشراكة كأداة سياسية و يقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع برنامج MEDA ، و يتوجب على الأداة المالية أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات و أن تتمتع بصفة المرونة و يجب أن تستند إلى مبدأ التمويل المشترك.

كما تخضع الأداة المالية لسياسة الجوار و الشراكة لعملية قرار مشترك أي أن مجلس أوروبا و البرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار.

و يتم تنظيم عمل الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة كالتالي1 :

- **برامج إقليمية أو شمولية إقليمية**: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.

- **برامج مواضيع متخصصة**: حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، مكافحة الفقر، حيث تم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع،على أن يتم تحديد برامج سنوية.
- برامج لكل بلد،أكثر من 60% من ميزانية الآلية المالية لسياسة الجوار و الشراكة.
- برنامج الحكم الراشد لمن أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط عمل و التي تتقدم بالمجال.
- احتياطي للمشاريع الجديدة و الإجراءات الاستثنائية 5%.
- تتوزع الميزانية بنسبة 3/ 2 لمنطقة المتوسط 1/3 لمنطقة شرق أوروبا.

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأوروجزائرية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي

لقد سعت المجموعة الأوربية منذ تأسيسها بموجب معاهدة روما سنة 1957 إلى توطيد العلاقة مع الجزائر، وتجسدت ملامح هذه العلاقة في توقيع الجزائر على إتفاقية التعاون يوم 27 أفريل 1976، والتي بقيت سارية المفعول إلى غاية سنة 1995 وهو تاريخ إنطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافه، حيث وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي يوم 22 أفريل سنة 2002 والتي دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

يعتبر الاتحاد الأوربي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52%، والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5%، والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوربا

[1] نسيب أنفال، **مرجع سابق**، ص:82.

من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة، وماترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا وورائها أوربا كلها، ووجود رغبة جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا، ليس فقط في الجزائر ولكن أيضا في المغرب العربي وإفرقيا[1].

لقد طلبت الجزائر منذ أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوربي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة، حيث كان هدف الجزائر الأساسي هو الدخول في الدينامكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية الجديدة التي اعتمادها القمة الأوربية في لشبونة سنة1992 والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الإثني عشر أنذاك ودول الاتحاد الأوربي، والتي أرسي قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995، ولقد تم الشروع في المفوضات سنة 1993 إلا أنها توقفت سنة 1997 في الجولة الثالثة نظرا للوضع الصعب الذي عاشته الجزائر آنذاك[2]،إلا أن تم التوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية سنة 2002 لتدخل حيز التنفيذ سنة 2005.

يعتبرتحرير الاقتصاد الجزائري، والانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية، هو من بين أهداف الاصلاحات الاقتصادية الجارية في عدة قطاعات، والاتفاق المبرم بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي، يندرج ضمن السياق العام للاصلاحات في الجزائر.

تقوم سياسة الاتحاد الأوربي الجديدة التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 على بعث العلاقات وتوطيدها بين ضفتي البحر المتوسط في إطار جديد مبني على الشراكة وتتجسد هذه الشراكة عبر ربط كل شريك متوسطي على حدى مع الاتحاد الأوربي بواسطة اتفاقيات للشراكة تحل محل اتفاقيات التعاون السابقة، وتعد اتفاقيات الشراكة هذه أكثر شمولية من اتفاقيات التعاون وهذا لمختلف الجوانب التي شملتها، السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، الإنسانية.

المطلب الثاني: أهادف ودوافع الشراكة الأوروجزائررية

بعد نهاية المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يوم 2001/12/05 ، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 2001/12/19 ببروكسل و" التوقيع الرسمي عليه يوم 2002/04/22 بفالونسيا بإسبانيا، وتم التصديق من طرف الجزائر على اتفاق تأسيس شراكة بين الجزائري وبين دول

[1] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورومتوسطية و أثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة شمال إفرقيا، العدد1، ص 53.

[2] محمود شحماط، **قانون الخوصصة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 232.

الاتحاد الأوربي ودخل حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05- 159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 ".[1]

و كما لاحظنا في المطلب السابق فإن إن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية له جذور تاريخية وسوف نحاول أن نورد في هذا المطلب أهم دوافع و أهدف الشراكة الأوروجزائرية.

أولا- دوافع عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي:

من أهم الدوافع التي أدت إلى عقد اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر نوجزها في النقاط التالية:

- بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها في تلك الفترة من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ماتتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي[2]؛
- اعتبارات التقارب والاعتماد المتبادل القائم بين المجموعة الأوربية ودولها الأعضاء والجزائر، واللذين يومان على روابط تاريخية وقيم مشتركة، اعتبارا لرغبة كل من المجموعة والدول الأعضاء والجزائر في توطيد هذه الروابط وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة؛
- الاهتمام الذي يوليه الطرفان لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية وا لاقتصادية التي تشكل أساس الشراكة نفسها؛
- الوعي منهما بأهمية العلاقات التي تندرج ضمن إطار شمال أوربي متوسطي من جهة، وبهدف الاندماج المغاربي من جهة أخرى؛
- رغبة منهما في تحقيق أهداف شراكتهما كليا من خلال تنفيذ أحكام هذا الاتفاق ذات الصلة، قصد تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة وللجزائر؛
- الوعي منهما بأهمية هذه الاتفاق القائم على المصالح المشتركة والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار؛
- رغبة منهما في إقامة التشاور السياسي وتعميقه حول المسائل الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك؛

[1] **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 2 .

[2] زعباط عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص: 53.

- اقتناعا منهما بأن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لإزدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة وأنه يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم اعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.

ثانيا- الأهداف الأساسية لاتفاقية الشراكة:

إن الأهداف الأساسية لاتفاقية الشراكة هي منبثقة من أهداف الشراكة الأورومتوسطية من ميثاق برشلونة[1]:

- إنشاء منطقة للسلام والاستقرار على أساس المبادئ الأساسية،بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والديمقراطية؛
- إنشاء منطقة ازدهار من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدام، وبخاصة إنشاء التدريجي للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم، بهدف خلق منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية؛
- تحسين التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتطوير مجتمع مدني نشط.

لقد جاء اتفاق الشراكة بين الجزائر وأوروبا ليحدد أطر العلاقات الثنائية بين الطرفين، و يحدد الاتفاق الخطوط الرئيسية لتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وكذلك حتى في المجال الأمني.

ومن أهم الأهداف التي صرحت به مفوضية الاتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي هو:" إقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتفكيك الرسوم الجمركية من وإلى الجزائر ويبدأ العمل على ذالك تدرجيا على مدار 12 سنة ابتداء من سبتمبر 2005 وهو تاريخ إمضاء"[2] .

كذلك الشراكة الأورو جزائرية جاءت في مرحلة انتقالية تتميز العديد من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.الجزائري وبالتالي من أجل الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة فإن الاتحاد الأوربي ركز على أربعة أهداف رئيسية[3]:

---

[1] **Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, P : 06,** site internet : consulté le : 17/09/2012 à 16 :19.

[2] G. NANCY – B. KREITEM, **Evaluation de l'etat d'executionaa de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final**, Investissement Développement Conseil S.A,Ministère du Commerce en Algérie,2009 ,P:07.

[3] **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, Délégation de la Commission européenne en Algérie, site internet : http://www.deldza.ec.europa.eu/ CE Rapport 2008 int_ext (R).pdf.htm , consulté le 30/10/2012,P :03.

1- دعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجه الانفتاح الاقتصادي؛

2- تنمية البنية التحتية الاقتصادية؛

3- تنمية الموارد البشرية؛

4- توحيد سيادة القانون والحكم الرشيد.

أما الجزائر فقد صرحت بخمس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي[1]:

- **توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية؛**
- **توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛**
- **تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع المبادلات داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة و المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.**
- **ترقية التعاون في ميادين الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المالية.**
- **تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.**

المطلب الثالث: المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

تحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 أبواب، 6 ملحقات و 7 بروتوكولات. ولقد ارتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، وسوف نحاول فيمايلي التطرق لأهم المحاور التي شملتها الاتفاقية والتي قسمة على شكل أبواب مع التركيز عل الجانب الاقتصادي:

1- الباب الأول السياسي والأمني:

ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، حيث تسعى الاتفاقية إلى إقامة حوار سياسي وأمني منتظم بين الطرفين،

[1] المادة رقم 01، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 4.

2- الباب الثاني: التنقل الحر لسلع:

لقد نصت المادة السادسة من اتفاق الشراكة على أن تقوم المجموعة الأوربية والجزائر على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة لتعريفات الجمروكية والتجارة، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية لتجارة.

بمعنى أخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في أفاق 2017 أي بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط.

وفي إطار هذا الاتفاق يتم مايلي:

- تستورد المنتجات[1] •ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسم ذات الأثر المماثل[2]؛
- يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر[3]؛•
- يتم تدرجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر[4]•؛

والجدول رقم (04) يوضح لنا رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية :

[1] المادة رقم 07، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 05.

• لإطلاع على المنتجات أنظر الملحق رقم01 من **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص : 28.

[2] المادة رقم 08، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 05.

[3] المادة رقم 09، الفقرة الأولى، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 05.

• لإطلاع على المنتجات أنظر الملحق رقم 02 من **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص ص: 29-35

[4] المادة رقم 09، الفقرة الثانية، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 05.

• لإطلاع على المنتجات أنظر الملحق رقم 02 من **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص ص: 36-40.

الجدول رقم (04): رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوربي

التاريخ	نسبة تخفيض الحقوق الجمركية والرسوم من الحق القاعدي
2007	%80
2008	% 70
2009	% 60
2010	% 50
2011	% 20
2012	يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

المادة رقم:09، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 5.

- كذلك جاء في الاتفاقية أنه يتم تدرجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات الأخرى غير الواردة في الملحقين (1-2) التي يكون منشأها المجموعة عند استيرادها في الجزائر، وهذا حسب الرزنامة التالية:

الجدول رقم (05): رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوربي (الغير واردتين في الملحق 01-02 •)

التاريخ	نسبة تخفيض الحقوق الجمركية والرسوم من الحق القاعدي
2007	%90
2008	80
2009	70
2010	60
2011	50
2012	40
2013	30
2014	20
2015	10
2016	05
2017	يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

المادة رقم:09، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص ص: 05-06.

في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتوج ما، يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر، باتفاق مشترك، في الرزنامة التي تم اعدادها للمواد المشار إليها في الجدولين السابقين.

وفي سنة 2012 أصدرت وزارة الخارجية بيان يتضمن اتفاق بين الجزئر والاتحاد الأوربي يقضي بمراجعة رزنامت التفكيك الجمركي حيث نص هذا البيان على مايلي:

" ان الجزائر والاتحاد الأوربي توصلا أخيرا بعد مشاروارت دامت أكثر من سنتين إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة – إن الرزنامة تنص على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات التي تستوردها الجزائر" •وستدخل هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ في سبتمبر 2012.

• لإطلاع على المنتجات أنظر الملحق رقم 01 و 02 من **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص ص:28-35.

• أنظر الملحق رقم(01) يوضح **الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوربي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي.**

4- **الباب الرابع: المدفوعات الجارية وتداول ورؤوس الأموال والمنافسة**

وسوف نلخص أهم ماجاء فيها في النقاط التالية[1]:

- تضمن المجموعة والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، والتي تتم في شركات أنشئت وفق لتشريع الساري وكذا تصفية نتاج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها إلى الوطن؛
- كما يتشاور الطرفان ويتعاونان لتوفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال بين المجموعة والجزائر والتوصل إلى تحريره التام؛
- كما يلتزم الطرفان في هذا الإطار بترخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفقة جارية وذلك بعملة قابلة للتحويل؛
- بالإضافة إلى هذا فإنه إذا واجهت إحدى الدول الأعضاء في المجموعة أو عدد منها أو الجزائر صعوبات قصوى في مجال ميزان المدفوعات، يمكن للمجموعة أو الجزائر أن تتخذ تدابير مقيدة لصفقات الجارية لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات، وهذا حسب الحالة ووفقا للشروط المبينة في الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة ووفق للمواد القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي؛
- كما ورد في هذا الباب أحكام تخص المنافسة بالإضافة إلى أحكام اقتصادية أخرى، حيث أشارت على الحالات التي لا تتواق مع الأداء الصحيح للإتفاقية بين المجموعة والجزائر، وهذا من خلال الممارسات والاتفاقيات بين المؤسسات التي يكون هدفها منع المنافسة أو تحديدها أو تعطيلها أو من خلال الاستغلال المفرط من طرف إحدى المؤسسات أو عدد منها لوضعية مسيطرة على كافة الإقليم أو لجزء منه؛
- كما يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعهما الخاصين في مجال المنافسة وإلى تبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهنة وسر الأعمال، وهذا حسب الكيفيات، وإذا رأت المجموعة أو الجزائر أن هناك ممارسة تتسبب في ضرر كبير لطرف الأخر أو تهدد بإلحاق

[1] المادة رقم 39-40، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص ص: 14-15.

ضررركبير به يمكنها أن تتخذ التدابير الازمة بعد استشارة لجنة الشراكة أو بعد إخطار هذه الأخير بعد ثلاثين يوما من أيام العمل؛

- تقوم الجزائر والدول الأعضاء بالتعديل التدريجي لكل احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري، بحيث تضمن عند نهاية السنة الخامسة التي تلي دخول هذا االاتفاق حيز التنفيذ عدم التمييز بين رعايا المجموعة الأوربية والرعايا الجزائرين فيما يخص شرط التموين بالسلع و تسويقها بين رعايا المجموعة الأوربية والرعايا الجزائريين، وهذا كله يجب أن يتم دون الاخلال بالتزاماتها إزاء الاتفاقية العامة لتعرييفة الجمركية والتجارة (جات)؛
- أما فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات المتحصلة على حقوق خاصة أو حصرية، يتأكد مجلس الشراكة من أنه، إبتدأ من السنة الخامسة بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، أنه لا يتم اتخاذ و لابقاء أي تدبير من شأنه أن يخل بالمبادلات بين المجموعة والجزائر و يتعارض مع مصالح الطرفين؛
- يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية التي تمس المبادلات التجارية وفقا لأعلى المقاييس الدولية بما في ذلك الوسائل الفعلية لدفاع عن مثل هذه الحقوق؛
- كما يسعى الطرفان من اجل التحرير المتبادل والتدريجي لصفقات العمومية.

3- الباب الخامس: التعاون الاقتصادي

يندرج التعاون الاقتصادي في إطار الهداف المحددة في مؤتمر برشلونة، حيث يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة، و يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

كما يشجع التعاون الاقتصادي التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، و في طار تنفيذ مختلف مجالات التعاون يعتبر الحفاظ على البيئة والتوازنات الايكولوجية عنصر أساسيا للتعاون، ويفضل تطبيق التعاون في مجالات النشاط الخاضعة للضغوط و الصعوبات الداخلية أو التي شملتها عملية تحرير مجمل الاقتصاد الجزائري وعلى وجه الخصوص تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة[1].

[1] مفتاح الصالح، بن سمينة دلال، **اتفاقية الشراكة الأوربية- الجزائرية**، الملتقي الدولي حول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 2006.

ويتحقق التعاون الاقتصادي على الخصوص من خلال الحوار الاقتصادي المنتظم بين الطرفين الذي يشمل كل سياسة مجالات الاقتصاد الكلي، و بغية السماح لهذا الاتفاق بتطوير تأثيره الكلي بالنسبة إلى إنشاء الشراكة الأورومتوسطية وعلى الصعيد المغاربي، يركز الطرفان على تشجيع كل نمط من الأعمال ذات الأثر الجهوي أو التي تشرك دولة أخرى وتتضمن هذه الأعمال على الخصوص مايلي:

- التكامل الاقتصادي، تنمية الهياكل القاعدية، مجال البيئة، البحث العلمي والتكنولوجي، التربية والتعليم المهني، المجال الثقافي، المسائل الجمركية، المؤسسات الجهوية وتنفيذ البرامج والسياسات المشتركة.

وقد ناقش هذا الباب عدة نقاط نجزها فيمايلي[1]:

- **البيئة:**

يشجع الطرفان التعاون في مكافحة تردي البيئة والتحكم في التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبعية بهدف ضمان تنمية مستديمة وضمان نوعية البيئة وحماية صحة الأشخاص.

- **التعاون الصناعي:** ويهدف إلى مايلي

- تحفيز وتدعيم الأعمال الهادفة إلى ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية بالجزائر؛

- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين؛

- دعم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة بما فيها الصناعة الغذائية الزراعية التي شرع فيها قطاعا الجزائر العام والخاص؛

- تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تثمين الموارد البشرية والقدرات الصناعية للجزائر عبر استغلال أفضل لسياسات التجديد والبحث والتنمية التكنولوجية؛

- مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرنامج التأهيل بهدف إنشاء منطقة تبادل حر من أجل تحسين قابلية المنتجات للمنافسة؛

- المساهمة في تنمية تصدير المنتجات الجزئرية المصنعة.

- ترقية وحماية الاستثمارات:

يهدف التعاون إلى خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات ويتحقق ذلك خاصة من خلال:

[1] المادة 52 إلى غاية المادة 66، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص ص: 17-20.

- وضع إجراءات منسقة ومبسطة وآليات للاستثمار المشترك (خاصة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وكذا ترتيبات للإعلام حول فرص الاستثمار؛
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار، و إذا اقتضى الأمر يتم إبرام اتفاقيات تتعلق بحماية الاستثمارات واتفاقات لتفادي الازدواج الضريبي بين الجزائر والدول الأعضاء؛
- المساعدت التقنية لأعمال ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وضمانها.
- **الخدمات المالية:**

يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها و يتم ذلك أساسا من خلال:

- تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وكذا أعمال التكوين لا سيما بالنسبة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دعم إصلاح النظامين المصرفي والمالي بالجزائر بما في ذلك تطوير سوق البورصة.
- **الزراعة والصيد البحري:**

يهدف التعاون إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة والغابات والصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأمن الغذائي.

- **النقل:** يهدف التعاون إلى دعم إعادة هيكلة النقل وتحديثه وتحسين تنقل المسافرين والسلع وتطبيق مقاييس الاستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة.
- **الإعلام والاتصال**: توجه أعمال التعاون في هذا المجال نحو تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وتوحيد المقاييس في مجال التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية والعمل على نشر التكنولوجيا الجديدة في هذا المجال وتمكين المؤسسات الجزائرية من المشاركة في مشاريع نموجية أو برامج أوربية حسب كيفيتها الخاصة في المجالات المعنية.
- **الطاقة والمناجم:** حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والأوربية في نشاط التنقيب والإنتاج والتحويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي والتشريعي التقني والتكنولوجي من أجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في اقتصاد السوق.

- **السياحة والصناعات التقليدية:** يهدف التعاون في هذا المجال خصوصا إلى:

تعزيز تبادل المعلومات حول التدفقات والسياسات الخاصة بالسياحة وتردد السواح وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازنة ومستديمة للسياحة وكذا تكثيف أعمال التكوين في مجال تسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية ودعم الخوصصة في هذا القطاع.

- **التعاون في المجال الجمركي:**

يهدف التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر ويتناول خصوصا مايلي:

- تبسيط عمليات المراقبة والاجراءات الجمركية؛
- تطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين أنظمة العبور التابعة لكل من المجموعة والجزائر؛
- كما يمكن تقديم مساعدة تقنية عند الضرورة

- **التعاون في مجال الإحصاء:**

إن الهدف الرئيسى من التعاون في هذا المجال ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات بما في ذلك الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمالية العامة وميزان المدفوعات والديمغرافية، الهجرة والنقل والاتصالات ...وذلك من خلال تقريب المنهجيات التي يتبعها الطرفان.

- **التعاون في مجال حماية المستهلك:**

يستهدف التعاون الاقتصادي في هذا المجال التوفيق بين الأنضمة الخاصة بحماية المستهلكين وهذا من خلال تبادل المعلومات الخاصة بالنشاطات التشرعية والخبراء لا سيما بين ممثلي مصالح المستهلكين.

6- الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي

يتضمن هذا الباب المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين المجموعة الأوربية والجزائر، وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال على تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدم التمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص: ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي، أنظمة التأمين، كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين على إقليمها ولأفراد عائلتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي فيما يخص:

ظروف العمل، الهجرة غير الشرعية، تحسين ظروف المعيشة، توفير مناصب الشغل، تحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية وترقية تبادل المعلومات التبادل الثقافي والاسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين.

7- الباب السابع: التعاون المالي

تحرص المجموعة والجزائر على تكييف الأدوات التي من شأنها مرافقة سياسات التنمية وتلك الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وهذا في إطار إمكانيات المجموعة الرامية إلى دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد اعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رافاهية السكان الجزائريين وتنسيقا مع المساهمين الأخرين وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية الدولية.

وبغرض الاسهام بصفة كاملة في تحقيق أهداف الاتفاق، ينفذ التعاون في مجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق المالية الملائمة، ويتم تحديد هذه الكيفيات باتفاق مشترك بين الطرفين من خلال الوثائق الأكثرملاءمة، وذلك اعتبارا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

إن مايدين تطبيق هذا التعاون، علاوة على المواضيع المتعلقة بالباب الخامس والسادس من هذا الاتفاق سوف نعرضها فيمايلي:

- تسهيل الاصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية؛
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية؛
- ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل؛
- **الأخذ بعين الاعتبار أثار إنشاء تدريجي، لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لا سيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها؛**
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية؛

المبحث الرابع: الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

على الرغم من أن الجزائر كانت البلد الأخير مع لبنان•، في توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أن مقدار ما استفادت منه كمساعدات مالية يعد معتبرا. و يعتبر برنامج MEDA كما أشرنا إليه سابقا الوسيلة الأساسية الأداة المالية الأساسية لتنفيذ وتقوية الشراكة الأورومتوسطية، وفقا لما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة، و ذلك من خلال ما برمج في إطاره من مساعدات مالية موجهة للجزائر، بالإضافة إلى القروض المنوحة من البنك الأوربي لاستثمار (BEI).

بالاضافة إلى الأداتين سابقتا الذكر فقد استفادت الجزائر من إعانات مالية تقدر بـــ 366 مليون أورو في إطار الوسيلة الأوربية للجوار والشراكة والتي تطرقنا لها سابقا IEVP، وهذا خلال الفترة (2007-2013) هذه الإعانات وجهة لقطاعات مختلفة• .

بمأن دراستنا ترتكز على الجانب التمويلي لشراكة الأوروجزائرية ودوره في تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قمنا باتركيز على تحليل الجانب المالي لشراكة في إطار برنامجي MEDA I- MEDA II)، وذلك راجع أن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأورو جزائرية تم تمويلهما إلى من خلال هاذين البرنامجين فقط .

المطلب الأول : ماهية برنامج MEDA المخصص للجزائر

أولا- التعريف ببرنامج MEDA (الجزائر)

إن برنامج MEDA يرتكز على بعدين، البعد الاقليمي والبعد الثنائي، وبهذا فالبرنامج المخصص للجزائر يندرج ضمن البعد الثنائي أي يكون بين مجلس الاتحاد الأوربي والدولة الشريكة هي الجزائر.

فبرنامج MEDA الجزائر يدخل في إطار برنامج MEDA الموجه لدول التي وقعت على معاهدة برشلونة.

وهذه المساعدات المالية موجهة لدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحول الإقتصادي للجزائر، بهدف التحضير لدخول منطقة تبادل الحر، هذه المبلغ يتم منحه على مرحلتين ، تغطي الفترة الأولى 1995-1999 وأضيفت لها ميزانية إضافية سنة 2000 في إطار برنامج MEDA I ، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج MEDA II .

• أنظر الملحق رقم(03) يوضح: **المسار التاريخي للانضمام في مشروع الشراكة بالنسبة للدول الموقعة على معاهدة برشلونة.**

• أنظر الملحق رقم(04) يوضح: **الإعانات المالية في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP خلال الفترة 2007-2013 .**

بالإضافة إلى ذلك خصص لها برنامج استثنائي جاء بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ سنة 2005. هذا البرنامج يدخل في إطار البرامج الوطنية التأشيرية أو الاستدلالية (PIN) التي تكون بين الاتحاد الأوربي ودول الشريكة حددة له الفترة (2007-2010).

أما فيما يخص القروض المنوحة من البنك الأوربي لاستثمار (BEI) فقد تم منحها مرفقتا وبرنامج MEDA I خلال الفترة (1995-2000) .

ثانيا- أهداف برنامج MEDA المخصص للجزائر:

وكما تعرضنا سلفا فبرنامج MEDA يوفر الدعم المالي من اجل تجسيد أهداف اتفاقيات الشراكة المعلن عنها في ميثاق برشلونة، فهو يحتفظ بالمحاور الرئيسية التي يمولها لكن يختلف من بلد لأخر من حيث البرامج الفرعية، حيث يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد.

وأهدف برنامج MEDA المخصص للجزائر ركز على ثلاث أهداف رئيسية التالية:

- ✓ **دعم التحول الاقتصادي؛**
- ✓ **تسهيل التعديل الهيكلي ؛**
- ✓ **تحسين وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي.**

المطلب الثاني: تقييم نتائج التعاون المالي لشراكة الأرووجزائرية في إطار برنامجي (MEDA I - MEDA I I)

أولا: تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA I (1995-2000)

لقد خصص في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوربي وفق برنامج MEDA I الذي كان مخصص للفترة (1995-1999)، 164 مليون أورو[1]، وفي سنة 2000 برمجة ميزانية إضافية قدرت بـــ 30.2 مليون أورو[2]. كذلك استفادة في نفس الفترة من قروض بنكية المنوحة من البنك الأوربي لاستثمار (BEI) بملغ إجمالي يقدر بـــ 140 مليون أورو استفادة منها قطاعات مختلفة•، ولإشارة هذه القروض البنكية لم توجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] -« **Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004,P :06.**.

[2] **Rapport annuel du programme Meda**, La commission au conseil et au parlement européen, commission des communautés européennes, Bruxelles, Belgique,2001, P :28.

• الملحق رقم (05) يوضح: **جدول تفصيلي للقطاعات الممولة في إطار برنامجي (MEDA I - MEDA I I) و قروض (BEI) خلال الفترة 1995-2006.**

والجدول رقم (06) يوضح لنا توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I للجزائر على مختلف القطاعات.

الجدول رقم(06): توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I للجزائر على مختلف القطاعات

المجال	المبلغ	النسبة
1- دعم التحول الاقتصادي	**129**	**%66.45**
تخفيضات على الفوائد المقدمة للقطاع الصناعي من طرف بنك (BEI)	**10.75**	**%5.5**
دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	**57**	**%29.50**
تعديل البنية التحتية الصناعية	**38**	**%19.60**
تطوير وعصرنة القطاع المالي	**23.25**	**%11.85**
2- تسهيل التعديل الهيكلي	**30**	**%15.55**
تسهيل التعديل الهيكلي	**30**	**%15.55**
3- تحسين وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي	**35.2**	**%18.10**
دعم جمعيات التنمية	**5**	**%2.57**
دعم لتطوير قطاع البريد و الاتصالات والمنظومة الاعلامية	**17**	**%8.75**
إعانات لصحافيين ووسائل الإعلام	**5**	**% 2.57**
عصرنة جهاز الشرطة	**8.2**	**% 4.22**
المجموع 1+2+3	**194**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004,P :17.**
- **Rapport annuel du programme Meda, La commission au conseil et au parlement européen, commission des communautés européennes, Bruxelles, Belgique,2001, P : 47.**

من خلال قراءتنا للجدول رقم (06) نلاحظ أنا المبالغ المالية المخصصة في برنامج MEDA I وزعت على قطاعات مختلفة تتوافق مع أهداف الشراكة الأوروجزائرية، خاصة الهدف الرئيسي وهو تحضير الجزائر لدخول منطقة تبادل الحر مع الاتحاد الأوربي في حدود سنة 2020.

لكن من 194.2 مليون أورو المخصصة للبرنامج استهلك منها 30.4 مليون أورو فقط أي بنسبة15.6 % فقط ويمكن إرجاع ذلك لأهم سبب وهو تأخر الجزائر في التوقيع على اتفاقية الشراكة لغاية سنة 2002.

ونلاحظ كذلك أنا أول برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية كان في إطار MEDA Iوهو برنامج ED-PME خصص له مبلغ مالي جد معتبر قدر بـــ 57 مليون أورو أي بنسبة 29.5 %، ويرجع ذلك لأهمية هذا القطاع وكذلك تحضير هذه المؤسسات لمواجهة المنافسة التي تفرضها عليهم منطقة التبادل الحر، وسوف نتطرق لهذا البرنامج بنوع من التفصيل في الفصل التطبيقي من دراستنا.

ثانيا- تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA I I (2000-2006)

لقد خصص في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوربي وفق برنامج **MEDA I I** الذي كان مخصص للفترة (2000-2006)، 338.8مليون أورو[1] ، كذلك استفادة في نفس الفترة من قروض بنكية المنوحة من البنك الأوربي لاستثمار (BEI) بملغ إجمالي يقدر بـــ 480 مليون أورو استفادت منه قطاعات مختلفة واستفاد من هذا الدعم المالي برامج عديدة في قطاعات متنوعة•.

والجدول رقم (07) يوضح لنا توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I للجزائر على مختلف القطاعات.

[1] **Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national , 2002-2004,P :17.**

• الملحق رقم (05) يوضح: **جدول تفصيلي للقطاعات الممولة في إطار برنامجي (MEDA I I - MEDA I) و قروض (BEI) خلال الفترة 1995-2006.**

الجدول رقم(07): توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I I للجزائر على مختلف القطاعات

المجال	المبلغ	النسبة(%)
الحوار السياسي	10	3
التحول الاقتصادي	50	14.7
البنية التحتية	87	25.7
الحوكمة	48.2	14.2
الموارد الطبيعية	5	1.3
الزراعة	10	3
مشاريع مختلفة	50	14.7
الحوار السياسي	87	22.7
الإجمالي	338.8	% 100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et de sa mise en œuvre, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Juin 2009,P :22.

من خلال قراءتنا للجدول رقم (07) نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة في برنامج MEDA **I I** عرفة ارتفاعا مقارنتا بالبرنامج الأول حيث خصص للبرنامج 338.8 مليون أورو هذه الزيادة تقدر بـــ 144.6 مليون أورو أي بنسبة تقريبا 42.64% وزعت على قطاعات مختلفة تتوافق مع أهداف الشراكة الأوروجزائرية، ويبقى التركيز كذلك على الهدف الرئيسي وهو تحضير الجزائر لدخول منطقة تبادل الحر مع الاتحاد الأوربي في حدود سنة 2020.

ويمكن إرجاع أهم سبب لزيادة في المخصصات المالية المقررة للجزائر هو وصول المفاوضات مع الاتحاد الأوربي مراحلها الأخيرة، حيث تم التوقيع الرسمي سنة 2001.

لكن تبقى المبالغ المدفوعة منخفضة مقارنة بدول الموقع على عقد الشراكة الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوربي، حيث تم تسديد 66.3 مليون أورو فقط أي بنسبة19.6% فقط. لكن تبقى المبالغ المسددة أكبر

من نظيراتها في البرنامج الأول التي قدرت بـــ 15.6 مليون أورو، ويمكن إرجاع ذلك لتغيير الذي شهدته العديد من هياكل تسيير البرامج وتبسيط مختلف الإجراءات للحصول على التمويل، كذلك زيادة التوعية الإعلامية على هذه البرامج من خلال عقد العديد من المؤتمرات والأيام العلمية بخصوص شروط وأنواع البرامج المعنية بالدعم المالي في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

والملاحظ كذلك أنه لم يخصص برنامج لصالح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لأنه البرنامج الأول ED-PME لم يكتمل حيث حددت له الفترة الممتدة (2000-2006) .

المطلب الثالث: تقييم نتائج التعاون المالي في إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) (2007-2010)

بالإضافة إلى برنامجي **(MEDA I - MEDA I I)** خصص للجزائر برنامج استثنائي جاء بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بسنتين. هذا البرنامج يدخل في إطار البرامج الوطنية التأشيرية أو الاستدلالية (PIN) وهو برنامج كما تطرقنا سابقا يدخل ضمن برنامج **MEDA** التي تبرمج بين الاتحاد الأوربي ودول الشريكة الموقعة على اتفاقية الشراكة، حددت له الفترة (2007-2010).

جاء هذا البرامج ليعزز ويكمل البرامج السابقة ولاستكمال تحقيق أهداف الشراكة، لقد خصص للجزائر في إطار هذا البرنامج 220 مليون أورو، وزعت على ثلاث مجالات رئيسية:

- ✓ **دعم التحول الاقتصادي والتشغيل؛**
- ✓ **تحسين وتعزيز التعاون الاجتماعي؛**
- ✓ **دعم الخدمات العمومية الأساسية.**

والجدول رقم (08) يوضح لنا توزيع المبالغ المخصصة في **إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) (2007-2010)** على مختلف القطاعات.

الجدول رقم(08):توزيع المبالغ المخصصة في إطار إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) (2007-2010) على مختلف القطاعات

المجال	المبلغ	النسبة
1- دعم التحول الاقتصادي والتشغيل	113	%51
البرنامج الثاني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME I I	40	% 18.18
دعم سياسة التشغيل	24	% 10.90
دعم التحول الاقتصادي	25	% 11.36
P3A I I	24	%10.90
2- تحسين وتعزيز التعاون الاجتماعي	17	%08
دعم قطاع العدالة	17	%17
3- دعم الخدمات العمومية الأساسية	90	% 41
التعليم العالي	30	% 13.36
الصحة	30	% 13.36
قطاع المياه	30	% 13.36
المجموع 3+2+1	220	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Revue de la coopération bilatérale entre l'Algérie et l'Union européenne,** site internet : http://www. algerianembassy. be/eu/aa/aa-dz-eu revue_cooperation_2.pdf. P P : 06-07. consulté le 15/12/2013

من خلال قراءتنا للجدول رقم (08) نلاحظ أنه تقلصت القطاعات الموجهة لها الإعانات المالية إلى أنه استفادت من مبالغ معتبرة مقارنة ببرنامج MEDA I الذي حددت له فترة أربع سنوات بمبلغ 194.2 مليون أورو وكذلك برنامج MEDA I I المخصص للجزائر حيث حددت له مدة ستة سنوات بمبلغ 338.8 مليون أورو .

وكذلك نلاحظ أنه خصص برنامج ثاني في إطار الشراكة الأوروجزائرية موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME I I جاء هذا البرنامج بعد انتهاء فترة البرنامج الأول ED-PME ونشر النتائج النهائية للبرنامج من طرف اللجنة الأوربية سنة 2007 ، حيث اعتبر الاتحاد الأوربي والجزائر أنها نتائج إيجابية وبناء على هذا تم اقتراح برنامج جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوف نتطرق لهذا البرنامج في الفصل التطبيقي من دراستنا.

المطلب الرابع: أثار وشروط الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي، حتى و إن كان ينطوي على بعض الايجابيات إلا أنه لا يمكن تجاهل سلبياته وسوف نحاول من خلال هذا المطلب تلخيص أهم الآثار الايجابية والسلبية لشراكة الأوروجزائرية.

أولا: الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة[1]:

- إن اتفاق الشراكة سوف يحث هذه المؤسسات عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي، و من ثم تعمل على تحسين قدراتها و جودة منتوجاتها للتفاعل و الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي؛
- الاتفاق سوف يسمح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا ما توفرت فيها المقاييس النوعية؛
- الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تحسين الخدمات بما يوفر الجو المناسب للعمل و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني و تحسين النوعية و التقليل من التكلفة؛

[1] جودي حنان- غقال الياس،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري و الاندماج في الاقتصاد التنافسي**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول" متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة تبسة، 2012.

- الاتفاق يفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري ميزتها قدرات شرائية عالية على خلاف السوق الوطنية؛
- الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للسلع الوسيطية و نصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية؛
- مسايرة التطورات التي تحصل على الساحة العالمية، و اندماج الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة؛
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي و المالي المقترح من قبل الأوروبيين في إطار اتفاقية الشراكة مثال على ذلك برنامج ميدا MEDA ؛
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تحسين مستوى التسيير في هذه المؤسسات و ذلك من خلال الاستفادة من إدماج تكنولوجيات المعلومات و الاتصال. حيث أنه من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة و فعالة فإن التعاون سوف يركز على:
- البنية التحتية في مجال المعلومات و الاتصال (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات...)؛
- البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛
- النفاذ إلى سوق الخدمات؛
- الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات الأولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجال المعلومات و الاتصال، سيسهل تعزيز التبادل الأورومتوسطي و النفاذ إلى مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول و ذاتيتها.

ثانيا: الآثار السلبية لاتفاق الشراكة[1]:

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة؛
- دخول المنتجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة و أحسن جودة، و هذا مايجذب المستهلك الجزائري إليها و بالتالي فقدان الثقة في المنتجات المحلية مهما كانت جودتها؛
- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية؛

[1] جودي حنان- غقال الياس، **مرجع سابق**.

- إن الآثار الرئيسية لمنطقة التبادل الحر تخص التوازنات الاقتصادية الكلية (إنهيار في ميزان العمليات التجارية، ارتفاع في العجز العمومي...)، هذه الضغوطات على التوازنات الاقتصادية سوف تدفع الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و عليه لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات.

ثالثا- شروط الاستفادة من فرص الشراكة الأوروجزائرية[1]:

حتى يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة من فرص الشراكة، لابد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشروط أهمها: [6]

- تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، كذلك إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة...الخ؛
- تأهيل المؤسسات و ذلك بتأهيل و رسكلة الموارد البشرية، و إدخال معايير الأداء الدولية في تقييم المؤسسات و إعادة تنظيمها بشكل يساعدها على تحسين قدراتها التنافسية و التقليل من تكاليفها؛
- إصلاح المنظومة التكوينية وفق ماهو سائد في العالم، و ذلك بتمكين الأفراد من نفس المعارف التي يتلقاها نظراؤهم في دول الاتحاد الأوروبي، بما يساعدهم على التعامل و التفاوض معهم؛
- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها و زيادة سيولتها و تنافسيتها بشكل لايؤدي إلى إنتاج معلومات متناقضة من جهات مختلفة بخصوص نفس الموضوع؛

أما على الصعيد الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يفرض عليها رهان التنافسية، كما أن أبعاد التطور و التنمية تعتمد أساسا على قدرتها على الاندماج في الفضاء الأورومتوسطي الجديد من خلال قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية و ذلك بتخفيض التكاليف، دعم وضعيتها في السوق المحلي و تنويع و إعادة توجيه منتجاتها إلى التصدير.و لهذا يجب على الجزائر أن تضمن:

[1] جودي حنان- غقال الياس، **مرجع سابق**.

- دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك بتعميم برنامج تأهيل هذه المؤسسات على المستوى التقني و التسييري و حثها على وضع برامج للمواصفات على مستوى المنتجات و إجراءات العمل يجب أن تكون مؤكدة؛
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من أجل السماح لها بالتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص؛
- تحسين المحيط المقاولاتي من خلال دعم المؤسسات و التنظيمات ذات العلاقة المباشرة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك دعم الوزارات المرافقة؛
- دعم إنشاء و تطوير المؤسسات المالية المتخصصة(مساعدة في الفكرة، الإنشاء و المرافقة)؛
- تعزيز التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (تكوين، خبرة و استشارة، الوصول إلى المعلومات الموجهة لهذه المؤسسات)؛
- تجانس قوانين المنافسة و التعريفات الجمركية للمساعدة على إقامة و تطوير سوق متوسطي؛
- مطابقة معايير الجودة، النظافة و الأمن مع تلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي؛
- تطوير تكوين الأفراد من خلال دورات تكوينية لتحسين القدرة على تخفيض عوائق التحول التكنولوجي و التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تنمية البحث و التطوير بالشراكة مع مخابر البحث و الجامعات التي تشكل واحدة من شروط اكتساب التكنولوجيا المتطورة و الإبداع التقني.

خلاصة الفصل الأول:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض للمسار التاريخي لشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة و الأورجزائرية بصفة خاصة وكذا التطرق لمختلف الجوانب التمويلية في إطار الشراكة الأوروجزائرية استخلصنا ما يلي:

- إن مفهوم الشراكة الدولية أوسع وأشمل من مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي كون أن الشراكة الدولية تعبر عن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، و المؤسسات والمنظمات الدولية، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، إلى العلاقات السياسية والاجتماعية والأمنية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات أطراف عقد الشراكة؛
- الأهداف الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ترتكز على ثلاث محاول أساسية وهي الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي، الجانب الاجتماعي؛
- يعتبر المحور المالي والاقتصادي من أهم محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والذي يهدف إلى بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطين، وفيما بين هؤلاء الشركاء؛ مع توفير دعم المالي من الاتحاد الأوربي لتسهيل عملية التحول الاقتصادي ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التحول؛
- يعتبر برنامج MEDA (الأول والثاني) الأداة الرئيسية لتمويل محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وهذا حسب ما صرح به المجلس الأوربي سنة 1996؛
- يوجد هيئتان جديدتان اعتمدتا بعد مؤتمر برشلونة لتمويل أهدف الشراكة الأورومتوسطية وهما: الهيئة الأوروبية للإستثمار و الشراكة F.E.M.I.P و الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP ؛
- تعتبر الجزائر الدولة الأخيرة قبل لبنان التي وقعت على اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 27 أفريل 2005.
- إن الأهداف الأساسية لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي هي منبثقة من أهداف الشراكة الأورومتوسطية من ميثاق برشلونة؛

- ومن أهم الأهداف التي صرحت به مفوضية الاتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي هو:" إقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتفكيك الرسوم الجمركية من وإلى الجزائر ويبدأ العمل على ذالك تدرجيا على مدار 12 سنة ابتداء من سبتمبر 2005 وهو تاريخ إمضاء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؛

على الرغم من أن الجزائر كانت البلد الأخير مع لبنان•، في توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أن مقدار ما استفادت منه كمساعدات مالية يعد معتبرا. و يعتبر برنامج MEDA كما أشرنا إليه سابقا الوسيلة الأساسية الأداة المالية الأساسية لتنفيذ وتقوية الشراكة الأورو- متوسطية، وفقا لما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة، و ذلك من خلال ما برمج في إطاره من مساعدات مالية موجهة للجزائر، بالإضافة إلى القروض المنوحة من البنك الأوربي لاستثمار (BEI).

- بالاضافة إلى الأداتين سابقتا الذكر فقد استفادت الجزائر من إعانات مالية تقدر بـــ 366 مليون أورو في إطار الوسيلة الأوربية للجوار والشراكة والتي تطرقنا لها سابقا IEVP، وهذا خلال الفترة (2007-2013) هذه الإعانات وجهة لقطاعات مختلفة• .

بالإضافة إلى برنامجي (MEDA I - MEDA I I) خصص للجزائر برنامج استثنائي جاء بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بسنتين. هذا البرنامج يدخل في إطار البرامج الوطنية التأشيرية أو الاستدلالية (PIN) التي تبرمج بين الاتحاد الأوربي ودول الشريكة الموقعة على اتفاقية الشراكة، حددت له الفترة (2007-2010).

- جاء هذا البرامج ليعزز ويكمل البرامج السابقة ولاستكمال تحقيق أهداف الشراكة، لقد خصص للجزائر

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي، حتى و إن كان ينطوي على بعض الايجابيات إلا أنه لا يمكن تجاهل سلبياته، خاصة من ناحية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتفكيك الرسوم الجمركية من وإلى الجزائر، هذا ما يعني تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل عام و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص. حيث إن الاتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا كبيرا من هذه المؤسسات تتسم بقدراتها العالية في مجالات الإنتاج، فنيات التسيير، التوزيع و التسويق... الخ.

• أنظر الملحق رقم(02) يوضح: **المسار التاريخي للانضمام في مشروع الشراكة بالنسبة للدول الموقعة على معاهدة برشلونة.**

• أنظر الملحق رقم(03) يوضح: **الإعانات المالية في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP خلال الفترة 2007-2013 .**

فمن هنا يمكن توقع المستقبل الذي ينتظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، حيث إن الاحتمال السلبي الوارد في ظل المعطيات الراهنة هو انسحاب العديد منها من السوق بسبب ضعفها و ضعف جودة منتوجاتها أمام قوة و جودة منتوج منافساتها.

و بالرغم من أن مساعدات الاتحاد الأوروبي تلعب دورا حيويا في تخفيف أعباء عملية الانفتاح الاقتصادي للجزائر وإنجاح عملية انضمامها إلى منطقة التبادل الحر، إلا انه يتحتم على الجزائر الاستفادة من هذه المساعدات مالية لكي تقوم بالتدابير الهادفة إلى تصحيح اقتصادها وإعادة تأهيله.

ومن هذا تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات بهدف ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة لبرامج لتأهيلها وطنية وكذلك في إطار الشراكة الأوروجزائرية والهدف الرئيسي من ذلك هو تحضير لعملية الانفتاح الاقتصادي، ومن هذا سوف نتطرق في الفصل الثاني لمختلف الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عملية تأهيلها.

الفصل الثاني

الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتأهيلها

تمهيد:

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما بالغا لدى العديد الدول متقدمة منها أو نامية وهذا لما تتميز به هذا النوع من المؤسسات من خصائص ومميزات، أدت بها إلى الوصول إلى نتائج ملموسة حيث أثبتت العديد من الدراسات قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة.

رغم الأهمية الذي استحوذ عليه هذا القطاع في العديد من الاقتصاديات إلى أنها لازالت تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها، خاصة في الدول النامية.

وضمن هذا السياق سيتم عرض من خلال هذا الفصل التعريف الاصطلاحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على التعريف المعتمد في الجزائر والاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال أربعة مباحث هي:

- **المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر والاتحاد الأوربي؛**
- **المبحث الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها؛**
- **المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **المبحث الرابع: برامج التأهيل كآلية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر والاتحاد الأوربي

المطلب الأول: إشكالية عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من إدراك الدول لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاقتناع بالدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي، إلا أن واقع تحديد تعريف دقيق وموحد لها، مازال أمر في غاية الصعوبة، نظرا لمجموعة من العوامل التي سوف نحاول إدراجها في النقاط التالية:

1- تعدد المصطلحات الدالة عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نجد أن هناك العديد من المصطلحات و التعابير التي يتم استخدمها من أجل التعبير والإشارة إلى المؤسسات المصغرة.

ومن أمثلة هذه المصطلحات المشاريع الصغيرة جدا والمتناهية الصغر والوحدات الصغيرة أو المنشآت الصغيرة كذلك المشاريع الدقيقة.كما أنه لا يوجد في غالب الأحيان حدود فاصلة بين هذه التعابير والمصطلحات وإن وجدت فهي تختلف كثيرا من نشاط اقتصادي لأخر ومن مكان إلى أخر.

فنجد في الجزائر على سبيل المثال يتم استخدام عبارة « المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة»« PME-PMI» والتي تدخل في إطارها المؤسسات المصغرة وهذا حسب تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات.

ويعتبر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، « PME » هو الأكثر استعمالا في الوقت الراهن من مصطلح المؤسسات المصغرة[1].

2- تنوع الأنشطة والفروع الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر فالمؤسسة التي تنشط في المجال التجاري تختلف عن تلك التي تقدم خدمات، والمؤسسات التي تعمل في الصناعة تختلف كذلك عن المؤسسات التي تعمل في التجارة وهكذا.

فالمؤسسة الصناعية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها والتي تكون في شكل مبان وآلات ومخزون ...الخ.

كذلك الهيكل التنظيمي للمؤسسات الكبيرة يكون أكثر تعقيدا ويتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار لاتخاذ القرارات المختلفة وهذا بهدف التحكم في أنشطة المؤسسة.

1 Tahar Memmi, **Promotion et financement des Micro entreprises**, institut islamique de recherches et de formation, Djedda, Arabie saoudite, 1998, P: 29.

كما تعتمد المؤسسات الصناعية على عدد كبير من الأيدي العاملة تكون مؤهلة ومخصصة.

أما المؤسسات التجارية فهي تتطلب أصول متداولة أثناء دورتها الاستغلالية، ولا تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد و إنما يتميز بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات وتوحد جهة إصدارها.

كما تعتمد على أيدي عاملة أقل من التي تعتمد عليها المؤسسات الصناعية.

إن تنوع طبيعة الأنشطة الاقتصادية يصعب من تحديد مفهوم موحد للمؤسسات المصغرة ذلك أنه ما يمكن نعتبره مؤسسة مصغرة أو صغيرة في بعض القطاعات الصناعية يمكن أن يمثل مؤسسة كبيرة في القطاع التجاري وذلك بحكم حجم استثماراتها وعدد عماله[1].

3- التباين في درجات النمو الاقتصادي:

إن درجة النمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى على اعتبار أن دول العالم تنقسم إلى دول متقدمة وأخرى نامية، وهذا من خلال التباين في وزن وأهمية الهياكل الاقتصادية في كل دولة وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة.وهذا ما يعكس رؤية كل دولة والأهمية المعطاة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات المصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي أخر تعتبر متوسطة أو كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا مثلا[2].

إن تباين مستويات النمو الاقتصادي يعتبر من أحد العوامل التي تفسر اختلاف وتعدد تعاريف المؤسسات المصغرة من دولة إلى أخرى تبعا لمستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى.

5- تعدد معايير التصنيف:

نجد أنه هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتعريف وتصنيف، حيث هناك من يعتمد على معيار حجم العمالة، وهناك من يعتمد على حجم رأس المال، ومنها ما يعتمد عليهما معا، بالإضافة إلى الاعتماد على معايير أخرى مثل حجم المبيعات و الميزانية السنوية[3].

---

[2] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص: 4.

[3] طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 34.

4- العامل التقني[1]:

والمتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات فتبعا لعملية الاندماج يمكن أن يتوسع حجم المؤسسة ويزداد حجمها بفعل انضمام مؤسسات مصغرة وصغيرة من بعضها البعض وعليه يتجه حجمها إلى الكبر.

بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات مصغرة وصغيرة .

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول به في الإتحاد الأوربي

بهدف وضع تعريف موحد لدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، تم سنة 1992 تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتوصلت هذه المفوضية الأوربية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف موحد ووحيد لجميع الدول الأوربية.

لكن تم وضع تعريف مبدئي يستند إلى معايير قريبة من بعضها البعض لدول الأعضاء، وهذا التعريف يعتمد على معيار كمي يتمثل في عدد العمال داخل المؤسسة[2]

- المؤسسات المصغرة من 01 إلى 09 عمال.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل.
- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل.

وفي عام 1996 قام الإتحاد الأوربي بإصدار تعريف جديد للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسط وهذا بتارخ 03 أفريل 1996، والذي يستند إلى ثلاث معايير رئيسية في تحديد حجم المؤسسة وهم :

- معيار عدد العمال؛
- معيار رقم الأعمال؛
- معيار الميزانية السنوية.

[1] صوراية بوريدح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص: 10

[2] إسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**، الدورة التدريبية الدولية حول:" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

وفي 06 ماي 2003 تم تعديل هذا التعريف من قبل المفوضية الأوربية وأهم ما جاء في هذا التعديل هو وضع حدود لرقم الأعمال والميزانية السنوية للمؤسسات المصغرة[1]، التي كان يعتمد الاتحاد الأوربي في تعريفها على معيار عدد العمال فقط، في تعريف 1996.

والجدول التالي يوضح التعريف الجديد المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (09): تصنيف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2003

نوع المؤسسات	الحد الأقصى لعدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المؤسسات المصغرة	09	أقل من أو يساوي 02 مليون أورو	أقل من أو يساوي 02 مليون أورو
المؤسسات الصغيرة	49	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو
المؤسسات المتوسطة	249	أقل من أو يساوي 50 مليون أورو	أقل من أو يساوي 43 مليون أورو

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **Guide de l'utilisateur pour la définition des PME**,office des publications de l'Union Européenne, Luxembourg,2005 .

إن الهدف من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوربية، هو تعدد التعاريف المستخدمة داخل المنظومة الأوربية وهو الأمر الذي لم يكن مقبولا داخل سوق موحدة لا توجد به حدود داخلية، لهذا أدرك

1Centre de documentation économie-finances, **clés de la micro- entrepris**e , http://www.cedef.minefi.gouv,october2007.

الإتحاد الأوربي أنه يجب عليه أن ينسق بين التعاريف المختلفة أو أن يتجه نحو تعريف موحد من شأنه أن يخلق نوعا من عدم التباين بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة[1].

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول به في الجزائر

كما سبق لنا وذكرنا فإنه يوجد إشكالية في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات سواء المصغرة (الصغيرة جدا) أو الصغيرة أو والمتوسطة في أغلبية دول العالم فإنه يمكن إسقاط ذالك على الجزائر فقد عرف تعريفها عدة محطات وكان أخرها ذالك الذي أقرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 01-18 الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات.

وسوف نقوم بإبراز أهم المحاولات التي تهدف إلى وضع تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- المحاولة الأولى[2]:

ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات كانت أكثر وضوحا هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج التنمية لفترة 1974-1977. و الذي يرى أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

- الاستقلالية القانونية؛
- تشغل أقل من 500 عامل؛
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

2- المحاولة الثانية[3]:

لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة -EDIL - بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد في أفريل من سنة 1983 حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل؛

[1] لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص: 13.

[2] لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص: 23.

[3] **المرجع السابق**، ص: 23.

- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

3- المحاولة الثالث[1]:

تم اقتراحها من طرف الباحث " رابح محمد بلقاسم " أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية المنعقد سنة 1988 في إطار دراسة التي تقدم بها تحت عنوان"عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي " يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على:

" أنها كل وحدة إنتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة ، وهذه الأخيرة هى مؤسسات محلية (ولائية أو بلدية)."

كما يعتبر هذا القطاع اشمل بحيث يضم بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة والنقل والتأمين...).

يضاف لهذا التعريف، القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 والمتعلق بالقانون الخاص للحرفي والذي لا يميز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية الصغيرة والمتوسطة ككل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأتوماتيكية والتي تزيد عدد عمالها عن 12 عاملا.

وهذه المؤسسات يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة:

- مؤسسات ولائية أو بلدية؛
- فروع الشركات الوطنية؛
- شركات مختلطة؛
- تعاونيات؛
- مؤسسات خاصة؛
- مؤسسات فردية أو عائلية.

ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة[1].

[1] **المرجع السابق**، ص:24.

ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2001 تاريخ صدور التعريف المعتمد حاليا والذي سوف نتطرق إليه فيمايلي:

4- التعريف المعتمد من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001):

وجاء بموجب إقرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 م الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث جاء في المواد 7.6.5.4 على التوالي الإطار القانوني لتعرفها[2]:

المادة الرابعة:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري ،وهي تحترم معاير الاستقلالية.

لتأتي المواد التي تليها بنوع من التفصيل :

المادة الخامسة:

تصف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل من 50إلى250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو التي لا تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100و500مليون دينار جزائري.

المادة السادسة:

تعتبر المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200دينار جزائري أولا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 100مليون دينار جزائري.

المادة السابعة:

تعرف المؤسسات المصغرة أنها مؤسسة تشغل من 1إلى 9 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري، أولا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

---

[1] بريبش السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، نوفمبر2007، ص:65.

[2] المواد 4،5،6،7 من القانون رقم 01-18، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

ما نستنتجه من المواد السابقة أن المعايير التي اعتمدت عليها الجزائر في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدد العمال ،رقم الأعمال ،الحصيلة السنوية وهي معاير كمية ،بالإضافة إلى المعيار التنظيمي المتمثل في الاستقلالية.

ويمكن تلخيص ما جاء في هذه المواد في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 01-18

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية(الميزانية)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200مليون دج إلى2 مليار دج	من100مليون دج إلى500مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المواد 4-5-6-7، **مرجع سابق**.

ويلاحظ من الجدول أن هذا التعريف المعتمد في الجزائر يتوافق مع ذالك الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996 ،وكانت الجزائر من الدول التي صادقت على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان2000[1].

وفي تصريح صحفي لسيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على هامش ورشة دولية حول "أسس نظام الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر" بادر بتنظيمها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشار الوزير إلى أن "التعريف القانوني الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائم على القانون التوجيهي لتطوير القطاع أي القانون 18- 01 ليس وافيا بما فيه الكفاية". ودعا الوزير في هذا الصدد إلى ضرورة إعداد تعريف أكثر تفصيلا يأخذ بعين الاعتبار

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر**، جوان 2002، ص: 19.

نشاطات تابعة لقطاع الخدمات غير الاقتصادية مثل الصحة والقانون..إلخ على غرار العيادات الخاصة ومكاتب المحاماة التي ينبغي -كما قال- تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة.[1]

ومن هذا بقي هذا القانون ساري المفعول لمدة ستة عشر سنة لغاية صدور القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017.

5- التعريف المعتمد حاليا:

وجاء بموجب إقرار وزارة الصانعة والمناجم وهي الوزارة الحالية الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 م الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث يهدف إلى " تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة"[2] حيث جاء في المواد 10.9.8.5 الإطار القانوني لتعرفها[3]:

المادة الخامسة:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري ، وتستوفي معيار الاستقلالية .

ولقد جاء القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوع من التفصيل فيما يخص مفهوم الأشخاص المستخدمون ورقم الأعمال و معيار الاستقلالية:

- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت او العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا.

---

[1] **جريدة الأيام الجزائرية**، يومية إخبارية وطنية، العدد384، الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2008، ص:03.

[2] المادة، 01 من القانون رقم 17-02، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017.

[3] المواد 10.9.8.5 من القانون رقم 17-02، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017.

- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتأتي المواد التي تليها بنوع من التفصيل :

المادة السابعة:

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل من 50إلى250 شخص ويتراوح رقم أعمالها مابين 400 مليون و4 ملايير دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية مابين 200و1 مليارن دينار جزائري.

المادة التاسعة:

تعتبر المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 دينار جزائري أولا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 200مليون دينار جزائري.

المادة العاشرة:

تعرف المؤسسات الصغيرة جدا أنها مؤسسة تشغل من 1إلى 9 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 40 مليون دينار جزائري، أولا تتجاوز حصيلتها السنوية 20مليون دينار.

ويمكن تلخيص ما جاء في هذه المواد في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة حاليا في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية(الميزانية)
مؤسسة صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400مليون دج	أقل من 200 دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400مليون دج إلى4 ملايير دج	من200مليون دج إلى1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا المواد 10.9.8.5 من القانون رقم 17-02، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017.

من خلال المواد السابقة الذكر والتي وضحنها في الجدول رقم(11) الذي يبين لنا التعريف الجديد والمعتمد حاليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنته بالتعريف المعتمد من خلال القانون 01-18 والموضح في الجدول رقم(10)، نلاحظ أن الفرق الجوهري هو زيادة قيمة المبالغ التي تحدد الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وهذا فيما يخص رقم الأعمال والحصيلة السنوية. وهذا راجع بدرجة الأولى لانخفاض قيمة الدينار الجزائر خاصة بعد الانهيار الحاد للقيمة البترول في الأسواق العالمية.

ونلاحظ كذلك أنه غيرت تسمية المؤسسات المصغرة بالمؤسسات الصغيرة جدا.

المبحث الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من طرف الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء، نظرا لدور الفعال في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، وهذا يعود لجملة من الخصائص و السيمات التي تتميز بها، ومع هذا مازالت تواجه مجموعة من المشاكل التي قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لأخر والتي تمنعها من النمو والتطور.

المطلب الأول:خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والميزات التي أهلتها لتأخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي والتي جعلت العديد من الدول تولى الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، وسوف نقوم بإبراز أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:

1-انخفاض رأس المال :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[1]

- كذلك انخفاض تكلفة العمالة التي تتطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير.

- إلى جانب أن معدلات دوران رأس المال كبيرة وفترة الاسترداد قصيرة.[1]

[1] جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، ديسمبر2003، ص: 215.

2- المرونة العالية:

حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالنظر الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق .

حيث أن سوق الصغيرة والمتوسطة يكون محدود نسبيا والعلاقة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفضيلية. هذا ما يؤدي بسرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات مما يضمن التحديث المستمر على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى الدراسة السوقية أو ما يسمى كذلك ببحوث السوق وإتباع السياسات والاستراتجيات المناسبة. إلى أن السوق في تغير مستمر وهذا ما يتطلب استمرار في البحوث، وهذا الأمر جد مكلف خاصة مع اتساع نطاق السوق مما يؤدي بالمؤسسات الكبيرة إلى القيام بأبحاثها على فترات متباعدة نسبيا، وبالتالي تكون المؤسسات التي تتصف بصغر حجمها، متابعة لكل التطورات وبمرونة عالية.[2]

- كذلك سهولة دخولها وخروجها من السوق في أي وقت وبدون خسائر كبيرة لنقص نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع الأصول وزيادة نسبة رأس المال المملوك لأصحابها بالنسبة للخصوم[3] .

إن المؤسسات المصغرة تتمتع بميزة المرونة العالية على خلاف المؤسسات الكبيرة ذلك لأن هذه الأخيرة تمتلك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار ومعالجتها.

3- الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة:

يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض حيث أن الآلات الحديثة تكون في الغالب بحاجة إلى عمالة متخصصة وهذا النوع من العمالة نجده في أغلب الأحيان يفضل العمل في المؤسسات الكبيرة.

كذلك التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة.[4]

لكن هذا لا ينفي اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة حيث نلاحظ أن هناك مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لإنتاج صناعات دقيقة ومحددة لمؤسسات كبيرة الحجم في مجال الإلكترونيات وتستخدم تقنيات متقدمة جدا

---

[1] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2007، ص: 44.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 26.

[3] أيمن علي عمر، **مرجع سابق**، ص: 44.

[4] **المرجع السابق**، ص ص: 44،45.

تعتمد على كثافة رأس المال.[1]

4- انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة:

إن القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على التجارة والخدمات فقط. فقد أثبتت الدراسات العلمية بأنها منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعية وحتى قطاعات البنية التحتية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية شكلت الشركات التي تعمل في الصناعات الإستخراجية والتي تستخدم أقل من 05 أشخاص حوالي 52% من مجموع الشركات الإستخراجية، والمؤسسات الصناعية التي تستخدم كذلك أقل من 5 أشخاص حوالي 38% من مجموع المؤسسات الصناعية.

كذلك في قطاع الزراعة فحوالي 90% من مجموع المزارع تشغل أقل من 10% عمال[2].

المطلب الثاني: دور أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الآن اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها وتعريفها إلى أن هناك إجماع على أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي، ذلك أن المؤسسات كبيرة الحجم وبرغم من الميزات التي تتمتع بها إلى أنها لم تحقق نتائج ملموسة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في البرامج الاقتصادية للعديد من الدول.

1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة:

يعتبر الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة من أهم الأسباب التي أخذت بالعديد من الدول سواء كانت النامية منها أو المتقدمة بالاهتمام بهذا النوع من المؤسسات وتقديم لها سبل الدعم المختلفة من أجل تنميتها وترقيتها وهذا لاستيعابها نسبة كبيرة من اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وهناك جملة من الخصائص السالفة الذكر التي تتميز بها المؤسسات المصغرة التي ساعدتها في المساهمة الفعالة في امتصاص البطالة.

ولعلى أهمها اعتمادها على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العمالية والتي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة. حيث تنخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرصة عمل.

[1] عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص:21.

[2] سعاد نائف برنوطي، **مرجع سابق**، ص: 58.

- كذلك اعتمادها على مهارات فنية غير تلك المعتمدة في المؤسسات الكبيرة حيث لا تتطلب مؤهلات دراسية عالية أو شهادات رسمية[1].

إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النمط من التكنولوجيا يعتبر ذو أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية وهذا لملأمتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول حيث يلاحظ التوافر النسبي لليد العاملة مع محدودية رؤوس الأموال.

2- مصدر مهم لتجديد والإبداع:

والمقصود به العمليات التطويرية وتحسينية أو الإبداعية التي يقوم بها أصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة على منتجاتهم، حيث أن نسبة التجديد والتحديث في منتجاتهم تكون أكبر من المؤسسات الأخرى، وهذا بهدف زيادة الربحية، فالمؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع ذات الطلب الثابت، وتترك المؤسسات المصغرة والصغيرة المجازفة لمحاولة إيجاد سلع وخدمات جديدة، الأمر الذي قد يلحق بالمؤسسة خسائر إن لم تحقق منتوجاتها نجاحا نظرا لانخفاض نسبة رأس مال المؤسسات المصغرة.

وتتولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية الإنتاج وتحويل الأفكار الجديدة إلى سلع أو خدمات إذا توفرت لديها رؤوس الأموال الضرورية لذلك، أو تبيع الأفكار كبراءات اختراع لمؤسسات كبيرة قادرة على تمويل عملية الإنتاج[2].

وتشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة فمن بين براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءات الاختراع الأمريكي خلال العشرين السنة الماضية يعود ثلثها إلى أفراد وأكثر من الربع إلى مؤسسات لا يتعدى عدد عمالها تسع عمال[3].

3- التكامل مع المؤسسات الكبيرة :

إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ العديد من النشطات والمهمات التي هي مهمة لها لكنها صغيرة الحجم حيث تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها، وهذا عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول حيث تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة وأوضح مثال على ذلك اعتماد الشركات العملاقة لتصنيع السيارات على المؤسسات المصغرة والصغيرة في توفير العديد من المستلزمات والأدوات الاحتياطية بالإضافة إلى أعمال الصيانة والتصليح والنقل وغيرها،

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **مرجع سابق**، ص: 40،39.

[2] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الباروي العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2004، ص: 19.

[3] طلبة صبرينة، **مرجع سابق**،ص:19.

وفي الوقت نفسه تستخدم المؤسسات المصغرة منتجات المؤسسات الكبيرة من آلات تركيب ونجارة إلى غير ذلك.

وتعتبر علاقة المؤسسات صغيرة الحجم مع الكبيرة ذات أهمية كبيرة حيث أثبتت الدراسات بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل[1].

4-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعد بمثابة قضية جوهرية بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي تعاني من عجز كبير ومتزايد في موازيين مدفوعاتها.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أقل من عشرة عمال يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية نظرا لما تتمتع به من مرونة خاصة انخفاض رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير ولكسب أسواق خارجية لمنتجاتها، خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتوجتها[2].

- كذلك يمكنها أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة وتنمية الصادرات بطريقة غير مباشرة وهذا ما إذا تم تكاملها مع المؤسسات الكبيرة من خلال علاقات التعاقد من الباطن السالفة الذكر، وذلك بتوفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها[3].

5- المساهمة في انتشار نضام الإمتياز:

والمقصود بالإمتياز هو رخصة تمنح لصاحب المؤسسة يحق له بموجبه توزيع أو إنتاج سلع أو القيام بخدمات في منطقة محددة، وهو نضام لجأت إليه المؤسسات الكبيرة لتوزيع منتجاتها، فعوضا أن تفتح فروعا لها في كل مدينة تقوم بتقديم امتيازات لمؤسسات صغيرة أو متوسطة لفتح فروعا لها بشروط محددة في حق الامتياز الهدف الأول من هذه الشروط المحافظة على الاسم التجاري للمؤسسة الأصل.

وقد انتشر نظام الامتياز في البداية في صناعة السيارات والمشروبات وغيرها من المؤسسات الكبيرة التي تمنح الامتياز لمؤسسات أخرى في نفس حجمها أو تصغرها قليلا.ثم انتشر ليشمل مؤسسات مصغرة وصغيرة مثل وكالات السفر والنوادي.....إلخ[4].

وينقسم نضام الامتياز أو حق الامتياز إلى ثلاث أنواع[1]:

---

[1] سعاد نائف برنوطي، **مرجع سابق**، ص:60.

[2] فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005،ص:71.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، 01 أكتوبر 2006.

[4] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد، **مرجع سابق**، ص ص: 20.19.

أ- **حق إمتياز المنتج:** حيث تقوم المؤسسة التي حصلت على الامتياز بالحصول على حق بيع منتجات المؤسسة المانحة للترخيص.

ب- **حق إمتياز التصنيع:** وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة المانحة للترخيص بمنح المؤسسة حق في تصنيع

وتوزيع منتجاتها.

ج- **حق امتياز الأعمال**: وتقوم المؤسسة في هذه الحالة بشراء حق استخدام الاسم التجاري للمؤسسة الأم وهذا بهدف استخدام نفس أسلوب العمل لهذه المؤسسة.

6- حلقة ربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي :

يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب اجتماعي هام فالمؤسسات المصغرة غالبا ما ترتبط بالعائلات وتربط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى.

وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي في المؤسسات المصغرة والصغيرة يساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها على نحو أفضل.

بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعات الصغيرة منتشرة في جميع البلدان النامية في أطراف القرى والمدن صغيرة كانت أم كبيرة على حد سواء على عكس المؤسسات الكبيرة في هذه البلدان التي ترتكز في المدن الكبرى[2].

ولهذا فإن تنمية المؤسسات المصغرة تساهم في تحقيق توازن اجتماعي و اقتصادي على المستوى الإقليمي كما هو على المستوى الكلي.

7- المساهمة في عدالة توزيع الدخل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدالة توزيع الدخل وهذا في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات المصغرة والصغيرة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال وذلك بالمقارنة بنمط توزيع الدخل السائد في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي

تعمل في ظروف غير تنافسية[3].

---

[1] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 112.

[2] عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص: 27.

[3] **المرجع السابق**، ص: 27.

8- تحقيق التنمية الإقليمية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن الكبيرة،وبالتالي تساهم المؤسسات المصغرة في مواجهة التمركز والتطور الجهوي وهذا من خلال توفير مناصب شغل وتحسين الدخول، على مستوى المناطق الريفية، واستغلال الموارد والطاقات البشرية أو الطبيعية المخزنة، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد، وتوفير فرص التنمية والتطور للمناطق النائية وتوجيه الاستثمار نحوها[1].

9- حرية اختيار النشاط[2]: حيث تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل إرادة في الإبداع و الاختراع حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط

الاقتصادي.

8-إعادة إدماج العمال المسرحين[3]:

لقد شهدت العديد من الدول النامية عمليات خوصصة للمؤسسات العمومية وهذا جراء إفلاس بعضها أو في إطار التعديلات الهيكلة، وبالتالي تم تسريح العديد من العمال.

وإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى إدماج المسرحين من مناصب عملهم وتوفير مناصب عمل

جديدة لهم.

المطلب الثالث: المعوقات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف العديد من الدول إلى أنها لازالت تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها.

أولا:إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها، حيث يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطات المختلفة لمؤسساتهم.

---

[1] منصور بن اعمارة، **المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

[2] محمد الهادي مباركي، **مرجع سابق** ص: 85.

[3] محمد الهادي مبارك، **مرجع السابق**، ص:86.

وترجع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنه في أغلب الأحيان ما تكون المؤسسة تملك قدرة جد محدودة في الحصول على رأس المال والخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت بصفة مستمرة، وهذا لضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسة و لإحجام مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات المصغرة المالية المختلفة.

وتعتبر المؤسسات المالية سواء البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات المصغرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي:

1- تكلفة القروض المرتفعة:

إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة بسب المبلغ الصغير للقرض، حيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة.

وهذه المصاريف المرتفعة تتعلق بالحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل من البنك، كذلك فإن إجراءات عمليات الإشراف والتحصيل غالبا ما تكون أكبر للبنوك في حالة منحها للقروض للمؤسسات الصغيرة، وهذا لضخامة عدد الملفات وصغر حجم القروض[1].

2- ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في أغلب الأحيان ما ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، ففي أغلب الحالات لا يمتلكون أصحاب المؤسسات القدرة على تقديم دراسة جدوى وخطط العمل التي يقدمها أصحاب المؤسسات الكبيرة[2].

بالإضافة إلى أن نسبة عالية من هذه المؤسسات خاصة منها المصغرة والصغيرة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية ولا تهتم بتسجيل عمليتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها، كل هذا ما يزيد من مخاطر التعامل معها خاصة عند وجود مشاكل[3].

[1] يسري عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص: 50.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سابق**، ص: 32.

[3] يسري عبد الرحمان ، **مرجع سابق**، ص: 49.

3- عدم توفر الضمانات المطلوبة:

إن مؤسسات التمويل عند منحها للقروض تطلب ضمانات مختلفة، حسب طبيعة القرض والعميل المقترض وهذا بهدف تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض، وغالبا ما يعجز أصحاب المؤسسات المصغرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية، كذلك من النادر وجود مؤسسات مالية مختصة في تمويل المؤسسات صغيرة الحجم، وتتفهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات، وإن وجدت مثل هذه المؤسسات المالية المتخصصة فتكون إمكانياتها محدودة.[1]

ثانيا: معوقات تنظيمية

1- المعوقات التشريعية :

بمعنى الافتقار إلى إطار تنظيمي قانوني محكم يتماشى وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة، تسمح لها بالاستمرارية والتوسع وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال استصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود[2].

كذلك عدم وجود معايير محددة تستخدم في تحديد وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالمعايير في ذلك تختلف من بلد إلى أخر لاختلاف الوضعية السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية من بلد لأخر من جهة ومن جهة أخرى تغير الوضعيات من مرحلة لأخرى أثناء التطور الاقتصادي لنفس البلد.

بالإضافة إلى تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد أساسا على الانشغالات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومات، حيث تختلف هذه الانشغالات والأولويات من بلد لأخر، كما أنها تتغير في

نفس البلد حسب الظروف التي تمر بها في مختلف الميادين[3].

2- مشاكل الخبرة التنظيمية والحصول على المعلومات:

من المعوقات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو صعوبة الحصول على المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على توسع في نشاطاتهم أو تنميتها.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **مرجع سابق**، ص:62.

[2] صوراية بوريدح، **مرجع سابق**، ص:30.

[3] منصور بن اعمارة، **مرجع سابق**.

ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسة أو الإطار العام الذي يعملون به.

وعادة فإن أصحاب المؤسسات في الدول النامية يكون أفقه ضيقا و لا يمتد لأكثر من شؤون صناعته أو حرفته لذلك فإنه أصاحب المؤسسات قد لا يعلمون شيئا على الإطلاق حول اتجاهات الأسعار في بلدهم فيفاجئن بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدموها في نشاطاتهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية، ولا يعلمون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات[1].

3- نقص العمالة المؤهلة:

إن المؤسسات المصغرة لا تستطيع جذب الأيدي العاملة المكونة و المؤهلة ذلك أن هذا النوع من العمالة يلجأ في أغلب الأحيان إلى العمل في المؤسسات الكبيرة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- أن المؤسسات المصغرة لا تستطيع أن تدفع أجور مرتفعة مثل المؤسسات الكبيرة كذلك مخاطر التوقف كبيرة وعدد ساعات العمل المطلوبة يوميا أكثر من المؤسسات الكبيرة، وبالتالي درجة الإشباع والرضا التي سوف تتحقق نتيجة العمل في المؤسسات المصغرة محدودة على عكس الحال العمل لدى في المؤسسات الكبيرة[2].

4- ضعف عملية التخطيط الإستراتيجي:

إن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهملون ولا يهتمون لعملية التخطيط الإستراتيجي، وهذا ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى فشل المؤسسة وعدم مقدرتها في الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط استراتجي أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية جب والمحافظة على المستهلكين[3].

5- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن المؤسسات صغيرة الحجم لا تستطيع الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ومن مزايا الاقتصاديات المختلفة لإنتاج الكبير، فالمؤسسات ذات الإنتاج الكبير تستطيع شراء مواد أولية بكميات كبيرة وبالتالي بأسعار منخفضة، كما تستخدم تكنولوجيا تقدمة، مما يساهم كذلك في تقليل تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة[4].

---

[1] عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص:31.

[2] سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 28.

[3] ماجدة العطية، **مرجع سابق**، ص:20.

[4] سعاد نائف برنوطي، **مرجع سابق**، ص:84.

6- مشاكل المواصلات والخدمات العامة:

من المعوقات التي تواجه المؤسسات صغيرة الحجم مشكلة نقل الخامات الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف معقولة ومناسبة.

إضافة إلى أن كثير من هذه المؤسسات و القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الغيرة خاصة في دول أسيا و أفريقيا تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة و الطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة نشاطها، مما يدفع بأصحاب المؤسسات إلى تهيئة هذه الخدمات بأنفسهم وبطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جذا الأمر الذي يؤدي إلى عسر مالي للمؤسسة[1].

7- مشاكل عدم توفر البنية الأساسية:

يعتبر هذا المشكل من أكثر المعوقات تعقيدا و التي تعيق عملية إنشاء ونمو المؤسسات المصغرة حيث تواجهها إشكالية الحصول على الأرض أو العقار أو المكان المناسب لمزاولة النشاط و الإنتاج[2].

8- المعوقات التسويقية:

هناك من يعتبر السوق الذي يصوب إليه المنتوج من المشاكل المستعصية التي تؤدي إلى زوال العديد من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة التي تشنها المؤسسات الكبيرة، وذلك للقصور التي تعرفه في شبكات التوزيع، وهو ما اضطر بعض الدول اتخاذ إجراءات ترمي إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسويق منتوجها، ومن الأسباب التي تساعد على بروز هذا المشكل التسويقي هو غياب خطة تسويقية كاملة، بسب ما تكلفه من أموال تؤثر عل ميزانية المؤسسة في المراحل الأولى لإنشائها، وهو يعتبر عامل أساسي مساعد في الحد من توجيه مخرجات هذه المؤسسات إلى الأسواق الخارجية[3].

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا المبحث إلى إبراز مفهوم وأهمية وأهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سوف نتطرق إلى أهم الخطوات التي يجب أن تمر بها المؤسسة قبل القيام بهذه العملية. نظرا للأهمية الحيوية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما لاحظنا سابقا، فإن الجزائر تعتبره من أهم القطاعات التي تعول عليه لانطلاق باقتصادها نحو العالمية، وحتى تستطيع الجزائر وضع سياسة تنموية فعالة لهذا القطاع يجب

[1] عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص:32.

[2] **المرجع السابق**، ص: 32.

[3] صوراية بوريدح، **مرجع سابق**، ص: 30.

عليها المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق والمنافسة، وذلك يتطلب تدعيم المؤسسات وإعادة هيكلتها من اجل الرفع من أدائها ونجاعتها ومنه ترقية تنافسيتها المحلية والدولية.

ومن هنا برز مصطلح تأهيل المؤسسات الاقتصادية والبيئة التي تنشط فيها، كضرورة حتمية من اجل ضمان الاندماج في ديناميكية العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرجع أول استخدام لمصطلح تأهيل المؤسسات إلى التجربة البرتغالية التي بدأت سنة 1988، في إطار إجراءات المرافقة الرامية التي باشرتها البرتغال بهدف الانضمام للإتحاد الأوربي، تحت غطاء ما يعرف بالبرنامج الإستراتيجي لتنشيط و عصرنة الاقتصاد البرتغالي، والذي كانت من أهم أهدافه الأساسية[1]:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.
- تدعيم و تعزيز أسس التكوين المهني.
- توجيه التمويلات نحو الاستثمارات المنتجة للمؤسسات، خاصة الصغيرة و المتوسطة منها.
- تحسين إنتاجية وجودة النسيج الصناعي.

ولقد استقطب فيما بعد نجاح برنامج التأهيل البرتغالي اهتمام بعض الدول العربية، حيث استلهمت منه مبادرات تأهيلية موازية لاتفاقيات التبادل الحر[2].

ويعتبر التأهيل من المصطلحات كثيرة التداول في الفكر الاقتصادي الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة وقد إزداد استعماله منذ 1998، وهو التاريخ الذي تم التفاوض فيه مع دول الاتحاد الأوربي من أجل اقامة شراكة.

ولقد تعددت التعاريف المعطاة لمصطلح تأهيل المؤسسات. حيث تختلف في صياغتها من مفكر إلى أخر إلا أنها تتفق جميعها على أن تأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات و فيمايلي نستعرض أهم هذه التعاريف:

- **يعرف التأهيل** على أنه زيادة ورفع القيم، وأداء الإدارة إلى مستوى المنافسيين المستقبليين وذلك ضمن أجال محددة ودقيقة[1].

[1] Hervé Bougault, Ewa Filipiak « les progaramme des mises à niveau des entreprise : Tunisie, Maroc, Senigal,2005, Agence Fracaise de développement , Paris ,p 11

[2] سعيد عيمر، **تكنولوجيات المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17 و18أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص: 696.

ويشيير هذا التعريف إلى أن التأهيل هو رفع أداء إدارة المؤسسة من خلال مختلف وظائفها إلى مستوى منافسي المستقبل، أي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة إلى مستوى القدرات التنافسية للمؤسسات التي ستنافسها، سواء في السوق المحلي أو الدولي.

و **يعرف التأهيل** أنه "عملية مستمرة تقترن بتحسين تنافسية المؤسسات تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات[2]"

ويمكن **تعريف تأهيل** المؤسسة بأنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي"[3]، كما يُعرف أيضا على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI فتعرف التأهيل " عبارة عن مراحل تطوير مستمرة تهدف إلى4:

تحضير، وتكييف المؤسسة، ومحيطها وفق متطلبات التبادل الحر؛

إدخال مساعي للتقدم، وهذا لتقوية نقاط القوة، وامتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة؛

ومن هذا التعريف نلاحظ أن التأهيل يهدف إلى تحسين أداء المؤسسة من خلال القضاء على نقاط ضعفها، وتقوية نقاط قوتها. كما أن هذه العملية تقوم بها المؤسسات الناجعة، أي المحققة للتوازن المالي، وبالتالي تدخل في مراحل رفع القدرة التنافسية، وتحسين أدائها.

---

[1] Lamiri Abdelhak**, « Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises »** office des publications universitaires, Alger, 2003,p171.

[2] عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، عدد01، 2002، ص 174.

[3] صالح الصالحي، "**أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص 42.

[4] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزئر**، دار المحمدي العام، الجزائر، 2008، ص 101.

و **حسب تعريف الإتحاد الأوربي من خلال برنامج MEDA [1]:**

فإنه يقصد بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هي في المقام الأول، عملية تعلم مستمر، والتفكير ، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة ، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، و أساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة.

وأخيرا نستطيع القول إن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن تأهيل المؤسسة هو عميلة تمس جميع وظائفها، من خلال تحسين نشاطها الاقتصادي وإعادة النظر فيها وفق ما يتماشى مع هو معمول به عالميا، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالوسط الذي تعيش فإن تأهيلها لوظائفها لا يكون له جدوى من دون ترقية المحيط الذي تتواجد فيه .وهذا ما يجعل المؤسسة المؤهلة هي تلك المؤسسة القادرة على استغلال عناصر قوتها وعلى التخلص من عناصر ضعفها من أجل استغلال الفرص التي يمنحها لها محيطها ومواجهة التحديات التي يفرضها عليها محيطها. حيث ستعطي عملية التأهيل للمؤسسة دفعة جديدة تمكنها من إبراز إمكانياتها وقدراتها لتتمكن من استحواذ مكانة معتبرة في سوق المحلية والدولية،

كما أنا التأهيل يكون نتيجة لتنفيذ مخطط التأهيل، الذي يتم إعداده بعد إعداد تشخيص استراتيجي واجمالي للمؤسسة يحدد من خلاله نقاط القوة، ونقاط الضعف الموجودة لدى مختلف وظائف المؤسسة، بالتالي يقدم التشخيص الإستراتيجي للمؤسسة الاقتراحات والتوصيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط الضعف وتقوية نقاط القوة، وهذا إما بالحيازة على استثمارات جديدة، وتجهيزات عصرية تسمح بتحسين جودة المنتوج، وتقليل التكاليف، وهذا يعتبر تأهيل مادي، وهو ثانوي، والقيام أساسا بتأهيل أفرادها وإدارتها، وهو التأهيل غير المادي أو المعنوى والذي نطلق عليه التأهيل الإداري للمؤسسة[2].

و حسب اللجنة الأوربية المسييرة لبرنامج •EDPME لتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإن عملية تأهيل المؤسسات يرتكز على أربع نقاط:[2]

- تبني ممارسات جديدة في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

---

[1] Agence National De Développement de la PME, http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=fr .05/05/2012

[2] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 102

• سوف نتطرق لتعريف البرنامج في الفصل التطبيقي.

[2] **Programme D'appui aux Pme/pmi privees en algerie des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final -Euro Développement PME - Décembre 2007,P 8

- تعزيز الموارد البشرية من خلال التأطير و التكوين المتواصل.
- الفهم الجيد للسوق و لتموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تطبيق إستراتيجية التطوير و البحث الدائم عن الإبداع.

و يمكن التعبير عن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذه المقاربة في المخطط التالي:

شكل رقم (02) **:مخطط تمثيلي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

المصدر: جودي حنان- غقال إلياس، **أهمية التشخيص الاستراتيجي في مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق، جامعة عنابة، نوفمبر 2013.

ثانيا :أنواع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يوجد أربع أنواع من التأهيل هي كالأتي[1]:

1- **التأهيل العملياتي:** ويتضمن الإجراءات التالية:

- ✓ الرجوع إلى تحويل المدخلات بطريقة أكثر فعالية عن طريق إعادة هيكلة نظام الإنتاج واستخدام تكنولوجيا أكثر حداثة؛
- ✓ الإمتثال للمعايير المحددة من طرف الزبائن التي تعد من متطلبات اختراق الأسواق؛

[1] Lamia Azouaou, Nabil Ali Belouard, La politique de mise a niveau des PME Algérienne : enlisement ou nouveau depart ? Colloque international sur : stratégies de développement : quelles réponses face aux nouvelles contraintes économique et climatiques, juin 2010, Hammamet, Tunisie, p p 6-7

2- **تأهيل المنتجات:** ويتضمن الإجراءات الآتية:

- ✓ إنتاج منتجات متطورة ذات قيمة وجودة عالية؛
- ✓ إنتاج منتجات متنوعة ومختلفة في جودتها وأصالتها حتى تستطيع المؤسسة استهداف كل شرائح المستهلكين. ونلاحظ أنه من الصعب التمييز بين التأهيل العملياتي وتأهيل المنتجات.

3- **التأهيل الوظيفي:** يتضمن هذا النوع من التأهيل إحداث التغيير في مختلف نشاطات المؤسسة و إكسابها وظائف حديثة ترفع من أدائها.

4- **التأهيل القطاعي:** ويتم عن طريق توسيع المهارات المكتسبة في وظيفة داخل سلسلة إنتاج ما إلى سلسلة إنتاج مختلفة، فعلى سبيل المثال فإن المهارات والخبرات التي اكتسبها الطيوانيون في إنتاج أجهزة التلفاز، استغلت فيما بعد في إنتاج شاشات أجهزت الكمبيوتر، فتحولت بذلك إلى الإنتاج ضمن قطاع الإعلام الآلي.

المطلب الثاني: أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يتضح ويتبين لنا أن الغاية الكبرى من تأهيل المؤسسات هي العمل على إبقائها وديمومة نشاطها في سياق نسيج اقتصادي متغير باستمرار.

إلى انه هناك أهداف فرعية محددة لتأهيل المؤسسات تختلف بسبب اختلاف نشاط المؤسسات، وحجمها والبيئة الكلية والجزئية التي تعيش فيها هذه المؤسسات إلا انها تكاد تتفق في العمل على تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ❖ **ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويقصد هنا بالمحيط الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وتسعى لتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.
- ❖ **تحسين تسيير المؤسسات:** تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل الى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص وم حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن اسواق خارجية في مرحلة موالية (الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية.

[1] سليمة غدير أحمد، **مرجع سابق**، ص

- **تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم:** تسعى الجزائر الى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج تأهيل مرتبط بمدى قدرة وفعالية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة الى تحديد اهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالاضافة الى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة.
- **تحسين تنافسية المؤسسات:** إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى اليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالرجوع الى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

المطلب الثالث : متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم التأهيل مرتبط ارتباطا أساسيا بتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسة في ظل الوضع الجديد المحيط بالمؤسسة، كون هذا الأخير بمختلف مكوناته له دور و تأثير في المؤسسة ويعبر إلا حد ما عن مجموعة من القيود التي تتحكم جزئيا في توجيه المؤسسة، و هذه الأخيرة تأخذ متغيرات و تأثيرات محيطها كمعطيات خارجية يصعب التحكم فيها، ،وعليها أن تعمل على تحديد مسارها من خلال الوسائل المختلفة مثل تحديد الأهداف، التخطيط، الإستراتجية وغيرها من أدوات التسيير و الإدارة، وكلما نجحت في تفادي ضغوط المحيط في استمرار عملها بالتأقلم معها وتحقيق توازنها فيه، نجحت في البقاء وتحقيق أهدافها[1].

من هنا جاء برنامج التأهيل الذي يتطلب تبني مجموعة من الإجراءات على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة وعلى مستوى محيطها الخارجي للوصول إلى تحسين تنافسيتها كما يلي:

أولا:على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة:

من متطلبات التأهيل على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة ما يلي:

- التسيير الاستراتيجي: والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتجية من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية

[1] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، ص: 77.

المؤثرة على المؤسسة ، كما يهدف أيضا إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لتحسين المردودية التنظيمية و إعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

- **التسويق:** على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها ووضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين، والاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة، لتنشيط مبيعات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.
- **تأهيل الموارد البشرية :** يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، والاستخدام الفعال له طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ويعتبر العنصر المورد البشري العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، لذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه و تأهيله[1].
- **العمل بمعايير وقياسات النوعية[2]**: حتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة في منتجاتها.
- **التعرف على التكنولوجيا الجديدة والتجديد والإبداع التكنولوجي[3]**: تعتبر التكنولوجية عنصرا ضروريا للتنمية لأنها الثروة التي تبحث عنها المؤسسة الاقتصادية، وللحصول عليها هناك عدة طرق منه: اتفاق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية، الأبحاث والتطوير عن طريق التعاون، إقامة علاقات بحث مع الميدان الجامعي.

وتتجسد أهمية إستراتيجية التجديد التكنولوجي في أنه أصبح خيارا إستراتيجيا لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة ب: إدارة المؤسسات، المنتجات، التنظيم الموارد البشرية...الخ.

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011،ص 135.

[2] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص1050.

[3] نفس المرجع، ص1051.

ثانيا: على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة:

إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات وتأهيل كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي... الخ. كما يلي:

- **تأهيل المحيط الإداري:** إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تأهيل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية، خصوصا الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري... كي لا تعمل بالطرق البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم في هذا المجال.
- **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفي:** لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريكين الفاعلين للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص فيتوجب تأهيل الجهاز المصرفي وإصلاح النظام المالي ككل وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، ولن يتم ذلك إلا عن طريق تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الإقتصادي الجديد وهذا يتطلب تحديث الجهاز المصرفي[1].
- **تأهيل النظام الجبائي:** زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة2001 يمكن أن يستفيد المستثمر من المزايا التالية[2]:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وإعادة النظر في الضريبة على الأرباح (IBS).

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

---

[1] غقال الياس- برني ميلود، مداخلة سوق أهراس، **دور التشخيص المالي في عملية التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار برنامج التأهيل**، الملتقى الوطني حول:التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق اهراس.

[2] قورش نصيرة، **مرجع سابق**.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- ترقية التشاور: وذلك عن طريق خلق هيئات مختصة تعمل على ترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإنشاء مجلس وطني استشاري لترقيتها بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين.

- ترقية المناولة والشراكة: نصت المادة 20 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج هذا النوع من المؤسسات وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية وتطوير المناولة قصد تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني[1].

تأهيل المحيط الإداري و القانوني[2]: إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، ولن يتأتى هذا إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها، ليأتي في هذا السياق إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فتمتع هذه الوكالة بالتفويض الكامل يمنح لها مصداقية كبيرة مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس خاصة مع استفادته من غلاف مالي مهم قدره أربعة ملايير دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع، أما التأهيل القانوني فيكون بمراجعة النصوص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تبسيطها و المتضمنة تعريفها و طرق إنشائها وسبل دعمها و تأهيلها .

تدعيم البنية التحتية[3]: إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع شرق-غرب، واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة منها. و في إطار تأهيل

[1] غقال الياس- برني ميلود، **مرجع سابق.**

[2] جودي حنان- غقال الياس،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري و الاندماج في الاقتصاد التنافسي"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول" متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة تبسة، 2012.

[3] **نفس المرجع.**

العقار الصناعي قامت وزارة الصناعة بإعداد برنامج خاص لتأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط، و قد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، و قد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج.

العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج

تأهيل الجهاز المصرفي[1]: يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتمويل أنشطتها، لهذا يجب تكييف قواعد تسييرها وفق احتياجات هذه المؤسسات، و في هذا الإطار فقد أعلن وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية مصطفى بن بادة عن نيته في إنشاء بنك عمومي مختص في مجال تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي سيكون بنك القطاع بامتياز، بالإضافة إلى البنوك التي تنشط في تمويل هذا القطاع كبنك البركة الإسلامي الذي يعمل في هذا المجال منذ سنوات، كما كشف بنك سوسيتي جنرال الجزائر عن انطلاقه في إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أو الأجنبية التي تريد الاستثمار في الجزائر سيما الأوروبية منها التي تريد نقل عملياتها إلى الجزائر و التي تتوفر على شروط جيدة لإنتاج سلع تنافسية، كما أعلن أيضا فرنس بنك الجزائر FranceBank عن تسطيره لخطة كبيرة لاقتحام السوق و تقديم منتجات موجهة بشكل أساسي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشيرا إلى أن 50 ٪ من محفظة قروض البنك متكونة من أصحاب هذه المؤسسات، حيث أن نسبة الفائدة على القروض الموجهة لهذه المؤسسات لا تتعدى 7 ٪ سنويا و هي قروض طويلة المدى تصل إلى 8 سنوات مع سنة سماح، بالإضافة إلى بنوك أخرى حيث خصص البنك الوطني الجزائري غلافا ماليا قدره 70 مليار دج لمنحه كقروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، كما يعد بنك الجزائر للتنمية الفلاحية أهم محرر للقروض بمنحه 149 مليار دج، كما نجد بنك التنمية المحلية الذي يضم 70 ٪ من محفظة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.كما يجب إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

[1] جودي حنان- غقال الياس،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري و الاندماج في الاقتصاد التنافسي"، مرجع سابق.**

المطلب الرابع: المسار الاستراتيجي لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتكون المسار الإستراتيجي للتأهيل من أربع مراحل أساسية:

- التشخيص الإستراتيجي؛
- تحديد الاستراتجيات؛
- صياغة مخطط التأهيل؛
- تنفيذ و متابعة مخطط التأهيل.

أولا- التشخيص الاستراتيجي:

إن عملية التشخيص الاستراتيجي العام جزء هام من عملية التأهيل على المستوى الجزئي، حيث أن برنامج التأهيل لا يعتبر بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، وبعدها يمكن للدولة مساعدة هذه المؤسسة ويتم التشخيص الاستراتيجي العام من خلال دراسة محيط المؤسسة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها(تشخيص داخلي) والفرص والمخاطر (تشخيص خارجي) التي تمكنها من اختيار إستراتيجية مناسبة لمواجهة المنافسة.

إن المؤسسات المؤهلة هي التي تستغل عناصر قوتها وتحاول التخلص من عناصر ضعفها، من أجل استغلال الفرص التي يمنحها لها محيطها وكذلك لمواجهة التهديدات التي تأتيها منه، من هذا المنطلق فإن أول ما يسبق عملية التأهيل هو الإقرار بضعف الأداء في نقاط معينة وإظهار النية في التخلص منها، فيتم بذلك التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف إجراء تشخيص استراتيجي للمؤسسة، وبذلك فإن التشخيص الاستراتيجي هو أول عملية في التأهيل.

حيث إن برامج التأهيل هي مسار تحسين دائم وإجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، وبعدها يمكن للدولة مساعدة هذه المؤسسة ويتم التشخيص الاستراتيجي العام من خلال دراسة محيط المؤسسة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها والفرص والمخاطر التي تمكنها من اختيار إستراتيجية مناسبة لمواجهة المنافسة.

وبتالي التشخيص الإستراتيجي حجر الزاوية في المسار الإستراتيجي للتأهيل، فهو يعتبر الخطوة الأولى في العملية و يتمثل أساسا في تحليل مختلف وظائف المؤسسة للوقوف على نقاط قوتها و ضعفها من جهة، و

تحليل عوامل المحيط من جهة أخرى تحضيرا لربط المعطيات الداخلية و الخارجية للمؤسسة بوضعياتها المستقبلية، وبهذا فهو يرتكز على بعدين متكاملين، بعد داخلي يتمثل في التشخيص الداخلي، و بعد خارجي أي التشخيص الخارجي.

ويمكن توضيح مسار التشخيص الاستراتيجي العام الذي يعتبر مرحلة أساسية في مسار عملية التأهيل الداخلي للمؤسسة كما يلي:

الشكل رقم (03): مسار التشخيص الاستراتيجي العام.

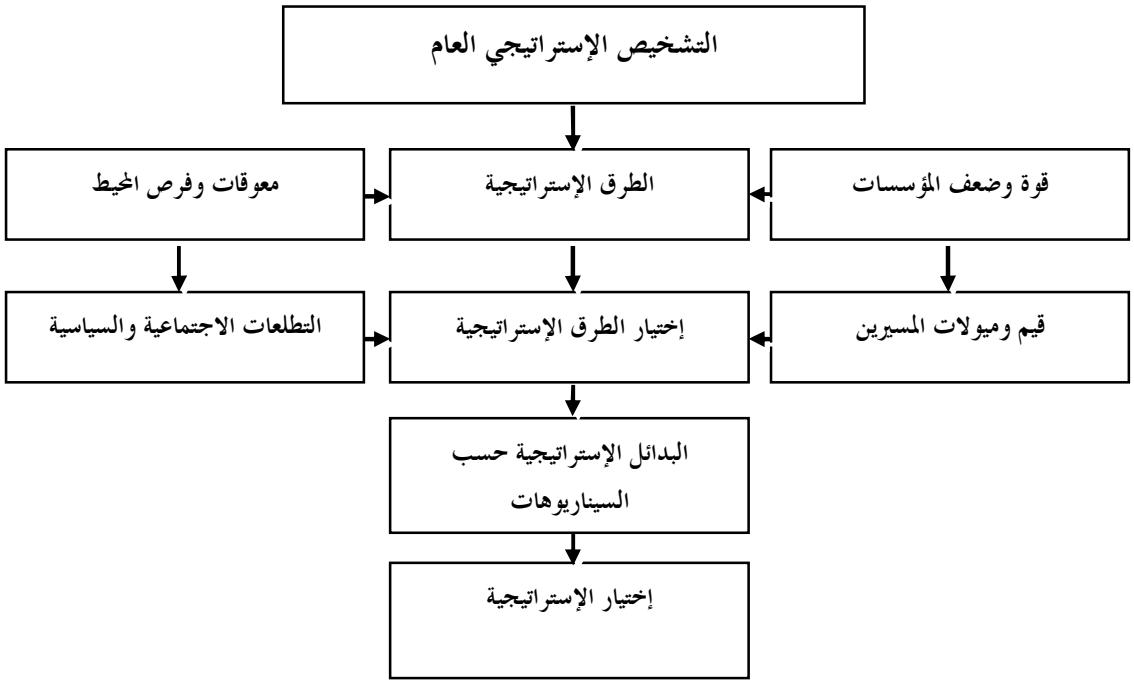

المصدر: كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 06، جوان 2004، ، ص47.

والتشخيص الإجمالي هو في نفس الوقت تشخيص استراتيجي، مالي، ووظيفي أي عبارة عن نظرة إجمالية للمؤسسة، وهو تقييم للآثار التي قد تنجم عن تشخيص معطى على الآخر (الوظيفي على الاستراتيجي، الاستراتيجي على المالي)، وبالتالي فإن التشخيص الإجمالي فهو فحص كلي للمؤسسة من خلال نظرة إستراتجية.

إذن فالتشخيص الإجمالي يمكن أن يتم وفق عدة أساليب، وقد يكون هناك تقاطعات بينهما، والقيام بتشخيص معين يمكن أن يقدم معلومات حول التشخيص الآخر.

1-2 الأهداف و الغايات من التشخيص الاستراتيجي:

إن جميع طرق التشخيص الوصفية، المصفوفية و الإستراتيجية لديها توجهاتها كما لديها إيجابياتها و سلبياتها، و اختيار أي طريقة يعتمد على الأهداف المرجوة، الوسائل و المعلومات المتوفرة، حيث إن الطرق الوصفية تقوم على تحليل مختلف متغيرات المؤسسة و هي أقل ثباتا، بينما الطرق المصفوفية تقوم على تحليل و تقييم الوضعية الإستراتيجية لنشاطات المؤسسة في إطار منافسة محددة مسبقا. لكن جميع هذه الطرق لا يمكن استخدامها لإنجاز تشخيص التأهيل في الدول النامية، لأنها تهمل المتغيرات التقنية، البشرية و التنظيمية، لذلك فالطريقة المستخدمة في تشخيص التأهيل هي التشخيص الإستراتيجي الشامل، و السبب أن المؤسسة تنشط في محيط تنافسي عاصف و معقد يفرض وجود بعض متطلبات التسيير، كما أن التشخيص الاستراتيجي الشامل يسمح بدراسة الثنائية (المؤسسة / المحيط) بما يسمح بتحديد الخيارات الإستراتيجية المناسبة، كما أن مصطلح شامل جاء ليعبر عن النموذج القاعدي الذي يحلل المؤسسة من منظور شامل من خلال الوظائف و التنظيم و ينطلق من اقتراحات تحسينية[1] .

وعليه فأهداف التشخيص الاستراتيجي الشامل تتمثل فيمايلي[2]:

تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع النظام المرجعي .

المرجعيات الكمية: أداء المؤسسة الرائدة في القطاع، المنافسين الأساسيين...الخ

المرجعيات النوعية: تقييم التناسق بين الخيارات الإستراتيجية و الكفاءات المتاحة للمؤسسة.

تحديد نقاط قوة و ضعف المؤسسة.

تحليل عوامل المحيط غير المباشر و المحيط التنافسي، من أجل تحديد الفرص و التهديدات.

تحديد المجالات ذات الأولوية و أهداف الأداء المرغوب تحقيقه من أجل الوصول إلى مستوى تنافسية المؤسسات الرائدة في القطاع.

تحضير خطة عمل لتنفيذها من اجل تحقيق أهداف الأداء المحددة.

انطلاقا من جملة الأهداف المستعرضة فإن التشخيص الاستراتيجي الشامل بغرض تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ينتظر منه تحقيق النتائج التالية:

تحديد التموقع الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الوطنية و الدولية.

---

[1] جودي حنان- غقال إلياس، **أهمية التشخيص الاستراتيجي في مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق، جامعة عنابة، نوفمبر 2013.

[2] **Le diagnostic et le plan de mise a niveau**, programme national de mise a niveau, agence nationale de développement de la PME, Algérie 2013, P 13.

تشخيص وظائف المؤسسة التجارية، التقنية، المالية، تسيير الموارد البشرية و نظام المعلومات.

تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المدى الزمني المتوسط و البعيد، بالإضافة إلى اختيار الإستراتيجية المتبعة حسب رؤية المؤسسة و مسيرها.

وضع مخطط للتأهيل من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

1-2 مسار تحضير تشخيص إستراتيجي شامل:

التشخيص هو إجراءات فحص للمؤسسة، و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للمعلومات لفهم مدلولاتها، و محاولة تفسير الأسباب و النتائج، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة للمؤسسة و كذا الفرص و التهديدات المحيطة بالمؤسسة، و من ثم إذا كانت المؤسسة في حالة سيئة، أو اقتراح إجراءات تسمح باستمرارية و تحسين المؤسسة إذا كانت في حالة جيدة[1].

و يعرف التشخيص الإستراتيجي بأنه "الدراسة التحليلية لوضعيتي المؤسسة داخليا و خارجيا من أجل تحديد نقاط القوة و الضعف من جهة و معرفة فرص و مخاطر المحيط من جهة أخرى، و بهذا فالتشخيص الإستراتيجي يهدف إلى الكشف على القدرات الإستراتيجية للمؤسسة التي يمكن أن تعتمد عليها في توجهاتها و تحولاتها المستقبلية و التي تمكنها من التكيف مع المحيط و تغيراته"[2].

و يمكن اعتبار التشخيص أداة تحليل و مساعدة تعتمد عليها المؤسسة والمتعاملين معها في تحديد وتقييم الخيارات الإستراتيجية وذلك بتمكين المؤسسة من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها وهذا له تأثير مباشر على خيارات المؤسسة الإستراتيجية، حيث أن هذه الخيارات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تقييم وتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف بالمؤسسة وهذا ما يعكس قوة التشخيص المالي في كونه وسيلة للربط ما بين متغيرات المحيط الخارجي وعناصر المحيط الداخلي، وهذا يعني الوصول إلى ما يعرف بحقيبة التحليل الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (SWOT).[3]

حيث يسمح التشخيص الإستراتيجي بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية و الخارجية، و هو يشمل:

تشخيص البيئة الاقتصادية و الصناعية أي تحليل بيئة المؤسسة، سوقها ووضعيتها التنافسية؛

تشخيص وظائف المؤسسة بصفة معمقة.

---

[1] جودي حنان- غقال إلياس، **أهمية التشخيص الاستراتيجي في مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سابق.

[2] J.P.Helfer, M.Kalika et J.Orsoni: **Management stratégie et organisation**, éd Vuibert, Paris, 2000,3éme édition, P27.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 168.

كما يساعد التشخيص الإستراتيجي الشامل على التعرف على المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، و اقتراح الحلول العملية من خلال برنامج التأهيل.

1-3 منهجية التشخيص الاستراتيجي[1]:

التشخيص الإستراتيجي الشامل هو تشخيص يقوم على تحديد المشاكل الفعلية و آثار الحلول المحققة من أجل التوصل إلى حلها، و يمكن اعتبار هذا التشخيص:

تحليل نظامي للمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة و سوقها ووضعيتها الإستراتيجية.

تحليل معمق، دقيق و شامل لمختلف الوظائف الداخلية و ذلك بتقييم موضوعي لكفاءات و أداء المؤسسة.

فالتشخيص الإستراتيجي الشامل متعدد في أشكال التحقيق لكنه وحيد النتائج، يتكيف مع أنواع عديدة من المؤسسات سواء من حيث الحجم أو نوع النشاط، حيث يركز هذا التشخيص على الوظائف و المهام الأساسية التي يتم تحديدها من البداية. كما أن منهجية التشخيص الإستراتيجي الشامل الذي يهدف إلى تأهيل المؤسسات تقوم على مسعى شامل و دقيق يتضمن متطلبات يمكن تصنيفها إلى خمس فئات و اعتبارها خمس تشخيصات جزئية، حيث يجب أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة مع بعضها و تتماشى مع إستراتيجيات و أهداف المؤسسة، و أن تكون صياغتها بأسلوب منطقي و متناسق، حيث أن جودة التشخيص الإستراتيجي تقوم على التجانس بين هذه المكونات الخمس و التي يمكن صياغتها كمايلي:

- ✓ تحليل المصادر الخارجية للتنافسية و المتمثلة في المحيط الاقتصادي-الاجتماعي التنافسي، المحيط الصناعي التنافسي و المحيط التكنولوجي التنافسي، من خلال تحليل مختلف و أهم مكونات المحيط و تحديد أيهما يشكل تهديدات و فرص، بالإضافة إلى دراسة تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة على تأهيل و تطوير المؤسسة.
- ✓ تحليل الثنائية (منتجات/أسواق) و التموقع الاستراتيجي بهدف قياس الأداء التجاري للمؤسسة و مجالات نشاطها الإستراتيجية وتقدير السياسة التجارية و الإستراتيجيات الواجب تنفيذها من أجل بلوغ الأهداف التجارية للمؤسسة، و هذا لا يعني القيام بدراسة تسويقية دقيقة و إنما يكفي تحديد العوامل الأساسية التي تضمن نجاح أنشطة المؤسسة، و كل هذا يتم من خلال:

  تحليل الأداء التجاري.

  تحليل المزيج التسويقي.

  دراسة السوق.

[1] جودي حنان- غقال إلياس، **أهمية التشخيص الاستراتيجي في مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سابق.

- ✓ **التشخيص المالي:** تعتبر المعطيات المحاسبية و المالية للمؤسسة مصدر مهم للمعلومات من أجل تقييم وتحديد الوضعية الاقتصادية و المالية للمؤسسة، و يكون ذلك من خلال:

إعادة تسوية(مطابقة) المعطيات.

المحاسبة و تحليل الميزانيات.

تحليل حسابات النتائج.

تكاليف المنتجات.

- ✓ تشخيص القدرات التقنية: يهدف إلى تحليل نظام و أداة الإنتاج في المؤسسة و تحديد العمليات الأساسية التي يجب تنفيذها من أجل تأهيل و تطوير تنافسية المؤسسة، و ذلك عن طريق:

تحليل عمليات الإنتاج.

تقييم الأداء التقني.

تحليل وظائف الدعم التقنية و جوانب المحيط.

- ✓ **تشخيص القدرات التسييرية**: حسب البحوث التي تمت حول المؤسسات و جد أن أغلبية الصعوبات التي تعانيها المؤسسات تتعلق بمشاكل التسيير و التنظيم، و لهذا فمن المهم ضمن التشخيص الإستراتيجي الشامل أن يتم تشخيص القدرات التسييرية و ذلك من خلال:

تقييم القدرات التسييرية.

تقييم البنية التنظيمية (الهيكل التنظيمي).

فحص نظام الجودة.

ثانيا: تحديد الإستراتيجية:

هو المرحلة الثانية من المسار الإستراتيجي للتأهيل، الذي يتطلب تحديد الأهداف المطلوب بلوغها و الوسائل التي يجب توفيرها و النموذج التنظيمي، إن الهدف الأساسي بالنسبة لمؤسسة تنشط في سوق تنافسي هو تحسين الأداء فيما يتعلق بالإنتاجية و النمو، و كذلك تحسين التنافسية و دعم النتائج المتحصل عليها من أجل ضمان مستقبلها، حيث أن كل مؤسسة هي حالة خاصة و لا توجد إستراتيجية واحدة من أجل تحسين أداء المؤسسة و إنما لكل مؤسسة إستراتيجية تأهيل خاصة بها، و انطلاقا من دراسة الإستراتيجيات المحتملة فإن اختيار إستراتيجية التأهيل يكون بالتشاور مع الأطراف المعنية: المساهمين، الإدارة العامة، الممولين، الموردين، الزبائن و أفراد المؤسسة. لهذا فإن دراسة كل إستراتيجية تسمح للأطراف الفاعلة التحديد بدقة "

من يقوم بماذا، كيف و متى"، و منه نستخلص أن أحسن إستراتيجية هي التي تسمح ببلوغ الأهداف باستخدام أقل الموارد المتاحة هذا من جهة، و أن تكون مقبولة من طرف جميع الأطراف المعنية من جهة أخرى.

ثالثا- إعداد مخطط التأهيل:

صياغة مخطط التأهيل هو المرحلة الثالثة من المسار الاستراتيجي للتأهيل، و مخطط التأهيل هو ملف عرض اقتصادي، تنظيمي و مالي يصف بطريقة واضحة و كاملة طموحات المؤسسة. حيث يقدم مخطط التأهيل فائدة مزدوجة، داخليا يعتبر وسيلة تسيير تهدف إلى تنظيم و تطوير المؤسسة مع الوقت، أما خارجيا فيعتبر وسيلة اتصال و تفاوض.

رابعا- تنفيذ و متابعة مخطط التأهيل[1]:

هي المرحلة الرابعة، إن نجاح مخطط التأهيل يتطلب من المؤسسة بلوغ الأهداف و النتائج المتوقعة، حيث تبدأ هذه المرحلة من اتخاذ القرار بالتنفيذ من طرف المؤسسة إلى غاية بلوغ هذه الأخيرة لأهدافها، كما أن العمليات التي يجب تنفيذها تختلف من مؤسسة إلى أخرى، حيث تعتبر كل مؤسسة حالة خاصة تخضع إلى منطق خاص، كما أن وجود المؤسسة في محيط اقتصادي دائم التغيرات يدفعها لليقظة المستمرة و ذلك بإنشاء نظام يقظة لمتابعة سير المؤسسة ووضعيتها في محيطها.

المبحث الرابع: برامج التأهيل كآلية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :مفهوم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اقترنت عدت مصطلحات بمفهوم التأهيل فنجد التأهيل إعادة التأهيل وبرامج التأهيل، فالتأهيل هو الذي تم التطرق إليه سابقا، أما إعادة التأهيل فهو تأهيل للمؤسسات المؤهلة سابقا، أما برنامج التأهيل فيمكن تعريفه على أنه " عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية[2]"

[1] جودي حنان- غقال إلياس، **أهمية التشخيص الاستراتيجي في مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سابق.

[2] بلغرسة عبد الطيف، رضا جاوحدو، **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة لاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد رقم 1، 2002، ص 174.

وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، المالية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية، كما يخص برنامج التأهيل أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة، فهو أيضا مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها هذه المؤسسات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين، جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها[1]

و يعتبر برنامج التأهيل تصور جديد يختلف عن تصورات إعادة الهيكلة والتطهير المالي، اللذان كانا يقتصران على الاقتصاد الجزئي فقط أي على مستوى المؤسسة.

ويمكن كذلك تعريف برنامج التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي آن يصبح له هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية[2].

ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

[1] بلغرسة عبد الطيف، رضا جاوحدو، **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة لاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد رقم 1، 2002، ص 29-30.

[2] قوريش نصيرة، **مرجع سابق**، ص2.

شكل رقم (04): مسار عملية التأهيل في إطار برامج التأهيل

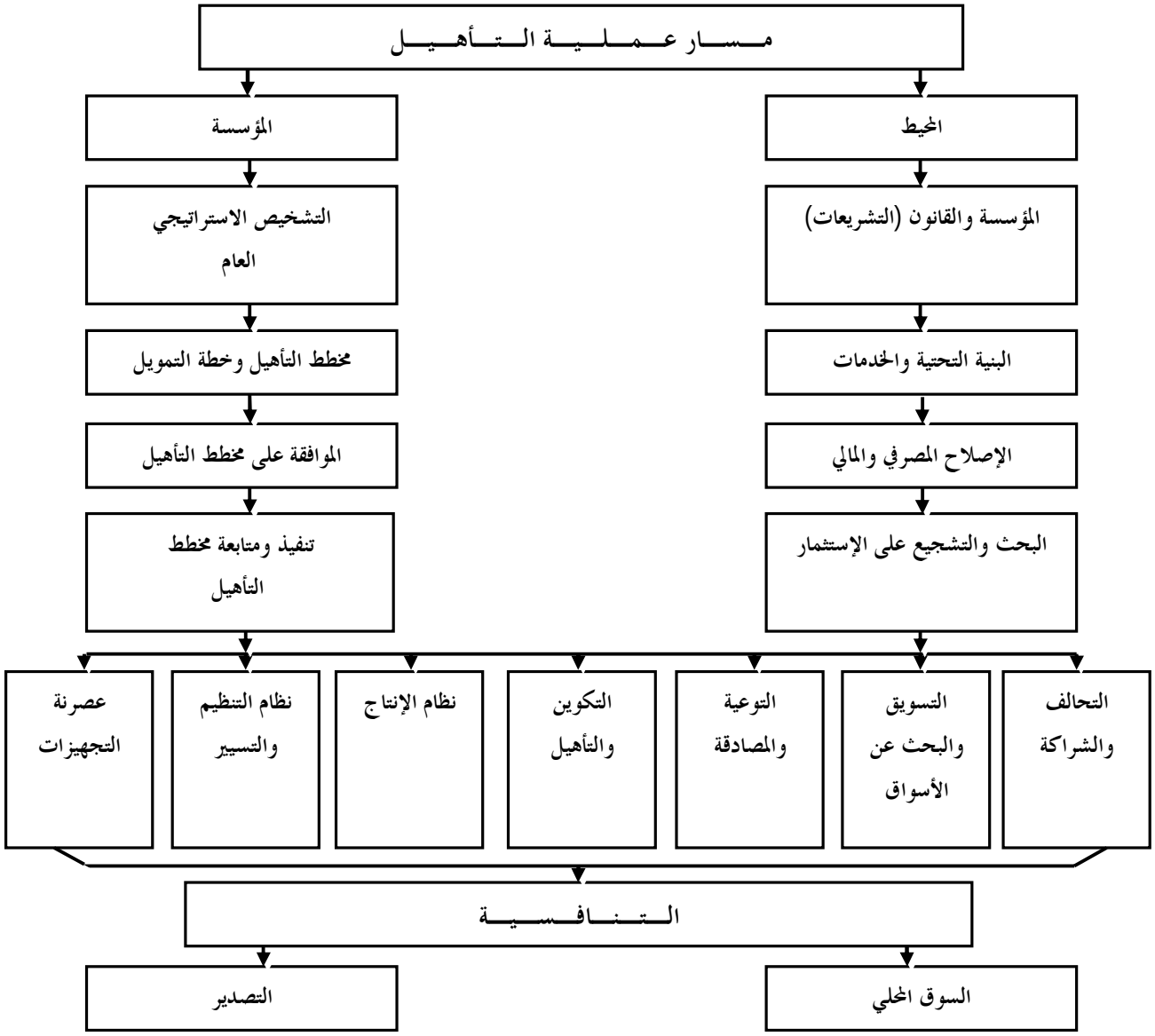

المصدر: كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 06، جوان 2004، ص45.

نلاحظ أن برنامج التأهيل لا يخص المؤسسة فقط بل يخص أيضا محيطها، إلا أن الهدف الأساسي منه يصب في تحسين تنافسية المؤسسة خاصة في ظل الوضع التنافسي الجديد.

المطلب الثاني: أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص أهداف برنامج تأهيل المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) : أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

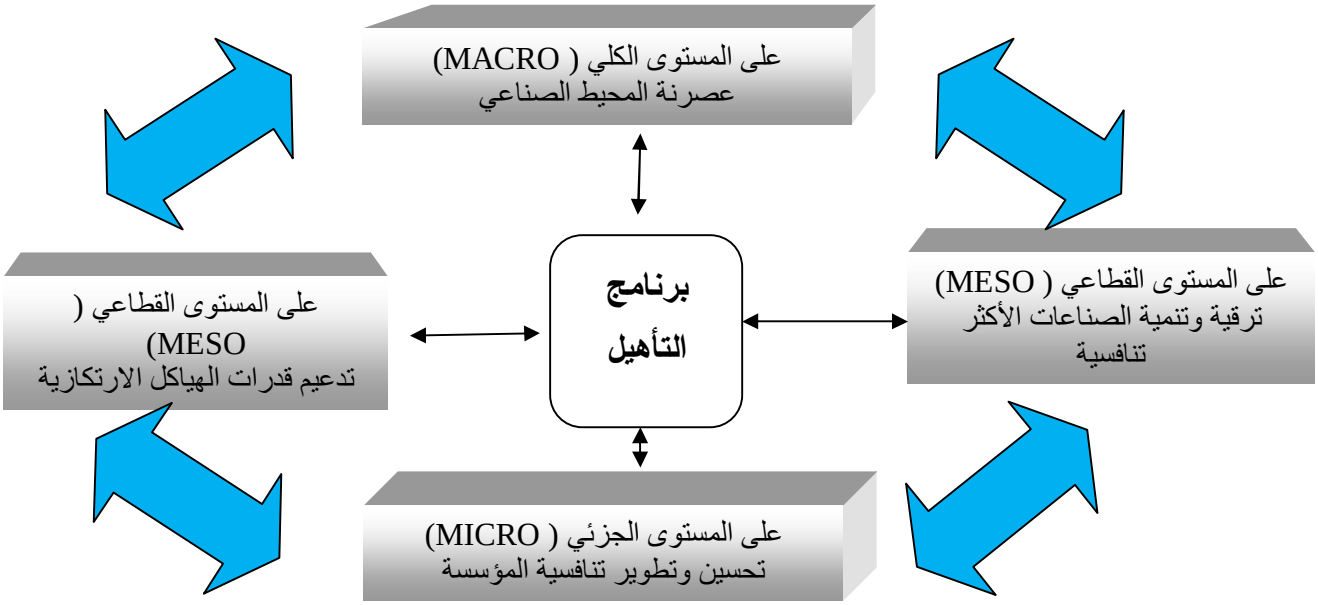

المرجع:من إعداد الباحث اعتمادا على:

Mouhamed Lamine Dhaoui, « **Guide Méthodologique : restructuration et mise à niveau et compétitivité industrielle** »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le Développement industriel, Vienne, 2002, p72.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) مايلي[1]:

أولا-على المستوى الكلي: عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا:

يمكن تلخيص توجهات أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الكلي، هو البحث عن مصادر القدرة التنافسية وهذا من خلال النقاط التالية:

-إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث، وهذا طبع بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية؛

-وضع قيد التنفيذ آليات وتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي؛

[1] Mouhamed Lamine Dhaoui, **« Guide Méthodologique : restructuration et mise à niveau et compétitivité industrielle** »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le Développement industriel, Vienne, 2002 Pp 73-74

- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا وإتصاليا من أجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية وجعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين وسائل المتوفرة للمؤسسات.

ثانيا- الهدف على المستوى القطاعي:

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان وترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد بأن هدف برنامج التأهيل على هذا المستوى، هو تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

ثالثا: الهدف على المستوى الجزئي: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات

يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في: ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص وتحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة وضعف المؤسسة.

لذلك برنامج التأهيل هو مسار تحسين دائم وإجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، وبعدها يمكن للدولة مساعدة هذه المؤسسة ويتم التشخيص الاستراتيجي العام من خلال دراسة محيط المؤسسة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها والفرص والمخاطر التي تمكنها من اختيار إستراتيجية مناسبة لمواجهة المنافسة.

وباتالي فإن برنامج التأهيل يختلف عن سياسات ترقية الاستثمارات أو إنقاذ المؤسسات التي تعيش في وضعية صعبة، فبرنامج التأهيل من وجهة نظر المؤسسة يقصد به عملية للتحسين والتطوير الدائم ويرمي إلى إدخال كيفيات النمو والتقدم وتقوية نقاط الضعف.

وكما ذكرنا سابقا فإن برنامج التأهيل تقدم عليه المؤسسة وتقبله بشكل طوعي، وليس برنامج مفروض من طرف الحكومة، ولهذا فإن الهيئات المكلفة بالبرنامج عليها التحقق من توفر الشروط في المؤسسات وأن تكون تستجيب للمعايير التي حددت مسبقا قبل الرد على الطلبات المودعة لديها بالقبول أو الرفض. مع

الإشارة أن القيام بالأعمال المتعلقة بالتأهيل هي من اختصاص المؤسسة والتي من بينها دراسة التشخيص ومخطط التأهيل والتي تشمل العمليات التالية[1]:

- **الاستثمارات غير المادية:** الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتطوير، المساعدة التقنية (الملكية الصناعية)، البرمجيات، التكوين، وضع نظام الجودة، التقييس، وضع أنظمة المعلومات والتسيير (تطوير الأنظمة الداخلية لتمكين المسيرين من اكتساب السرعة في رد الفعل عند تغير الوضعيات كوسيلة للوصول للأسواق المختلفة بسهولة، المعلومة الصناعية و التجارية)
- **الاستثمارات المادية:** مثل تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والحمل والتخزين، التجهيزات المتعلقة بالمخابر،....الخ، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات وتركيبات الإنتاج ذات المنفعة الصناعية، ومختلفة الاستثمارات المادية الأخرى التي تساعد على تطوير التنافسية الصناعية.

المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن انفتاح السوق الجزائرية على السوق العالمية خاصة بعد إمضاء اتفاقية الشراكة الأورومتوسطة سنة 2005، سوف يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطية الجزائرية على تعزيز قدرتها التنافسية، حيث تستهدف عملية التأهيل بالدرجة الأولى المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تقدم خدمات لصناعة إن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يبرز عدم قدرتها على تحقيق الحاجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات، خاصة من حيث الجودة أو الكمية أو السعر، خاصة في نسيج اقتصادي متغير باستمرار، وسعي الجزائر المستمر للاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من تبعيت الاقتصاد الريعي . ومن هذا فان معظم هذه المؤسسات غير قادرة على استفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي اصبحت من العوامل الأساسية التي تمكن المؤسسة من اكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية ومواجهة السلع المستوردة، او عند نفاذها الى الأسواق الدولية.

وبالتالي من اهم دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تنمية القدرة التنافسية لهذا القطاع حتى تصبح منتجاتها قادرة على المنافسة من حيث الجودة والأسعار وكذا القدرة على اكتساح الأسواق الخارجية والمحافضة على حصتها في السوق الداخلية.

[1] حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014، ص:189.

الى انه لايعتبر هذا الدافع الوحيد بل هناك جملة من العوامل تعتبر دافعا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ❖ تحديات المنافسة العالمية؛
- ❖ غياب الرؤى الإستراتجية لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ نقص روح المقاولة لدى أصحاب المؤسسات؛
- ❖ غياب التدريب و التكوين لدى اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سياد ة الادارة الفردية التقوم على الاجتهادات الشخصية لا على اسس علمية، مما ادى بهم الى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الانتاجية، بالاضافة الى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص المهارة لدى المدير/ المالك، وغياب الرؤية الاستراتجية الواضحة لديه[1]؛

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها استخلصنا ما يلي:

بالنسبة للمبحث الأول: لا يوجد تعريف عالمي موحد ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تختلف هذه التعاريف من بلد إلى أخر حسب الخصائص الاقتصادية لكل بلد، والتعريف الذي تبنته الجزائر الذي جاء بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، حيث تبنت الجزائر تقريبا نفس تعريف المعتمد لدى دول الاتحاد الأوربي، مع تغيير رأس مال ورقم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الخصائص الاقتصادية للجزائر، هذا التعريف تزامنا مع التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية سنة 2001، و بتالي وجب على الجزائر إعطاء تعريف لهذا القطاع يتقارب مع نظيراتها في دول الاتحاد الأوربي لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة مع تحضير لدخول منطقة تبادل الحر مع دول الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ مع حلول سنة 2020.

بالنسبة للمبحث الثاني: لقد تطرقنا في طيات هذا المبحث للخصائص والمميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التي أدت بها إلى لعب دور مهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول نامية منها أو متطورة، وهذه الخصائص والمميزات، أدت بها إلى الوصول إلى نتائج ملموسة حيث أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة. وستخلصنا أنه رغم الأهمية الذي استحوذ عليه هذا القطاع في العديد من الاقتصاديات إلى أنها لازالت تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها ، حيث تطرقنا إلى مختلف هذه الصعوبات وستخلصنا أن إشكالية تمويلها تعد من أبرز المعوقات التي تواجها خاصة في فترة إنشائها، وكذلك صعوبة منافستها للمؤسسات الكبيرة أو مؤسسات

بالنسبة للمبحث الثالث: لقد برز مصطلح تأهيل الصغيرة والمتوسطة والبيئة التي تنشط فيها، كضرورة حتمية من اجل ضمان اندماجها في ديناميكية العولمة الاقتصادية و ترقية تنافسيتها المحلية والدولية.

و عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

ويتم ذلك من خلال تأهيل جميع وظائف المؤسسة من خلال تحسين نشاطها الاقتصادي وإعادة النظر فيها وفق ما يتماشى مع هو معمول به عالميا، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالوسط الذي تعيش فإن تأهيلها لوظائفها لا يكون له جدوى من دون ترقية المحيط الذي تتواجد فيه .وهذا ما يجعل المؤسسة المؤهلة هي تلك المؤسسة القادرة على استغلال عناصر قوتها وعلى التخلص من عناصر ضعفها من أجل استغلال الفرص التي يمنحها لها محيطها ومواجهة التحديات التي يفرضها عليها محيطها.

ورغم تعدد التعاريف المعطاة لمصطلح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها اشتركت جميعها في وجوب مبادرة مسيري هذه المؤسسات إلى القيام بتشخيص استراتيجي عام لجميع الوظائف داخل المؤسسة وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي وأيضا تحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بالمحيط الخارجي الذي تتواجد فيه.

وفي الأخير نظرا للدور الفعال في النشاط الاقتصادي و التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت من أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مساعدتها للبقاء في محيط أكثر تنافسية بتأهيلها وتأهيل المحيط الخارجي لها عن طريق وضع مجموعة من برامج التأهيل الوطنية وأخرى بتمويل من طرف الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، هذا ما سوف نحاول التطرق إليه في الفصلين التطبيقين.

الفصل الثالث

تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار البرامج الوطنية

تمهيد:

دخلت الجزائر منذ التسعينيات مرحلة جديدة تمثلت في تبني برنامج واسع و شامل لتحرير و إعادة هيكلة اقتصادها من أجل الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، وترجمة لهذا التوجه وسعيا منها لمواكبة التحديات أصبح الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري باعتبارها مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، والتي أثبتت نجاعتها في العديد من الدول، ولكي تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تأدية دورها كاملا يجب أن تنشط ضمن مناخ اقتصادي يضمن لها الاستمرارية و يكفل لها كل عوامل الاستقرار و النجاح و يمكنها من مواجهة تهديدات المحيط و الصمود في وجه المنافسة الخارجية، و لمواجهة آثار الانفتاح الاقتصادي تبنت الجزائر إستراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثلت في برامج متعددة والتي تم التطرق لها في الفصل الثاني من دراستنا، حيث أصبح تأهيل هذه المؤسسات أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد أبرز المحطات التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة محل الدراسة (2001-2015)، وهذا بغرض معرفة السياسة الاقتصادية المنتهجة بغرض ترقية هذا القطاع خاصة مع صدور القانون رقم01-18 وهو القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يهدف كذلك التعرف على مختلف آليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الوطنية المخصصة لذلك، وهذا خلال فترة الدراسة.

ومن هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)؛

المبحث الثاني:البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006)؛

المبحث الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010)/(2010-2015)

المبحث الرابع : هيئات دعم وتمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الخامس: تقييم حصيلة البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

حظيت إستراتيجية تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل الجزائر، منذ مطلع التسعينيات، وترجمة لهذا التوجه صدر القانون التوجيهي لهذا القطاع سنة 2001، بالإضافة لإنشاء للعديد من هياكل وهيئات الدعم بهد ترقيتها، وفي هذا السياق يهدف هذا المبحث إلى معرفة واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق لمختلف المؤشرات المتعلقة بهذا القطاع وكذا العراقيل والصعوبات التي تواجهها وكذا الأطر القانونية لترقيتها.

المطلب الأول: مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2015)

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتنامي من سنة إلى أخرى وهذا راجع لمجموعة من العوامل ولعل أهمها فتح المجال لاستثمار للقطاع الخاص، حيث تعد أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص والتي تنشط تقريبا في مختلف المجالات الاقتصادية، وتساهم بنسب معتبرة في إحداث مناصب شغل وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه من خلال دراستنا لهذا المبحث.

أولا: تطور تعداد المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015)

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة الممتدة مابين **(2001-2015)**، وتعود ملكية أغلب هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص وهذا ما سنلاحظه من خلال معطيات الجدول رقم (12):

الجدول رقم(12): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور
2001	244 570	778	245 348	/
2002	261 075	778	261 853	% 6.73
2003	287 799	788	288 587	% 10.31
2004	312 181	778	312 959	% 8.44
2005	341 914	874	342 788	% 9.53
2006	376 028	739	376 767	% 9.91
2007	410 293	666	410 959	% 9.07
2008	518 900	626	519 526	% 26.42
2009	586 903	591	587 494	% 13.08
2010	618 515	557	619 072	% 5.37
2011	658 737	572	659 309	% 6.50
2012	711 275	557	711 832	% 7.97
2013	777 259	557	777 816	% 9.27
2014	851 511	542	852 035	% 9.54
2015	934 037	532	934 569	% 9.69

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم04-06-10-12، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية، مؤشرات2002-2004- 2006-2007.

2- Bulletin d'information statistique N° 14-16, Direction des systèmes d'information et des statistiques, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Indicateurs 2008-2009.

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 22-, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2012.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 24, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère du développement industrie, et de la promotion de l'investissement, Année 2013

4- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l' industrie, et des mines ,Année2014-2015

الشكل رقم(06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001- 2015)

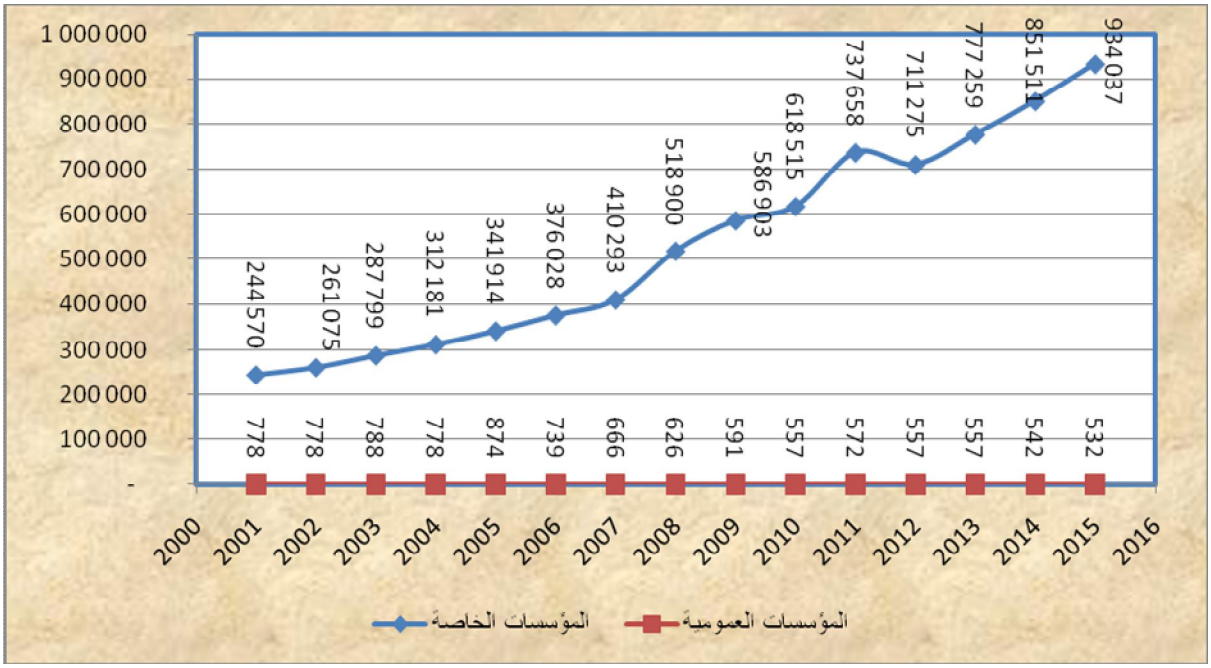

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(13) وتمثيله البياني أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث شهدت تطوّرا ملحوظا خلال الفترة المدروسة (2001-2015)، ففي سنة2001 بلغ إجمالي المؤسسات **245 348** وفي سنة 2015 وحسب آخر الإحصائيات فقد ارتفع عدد المؤسسات إلى 934569 أي بمعدل تطور يقدر بـــ 280.91%. مقارنة بسنة 2001.

والملاحظ كذلك أن أغلبية هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص• وهذا بنسبة تقارب 99 %، حيث نلاحظ المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص شهدت زيادة معتبرة، حيث كانت تبلغ **244 570** سنة2001، ووصلت إلى 934 037 مؤسسة سنة 2015، أي بمعدل تطور 281.90 %بينما في القطاع العمومي فنلاحظ تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 778 مؤسسة سنة 2001 إلى 532 مؤسسة في 2015 أي بمعدل تطور 8,61 – % أي أنها في تناقص مستمر وهذا راجع إلى تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، خاصة بداية من 2001 وعدم إنشاء مؤسسات عمومية جديدة.

• للإشارة فإن الوزارة الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتسبت المؤسسات الحرفية في أجمالي المؤسسات التابعة للقطاع الخاص

ويمكن إرجاع زيادة في تعداد المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير دور هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها وترقيتها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، خاصة مع زيادة الاهتمام بالخروج من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مداخيل البترول. وبهذا جاءت العديد من الإجراءات لتكمل وتعدل مختلف الإجراءات التي تبنتها، منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، وهذا بهدف بتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وهذا بوضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها، وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة 2001، ثم تلتها إنشاء العديد من هياكل دعم وتمويل خاص بها نذكر على سبيل المثال: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM.

كما أنا الوكالتين سابقتا الذكر، شهدت هي كذلك تطور وتغير سواء على مستوى تسييرها أو على مستوى القوانين الخاصة بشروط الاستفادة من التمويل عن طريقهما، خاصة سنة 2011 وهذا ما أثر بالإيجاب على مستوى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث نلاحظ أنا نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2001 إلى سنة 2011 كان يقارب %70.35

ثانيا- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2001-2015):

كون أن المؤسسات التابعة للقطاع الخاص تشكل النسبة الكبيرة من تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بنسبة تفوق 99 % اعتمدت الوزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بدأها في نشر إحصائيات حولي تغيرات التي يشهدها قطاعها منذ 2002 تقديم المعطيات التفصيلية خاصة في مجال القطاعات التي تنشط فيها للمؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، وهذا ما سوف نعتمد عليه في دراستنا حول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع حسب الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوت.

للإشارة اعتمادنا على الفترة من 2012-2015 كون أنه المعطيات الإحصائيات المنشورة في هذه الفترة حول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية كانت مفصلة وقسمت قطاعات النشاط إلى خمس قطاعات رئيسية وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول التالي(13).

الجدول رقم(13): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة• حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2012- 2015)

فروع النشاط	2012		2013		2014		2015	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحة والصيد البحري	4277	1,02%	4616	1,00%	5038	1,01%	5625	1,05%
مجموع القطاع الاول	4277	1,02%	4616	1,00%	5038	1,01%	5625	1,05%
المياه والطاقة	111	0,03%	118	0,03%	122	0,02%	138	0,03%
المحروقات	626	0,15%	766	0,17%	888	0,18%	1010	0,19%
خدمات الاشغال البترولية	313	0,07%	324	0,07%	315	0,06%	373	0,07%
المناجم والمحاجر	1002	0,24%	1051	0,23%	1078	0,22%	1118	0,21%
مجموع القطاع الثاني	2052	0,49%	2259	0,49%	2403	0,48%	2639	0,49%
البناء والاشغال العمومية	142222	33,85%	150910	32,85%	159775	32,15%	168557	31,34%
مجموع القطاع الثالث	142222	33,85%	150910	32,85%	159775	32,15%	168557	31,34%
الحديد والصلب	10350	2,46%	11196	2,44%	11985	2,41%	12816	2,38%
مواد البناء	8802	2,10%	9708	2,11%	10336	2,08%	11013	2,05%
كيمياء-مطاط-بلاستيك	2803	0,67%	3091	0,67%	3398	0,68%	3691	0,69%
الصناعة الغذائية	20198	4,81%	21624	4,71%	23075	4,64%	24746	4,60%
صناعة النسيج	5082	1,21%	5649	1,23%	6178	1,24%	6737	1,25%
صناعة الجلد	1764	0,42%	1862	0,41%	1951	0,39%	2057	0,38%
صناعة الخشب والفلين والورق	14510	3,45%	15602	3,40%	16594	3,34%	17776	3,30%
صناعة مختلفة	4008	0,95%	4305	0,94%	4591	0,92%	4865	0,90%
مجموع القطاع الرابع	67517	16,07%	73037	15,90%	78108	15,72%	83701	15,56%

• بدون احتساب المؤسسات الحرفية

النقل والمواصلات	39426	9,38%	43241	9,41%	46987	9,46%	50592	9,41%
التجارة	76050	18,10%	84484	18,39%	92867	18,69%	102122	18,99%
الفندقة والاطعام	22590	5,38%	24684	5,37%	26264	5,29%	28405	5,28%
خدمات للمؤسسات	31476	7,49%	37639	8,19%	42630	8,58%	48998	9,11%
خدمات للعائلات	29064	6,92%	32455	7,06%	36112	7,27%	39887	7,42%
مؤسسات مالية	1512	0,36%	1711	0,37%	1917	0,39%	2002	0,37%
اعمال عقارية	1292	0,31%	1508	0,33%	1733	0,35%	1944	0,36%
خدمات للمرافق الجماعية	2639	0,63%	2870	0,62%	3119	0,63%	3429	0,64%
مجموع القطاع الخامس	204049	48,57%	228592	49,76%	251629	50,63%	277379	51,57%
المجموع	420 117	100%	459 414	100%	496 953	100%	537 901	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 22-, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2012.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 24, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère du développement industrie, et de la promotion de l'investissement, Année 2013

4- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l' industrie, et des mines ,Année2014-2015

الشكل رقم(07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة• حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2012- 2015)

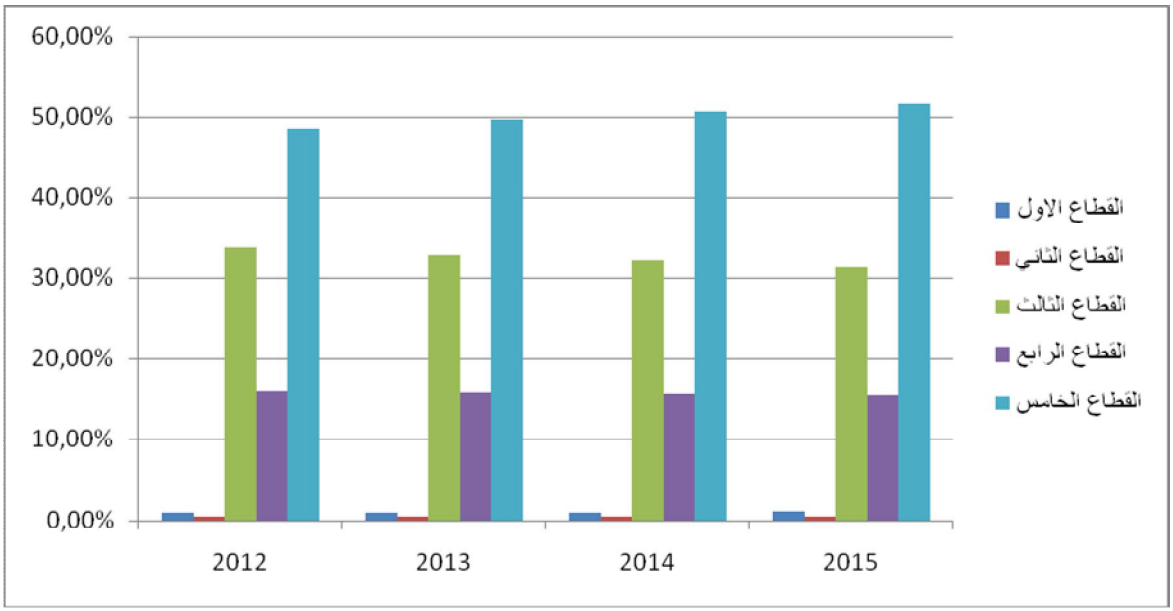

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (13)

تسمح لنا معطيات الجدول رقم (13)من متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات ومدى تركزها بين فروع النشاط الاقتصادي، فبتحليل أرقام الجدول رقم(13) الذي يكشف لنا عن التوجه العام الذي يتبعه أصحاب المشاريع الجديدة عند إنشائهم مؤسساتهم أي الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها مؤسساتهم ، و كذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي نستنتج أن هناك توجه لهذه المؤسسات إلى فرع دون غيرها، حيث نلاحظ من خلال هذه المعطيات ما يلي:

- يختلف توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الخمس بنسب متفاوتة حيث تتركز في القطاع الخامس (الخدمات) بنسب جد عالية تصل تقريبا إلى 52% في من مجموع المؤسسات في سنة 2015، ومجموع القطاعات الأربع المتبقية والتي تعتبر صناعية يمثل أقل من 48 % هذا خلال السنوات الأربع محل الدراسة.

- كذلك نلاحظ سيطرة النشاط التجاري على قطاع الخدمات سو يمثل تقريبا نسبة 19 % من مجموع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، 64,44% من مؤسسات القطاع الثالث علاوة على هذا، يبقى حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقية فروع نشاط قطاع الخدمات لا تضاهي وزن النشاط

• بدون احتساب المؤسسات الحرفية

التجاري. حيث نلاحظ التوزيع غير متساو لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة داخل قطاع الخدمات لصالح فرع النشاط التجاري مقارنة مع السبعة فروع الأخرى التي يحتويها القطاع.

أما القطاع الأول فهو يمثل أقل نسبة تقريبا 1.05 %من مجموع المؤسسات والصغيرة والمتوسطة، تتركز جل هذه المؤسسات في فرعي الفلاحة والصيد البحري .

الجدول رقم (14):تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015).

السنوات / عدد العمال	مناصب الشغل في م ص م	نسبة التطور
2003	705 000	
2004	838 504	% 18.94
2005	1 157 856	% 38.08
2006	1 252 707	% 8.15
2007	1 355 399	% 8.19
2008	1 540 209	% 13.63
2009	1 756 964	% 14.07
2010	1 625 686	% -7.47
2011	1 724 197	% 6.06
2012	1 848 117	% 7.19
2013	2 001 892	% 8.32
2014	2 157 232	% 7.76
2015	2 371 020	% 9.91

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم04-06-10-12، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية، مؤشرات2002-2004- 2006-2007.

2- Bulletin d'information statistique N° 14-16, Direction des systèmes d'information et des statistiques, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Indicateurs 2008-2009.

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 22-, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2012.

3- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 24, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère du développement industrie, et de la promotion de l'investissement, Année 2013

4- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26-28, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l' industrie, et des mines ,Année2014-2015

الشكل رقم(08):تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003 -2015)

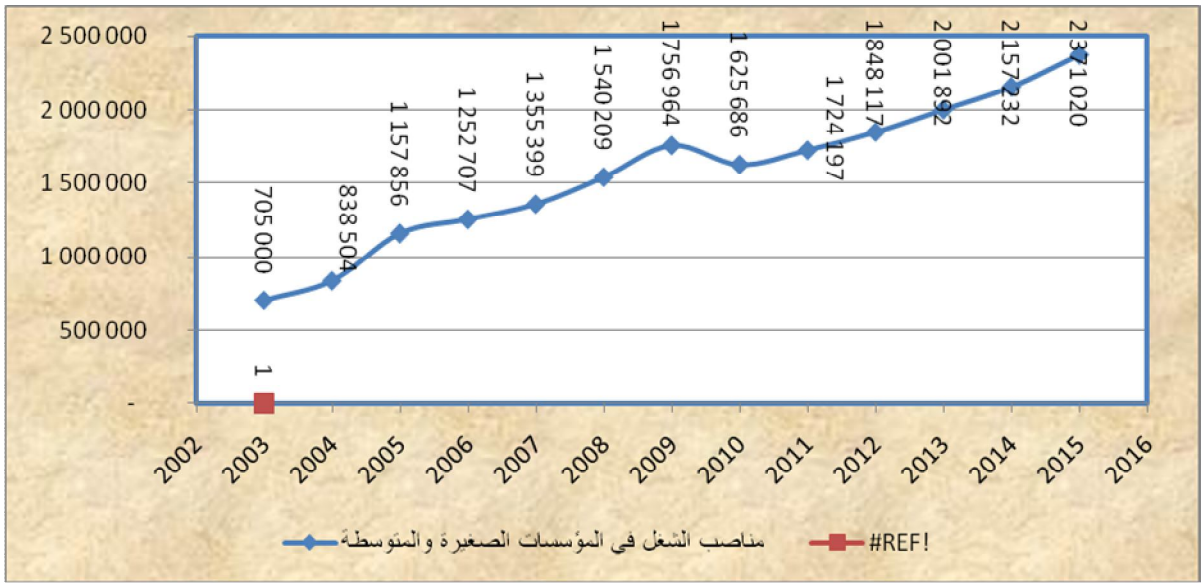

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم(14)

يعتبر توفير مناصب الشغل من أهم أهداف دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي بلد.

و من خلال معطيات الجدول رقم (14) وتمثيله البياني نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر كذلك معدل التطور لتوفيرها مناصب الشغل، ففي سنة 2003 بلغ عدد الأجراء 705 000 أجير، وتطورت هذه النسبة بمعدل 9,91 % سنة 2015 أي أصبحت توظف 2 371 020أجير، ، وترجع زيادة عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة عدد هذه المؤسسات من سنة إلى أخرى.

وتعود هذه الزيادة بطبيعة الحال إلى زيادة في تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة، كما لاحظنا في الجدول رقم (12) وهذا راجع للسياسة المنتهجة من قبل السلطات في دعم هذا القطاع من خلال مختلف الهيئات الداعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام التي أولته الجزائر لهذا النوع من المؤسسات بداية من 2001 إلى أنها مازالت تعاني العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها والتي سنتعرض لأهمها، والتي تسعا الوزارة الوصية على هذا القطاع إلى إزالتها أو حتى تخفيف من عبئها.

أولا- **المعوقات التنظيمية**

1- العوائق الإدارية:

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية والمتمثلة في تعقد القوانين و الإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية و عدم الشفافية و عدم احترام النصوص القانونية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية[1]:

- البيروقراطية الإدارية و الإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق و الجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات و نقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: "يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا و تقديم أكثر من 18 وثيقة و المدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاث أشهر، و المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات" [2]وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها المجلس الوطني و الاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية يشكل أهم حاجز يواجه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الصناعية، ومن هذا عملت الحكومة على تسهيل الإجراءات الإدارية خاصة مع بداء العمل تدرجيا بنظام الالكتروني، وقد بدأ تدرجيا سنة 2016 العمل بنظام السجل التجاري الالكتروني.

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.ص، ص: 84،83.

[2] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 03(2004)، ص: 41.

- عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات التي تحكم و تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و نقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.

- كذلك هنا نقص في خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري و المالي و حتى الإمكانيات، وعدم اطلاعهم في مختلف التحفيزات والقوانين التي تكون لصالح مؤسساتهم

2- عوائق جبائية و جمركية:

من الملاحظ أن الجباية و الأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إجراءات التخفيف المنتهجة، و تظهر هذه العوائق على مستوى:

- اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء مرتفعة تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]

- نسب الضرائب و الرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.

- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين و الآليات الجمركية الدولية[2].

- ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة و المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، و كذلك كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة غير المشروعة في كثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات المصغرة و الصغيرة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نموها ، نظرا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، جوان 2002، ص: 58.

[2] عبد الرحمان بن عنتر و آخرون، **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب دعمها و دعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية الدولية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

ومن هذا عكفت الجزائر على إقرار جملة من الحوافز في هذا المجال منها إعفاءات وتخفيضات خاصة للمؤسسات التي تنشئ في إطار هيئات دعم التابعة للحكومة.

3- العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:

يعد الحصول على العقار المناسب من للمشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا راجع إلى:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي.

و الامتيازات مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار إلى حد الآن، و لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية[1]؛

- التمييز بين القطاع العام و الخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية؛

- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكرا لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة؛

- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار؛

- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين المناطق الحضرية و النائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

4- عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي و أخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه العوائق في:

- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج و التي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية؛

- اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى و متطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة و

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص: 41.

المتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك و حساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية و نفقات المؤسسة، و زيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري[1]؛

- نمو و تطور القطاع غير الرسمي و المتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية؛

- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة و توجد الكثير من مناطق البلاد –إلى غاية يومنا هذا- في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى و خاصة في الجنوب[2]؛

- عدم فعالية أساليب التكوين و خاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير و اقتصاد السوق، إدارة الأعمال و تسيير المنتوج و كذا تقنيات البيع و التصدير.

- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية و التجارية و يتمثل هذا في:

أ- بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات المعنية؛

ب- معطيات عن السوق الوطنية و الجهوية و المحلية و حتى الخارجية؛

ج- معلومات على التطبيقات التجارية للمتعاملين؛

د- معلومات على نوعية الاستثمارات المختارة؛

هـ- ضعف استعمال الانترنت في ميدان عالم الأعمال.

- قصور الجهود التسويقية إذ تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى الوعي التسويقي، و تعاني من نقص كفاءات رجال البيع، كما تنقصها الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج و تنشيط المبيعات؛

- غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص و المؤسسات الحكومية القائمة على دعم و توجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج؛

- ضعف قدرات هذه المؤسسات الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط و التشابك الصناعي فيما بينها من جهة و بين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن؛

- غياب ثقافة التسيير و الروح المقاولاتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات عائلية؛

---

[1] يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص: 87.

[2] بريبش السعيد و آخرون، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

- غياب التعاون و تبادل المعلومات بين مراكز البحث و الجامعات من جهة، و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى، ومن هذا بدء العمل في إنشاء دار للمقاولاتية تقريبا في كل جامعة جزائرية.

ثانيا- المعوقات التمويلية:

يعد مشكل التمويل في كل الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة من أهم المشاكل البارزة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي ركزت عليه معظم الدراسات الاقتصادية إثر تحليلها للمشاكل التي تجابه هذا القطاع من المؤسسات، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات الدعم المالي و تشجيع الاستثمارات، فإن الواقع الجزائري يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي و هي تمثل أكبر العقبات التي تواجهها أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالأخص المصغرة منها لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك الجزائرية على حد سواء. و يمكن تقسيم هذه العوائق إلى:

1- عوائق مالية من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مشاكل تمويلية خاصة تلك المتعلقة بالنظام المصرفي الموجود و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار؛

- الفضاءات الوسيطة (البورصة) سواء كانت مالية أم تجارية فهي تمثل فضاء إعلاميا و تنشيطيا و تشاوريا هاما، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها، و بالتالي غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل[1]؛

- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القروض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد لأنه يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ و إرسال الملف نحو العاصمة؛

- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة؛

- عدم تأقلم التشريع مع التطور و التحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، و يتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض؛

[1] بريبش السعيد و آخرون، **مرجع سابق**.

- الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل[1]؛

- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحيانا يحدان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، و بالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية يمثل عائقا كبيرا؛

- إجراءات بنكية تقليدية و معقدة تتطلب كثير من الوثائق و هذا نظرا لعدم تكيف المنظومة المصرفية مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي[2]؛

- غياب صيغ تمويلية مفصلة و منظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛

- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية و إهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية و فعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية و المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع و آليات العرض و الطلب في محيط المؤسسة؛

- اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب و تقنيات حديثة حلت محل الأساليب و التقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة خصوصا، و أن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة، و من ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال[3] ؛

و أخيرا ما يمكن استخلاصه أنه هناك هشاشة في العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أصبحت هذه المؤسسات مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة الوضعية الاقتصادية و المالية لهاته المؤسسات، مما شكل لها وضعية حرجة خاصة و أنها في حالة نمو عالية، أجبرت على تخفيض استثماراتها وهذا ما أثر على مستويات التشغيل بها. لذا تعتبر البنوك مصدرا لبعض الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص: 56.

[2] صالحي صالح، **مرجع سابق**، ص :41.

[3] قدي عبد المجيد و آخرون، **محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول" سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية " بسكرة 21 - 22 نوفمبر 2006.

2- عوائق مالية من وجهة نظر البنوك الجزائرية:

تتحمل البنوك العمومية الجزائرية على عاتقها عبء توفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة الخاصة، دون مشاركة تذكر من طرف البنوك الخاصة، و هذا راجع للمشاكل البنكية –سواء داخلية أو خارجية- التي تعيق مسيرتها في السعي إلى انتقاء المشاريع الناجحة و تمويلها لتحقيق تنمية اقتصادية، و من الممكن أن يعود سبب تلك المشاكل إلى أسلوب تسيير القطاع البنكي الجزائري في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و عدم مقدرته على التأقلم و أسلوب التسيير الحديث الذي يقتضيه اقتصاد السوق و المنافسة وتتمثل هذه المشاكل في:

2-1 عوائق تمويلية داخلية: هي عوائق متعلقة بالمحيط الداخلي للبنك أي بالنظام المصرفي الموجود، و تتمثل في:

- صعوبة تقييم و تقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، مما يؤدي بها للعزوف عن تمويلها، لأنها تعاني من ضعف في تحليل قدراتها و تحليل طلبات المقترضين؛

- تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح؛

- ضعف مستوى الإعلام البنكي و نظام الدفع و طرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- المبالغ الكبيرة من القروض غير المسددة التي مازالت تثقل كاهل المحفظة المالية للبنوك و الناجمة عن تمويل المؤسسات العمومية المفلسة في السنوات الماضية دون تلقي ضمانات عن ذلك؛

- انعدام عمليات المتابعة و تسيير القروض و ضعف مراقبة الأموال الممنوحة؛

- عدم اعتماد على الدراسة الاقتصادية و المعايير البحتة في منح القروض؛

- عدم القدرة على التخلص كلية من بوادر البيروقراطية و نظم الرشوة و التمييز بالبنوك، مما يدفع في الكثير من الأحيان على تمويل مشاريع مشكوك في ربحيتها على حساب مشاريع ناجحة؛

- انعدام الوعي الكامل لدى المصرفيين بخطورة و أهمية التحولات المحيطة بهم و ضرورة التعامل معها بحذر و ذكاء من أجل الوصول إلى تحقيق المردودية، فمازال المصرفي يرى البنك بأنه ملك للحكومة مما يعطيه الحق من استنفاذ ثرواته و استغلالها لخدمة مصالحه الخاصة؛

- الضعف في تخطيط الموارد البشرية، فبالرغم من وجود كفاءات مؤهلة بالبنوك إلا أن طريقة التسيير بهذه الأخيرة جعلت هذه الكفاءات لا تستطيع أن تصرح بمعارفها و قدراتها، و مع ذلك فإن مستوى التكوين المصرفي مازال ضعيفا فهو ينحصر ما بين مركزين: الشركة مابين البنوك للتكوين SIBF و التي مازالت لا تتوفر على جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع و المهن، و المدرسة العليا للصيارفة و التي رغم قدرتها على توفير تكوينات عالية المستوى و في جميع التخصصات لا تتلقى طلبات كثيرة من طرف البنوك التي لا تبدي اهتماما كبيرا بالجانب النوعي لإطاراتها و مدى أهمية تكوينهم؛

- عدم الوصول إلى درجة راقية من التطور في العمل المصرفي و أحسن دليل على ذلك هو ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني الذي يعتبر الأسهل و الأضمن من التعامل الورقي. وغياب بنوك الأعمال في السوق المصرفي و اتخاذ كل البنوك الشكل التجاري الذي لا يساعد على جذب الاستثمارات الهامة المباشرة و غير المباشرة و كذا غياب المقاصة الإلكترونية؛

- عدم توفر طرق إقراض خاصة بالمناطق أو القطاعات (الزراعة، الصناعة...) أو نشاطات خاصة (استثمار، استغلال...) مع تطبيق معدلات الفائدة بطريقة موحدة على كل أنواع القروض الطويلة أو القصيرة المدى، مع الإفراط في رفض منح القروض التي أصبحت ترتكز أكثر على الضمانات المحصلة من المؤسسات و أقدمية تعاملها مع البنوك.

2- 2 عوائق تمويلية خارجية: تتعلق هذه العوائق بالمحيط الخارجي للبنوك الجزائرية سواء كانت مؤسسات صغيرة

و متوسطة أو مؤسسات عمومية أو هياكل حكومية و غيرها، و تتمثل في[1]:

- التفاوت في تزامن الإصلاحات البنكية مع برامج إصلاحات الاقتصاد الوطني و اقتصاد المؤسسات و عدم التطبيق الفعلي و السليم لهذه الإصلاحات؛

- غياب نظام إعلامي فعال عن القطاع البنكي، و ضعف التسويق مما لا يعطي فكرة للمستثمرين عن مختلف الخدمات التي توفرها البنوك؛

[1] بن وسعد زينة.جميل عبد الجليل،**واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANQUE** ، الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"- بشار 24-25 أفريل 2006.

- الاختلاف في مستوى التسيير بين البنوك العمومية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يتم تسيير البنوك العمومية تبعا لنظام تسييري عالي المستوى مقارنة بنظام تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتخذ في أغلب الأحيان شكل المؤسسة العائلية المسيرة بطريقة تقليدية؛

- عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المقدمة على استثمار جديد أراضي بعقود ملكية نهائية، مما يجعلها ضمانات ضعيفة و عقود غير صحيحة قانونيا؛

- ارتفاع مستوى المديونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقابل مستوى تمويل ذاتي ضعيف لمواجهة الشروط الجديدة للتكيف مع السوق، مما يبقي الخطر قائما بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير مطابق لقواعد التنظيم المالي؛

- الضمانات ذات الطابع العقاري التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير مجدية في حالة عدم القدرة على الدفع، لصعوبة تطبيق الرهون و غياب سوق عقارية نشطة و مربحة هذا ما يجعلها ضمانات ضعيفة مقابل القرض الممنوح؛

- الالتزامات التعاقدية بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا توافق في عديد من الأحيان مستوى استرجاع القروض الممنوحة خاصة من بينها المؤسسات المصغرة المستفيدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، تعاني من صعوبات في مواجهة آجال الدفع إضافة إلى ذلك هناك مشاكل تسويق المنتوجات و كذا ضعف الطلب الذي يؤدي إلى مشاكل عدم الدفع[1]؛

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على هذه المؤسسات و ذلك لغياب الروح المقاولاتية لديهم و محاولة الكسب السريع على حساب مؤسساتهم؛

- افتقار مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية، و كذلك في مجال تسيير الأعمال و الهندسة المالية، مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات المالية و المحاسبية و عدم توفرها أصلا.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد أول خطوة في مجال اهتمام السياسة الاقتصادية الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع ثم تلتها إصدار القانون التوجيهي لترقيتها.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص: 57.

أولا- إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمية "**بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية**"، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994 والتي حددت أهدفها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم وسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم 2000-190 المؤرخ في 11 أوت 2000، والذي يحدد صلاحية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية حيث يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و اقترحها وتنفيذها، وتتمحور مهامها فيما يلي[1]:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي و الجهوي في هذا المجال؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛
- تنسيق النشاطات مع الولايات و الفضاءات الوسيطة؛
- ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

إلى أن هذه الوزارة شملتها عدت تغيرات خاصة على مستوى تسميتها و هياكلها ويمكننا إيجاز هـــذه التغيرات فيمايلي:

[1] المادة الثانية من المرسوم تنفيذي رقم 2000- 190 ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 الصادرة في 16 جويلية 2000، ص: 06.

- سنة 2010 تم أول تغيير حيث أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- سنة 2013 تم ثاني تغيير حيث أصبحت تسمى وزارة تطوير صناعة وترقية الاستثمار؛
- منذ سنة 2014 وإلى يومنا هذا أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمناجم.

إلى أنه ورغم هذه التغيرات تبقى هي الوزارة الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقية هناك مديرية خاصة بهذا القطاع.

ثانيا- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدّد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترقيّتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إذ أنّ الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

حيث تم بموجبه وضع تعريف للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة الأول من القانون ما يلي[1]: يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، وسوف نتعرض لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوع من التفصيل لاحقا.

كما حدّد الهدف من وضع هذا القانون في المادة 11منه وجاء فيها مايلي[2]:

تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يأتي:

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية لتطوير والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛

[1] **المادة الأولى من القانون رقم 01-18**، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص: 05.

[2] **المادة الحادية عشر من القانون رقم 01-18**، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص: 06.

- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولـــوجي المتعلقـــة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تحسين الأدوات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الـــدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني:البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006)

إن الانضمام الذي كان مرتقب للجزائر إلى منطقة التبادل الحر للاتحاد الأوربـــي والمنظمـــة العالميـــة للتجارة يعتبر تحديا كبيرا سوف تواجهه المؤسسات الاقتصادية الجزائريـــة بصـــفة عامـــة والمؤسســـات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، هذا وكما تطرقنا في الفصل الأول من دراستنا فإن من أهـــم أهـــداف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة والأوروجزائرية بصفة خاصة هي إقامة منطقة تبـــادل حـــر لسلع.

هذا ما أدى بالمسئولين على هذا القطاع إلى إعداد العديد من القوانين والنصوص التشريعية وإبرام بعـــض الاتفاقيات وكذا القرارات المشتركة بين الوزارات، كلها تهدف إلى خلق بيئة قانونية تسهل عمليـــة تقويـــة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوف نقتصر في مبحثنا هـــذا علـــى البـــرامج التـــي وضعتها قصد تهيئتها وتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي. هذا ماجاء به نص المادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها" **في إطـــار تأهيـــل المؤسســـات**

الصغيرة والمتوسطة، فالوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا بهدف ترقية المنتج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية"

المطلب الأول: التعريف بمحتوى البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي وأهدافه (2000-2006)

إن أول برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة سواء صغيرة والمتوسطة أو الكبرى في الجزائر هو " البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي" وتزامنا هذا البرنامج مع دخول المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي مراحل متقدمة لإمضاء عقد الشراكة الأوروجزائرية، وكذلك تزامنا مع البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي والذي سوف نتطرق له بتفصيل في الفصل الرابع من دراستنا هذه.

أولا- التعريف بالبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي :

هو برنامج تابع لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (سابقا) وبالمساعدة التقنية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة التي تلتزم بالبرنامج طواعية، من اجل ترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من اجل تحضيرها لمواجهة المنافسة[1].

وقد أطلق برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بـــ "مليون ومائتي الف دولار (1.200.00) ومساهمة من ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بـ مائة وعشرون مليون دينار جزائري (120.000.000)"[2].

حيث تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم والمساعدة التقنية وقد انطلق البرنامج سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (في تلك الفترة).

[1] جودي حنان- غقال الياس،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري و الاندماج في الاقتصاد التنافسي**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول" متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة تبسة، 2012.

[2] حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014، ص 186.

ثانيا-أهداف البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي [1]:

1- على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة:

يسعى هذا البرنامج إلى تشجيع كل المؤسسات بواسطة تدابير مالية محددة من اجل تحديث أدواتها الإنتاجية وخصوصا الرفع من مستوى تنافسيتها من خلال وضع نظام للإنتاج، التنظيم والتسيير، وجعلها تستجيب للمعايير المعمول بها في القطاع الصناعي.

2- على مستوى محيط المؤسسة:

لقد قامت وزارة الصناعة في تلك الفترة بتحديد عدة عمليات تهدف لاستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محيط اقتصادي ملائم ومساعد على المنافسة، ومن هذا جاء هذا البرنامج بالأهداف الأساسية التالية:

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة؛
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية؛
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

المطلب الثاني: هيكلة البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي :

أولا-الإطار القانوني للبرنامج:

لقد خصصت الدولة الجزائرية إطارا قانونيا يخول لأي مؤسسة تستوفي شروطا معينة الاستفادة من برنامج التأهيل، ويتمثل في مجموعة من القواعد القانونية[2]:

- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420ه. الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 المواد 89-92.
- المرسوم التنفيذي 2000-192 المؤرخ في ربيع الثاني 1421ه، الموافق لـ 16 جويلية 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي سمي صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛

[1] Ministère de l'industrie et de la restructuration . **Fonds de promotion de la compétitivité industrielle Mannuel des procédures 2000**p02.

[2] حسين يحي،**مرجع سابق**، ص185.

- القانون التكميلي الصادر بتاريخ 06 اوت 2001 المحدد لكيفيات المتابعة وتقييم حساب التخصيص خاص رقم 102-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية تنافسية الصناعية " والمكلف بتقديم المساعدات المالية للمؤسسات.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 192 المؤرخ في16-07-2000 والمحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وبموجب هذا المرسوم أسست اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية والتي يترأسها وزير الصناعة واعادة الهيكلة والتي تضم ممثلي سبعة (07) وزارت وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
- القرار الوزاري المشترك (وزارة الصناعة/ وزارة المالية) المؤرخ في 2001/08/06 المحدد لكيفيات المتابعة والتقييم للصندوق المكلف بتقديم المساعدات المالية للمؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تقدم خدمات مرتبطة بالصناعة العمومية والخاصة التي تستوفي شروط الترشيح المحددة من طرف اللجنة؛
- القرار الوزاري المشترك (وزارة الصناعة/ وزارة المالية) المؤرخ في 2001/12/12 المحدد لنفقات وإيرادات الصندوق ويبين شروط ترشيح المؤسسات للحصول على المساعدات المالية.
- اتفاقية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة مع المؤسسة المستفيدة، والتي تشكل الأساس القانوني للعلاقة التعاقدية بين الوزارة من جهة، والمؤسسة المستفيدة من مساعدات من جهة أخرى.

ثانيا- شروط الاستفادة من البرنامج:

يضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من عملية التأهيل[1]:

- تنشط المؤسسة في القطاع الإنتاجي الصناعي أو في الأنشطة ذات الصلة بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة جزائرية مقيدة في السجل التجاري، وحاملة للرقم الجبائي.
- أن تكون لها ثلاث سنوات من النشاط على الأقل – تقديم الميزانية للسنوات الثلاثة الأخيرة من النشاط-.
- أن تشغل 20 عاملا على الأقل.
- أن تمتلك أصول موجبة مساوية على الأقل لرأس مالها الاجتماعي.
- لها نتيجة استغلال موجبة.

[1] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

نشير إلى أن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قامت في مارس 2005 بتعديل بعض النقاط في برنـــامج التأهيل، وهذا لأجل تبسيط الإجراءات وتخفيض أجالها ولانضمام اكبر عدد من المؤسسات الجزائريـــة لهذا البرنامج من جهة، ومن جهة أخرى لتسريع استهلاك موارد صندوق ترقية التنافســـية الصـــناعية ومن أهم هذه التعديلات نذكر منها شروط القبول للاستفادة من البرنامج [1]:

- عدد المستخدمين هو:
  - 20 أجيرا أو أكثر (بالنظر لسنة الأساس) لمؤسسات الإنتاج؛
  - 10 أجراء للمؤسسات التي تقدم خدمات للصناعة.
- تحقق المؤسسات أصول صافية موجبة، كما تحقق على الأقل نتيجة استغلال موجبة لمدة عامين علـــى ثلاث سنوات (الميزانية تكون مصادق عليها).

أما باقي الشروط فلم تتغير.

ثالثا- المساعدات المالية الوطني للتأهيل الصناعي :

يعد صندوق ترقية التنافسية الصناعية الركيزة المالية الأساسية لهذا البرنامج من خلال إسهاماته المالية التي خصت بها المؤسسات المعينة على شكل إعانات مالية تمثلت في[2]:

1- **مساعدات مالية للمؤسسات** : مخصصة لتغطية جزء من مصاريفها في إطار إعداد :

- التشخيص الإستراتيجي الشامل و مخطط التأهيل؛
- الاستثمارات المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية؛
- الاستثمارات المعنوية مثل : البحث و التطوير، البرامج و التكوين و تطبيق برامج الإعلام الآلي و تحسين التسيير و التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية .

2- **مساعدات مالية للهياكل الارتكازية** " structures d'appui " وهي مجمل المصاريف التي تندرج في إطار عمليات تحسين محيط المؤسسات الاقتصادية مثل تلك العمليات التي تهدف إلى تحسين النوعية و الخاصية الصناعية و تحسين التكوين و البحث و التطوير إلى جانب تحسين المعلومة الصناعية و التجارية و السياسات و الاستراتجيات .

ان معدلات المساعدات المالية الممنوحة من قبل الصندوق ترقية التنافسية الصناعية محددة كالأتي[3]:

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص192

[2] Mouhamed Lamine Dhaoui, **« Guide Méthodologique : restructuration et mise à niveau et compétitivité industrielle** »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le Développement industriel, Vienne, 2002 , P08

[3] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 191

- المساعدة بـــ 70 % من تكلفة التشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل في حدود 30 مليون دينار؛
- المساهمة بـــ 15% من قيمة الاستثمارات المادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة؛
- المساهمة بـــ 10% من قيمة الاستثمارات المادية الممولة عن طريق القرض؛
- المساهمة بـــ 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم).

كما نشير هنا أيضا أن وزارة الصناعية وإعادة الهيكلة قامت بتغير في معدلات دعم صندوق ترقية التنافسية الصناعية سنة 2005 كمايلي:

- مرحلة التشخيص 80 % من تكلفة التشخيص مع إعداد مخطط التأهيل في حدود 1.5 مليون دج؛
- تنفيذ مخطط التأهيل : 80 % من مبلغ الاستثمارات غير المادية المقبولة؛
- 10 % من مبلغ الاستثمارات المادية المقبولة في حدود 20 مليون دينار جزائري.

1-**طريقة الدفع :** ويتم تسديد المساعدات المالية كمايلي[1] :

- يتم الحصول المساعدة المالية الخاصة بالتشخيص، وإعداد مخطط التأهيل بعد موافقة وزير الصناعة، التي يقدمها بعد رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- أما المساعدات المالية التي تخص استثمارات التأهيل، لا يتم دفعها إلا بعد انجاز عمليات البرنامج، وبطلب من المؤسسة، وهذه التسديدات تتم وفق ثلاث شرائح:
- بعد انجاز على الأقل 30 % من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المادية، أو غير المادية المقبولة؛
- بعد انجاز على الأقل 60 % من المبلغ الإجمالي للاستثمارات المادية، أو غير المادية المقبولة؛
- الرصيد بعد انجاز الكامل لمخطط تأهيل المؤسسة.

كما يمكن للمؤسسة ان تتحصل على المساعدة المالية مرة واحدة، هذا بعد التحقيق الكلي لمخطط التأهل. بالإضافة إلى ذلك فإن دفع المساعدة المالية تكون بعد تحقيق الأمانة التقنية وفحص الوثائق القانونية المبررة، بالإضافة إلى ذلك قد تقوم الأمانة من التحقق المادي من المعلومات التي تقدمها المؤسسة.

2-**مدة الانجاز:** إن الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية أن تحقق في أجل أقصاه سنتين، ويمكن تمديده لسنة أخرى بطلب من المؤسسة.

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 191.

المطلب الثالث: هيئات الدعم المالي لبرنامج التأهيل الصناعي:

لقد تم إحداث وتنصيب بواسطة قرارات مشتركة بين وزارتي الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المالية هيئات مخصصة لدعم ومتابعة برنامج التأهيل الصناعي، ولكن سنركز اهتمامنا على ثلاثة هيئات أساسية متمثلة فيما يلي[1]:

أولا- المديرية العامة للهيكلة الصناعية: تقوم بعدة مهام موكلة إليها من بينها:

- التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- تبيان الشروط التنظيمية لبرنامج التأهيل؛
- إبراز الهيئات المختلفة المشاركة في عمليات التأهيل؛
- وضع برنامج إعلام وتكوين للأخصائيين المشاركين في برنامج التأهيل؛
- إبراز الاحتياجات في مجال المعلومات بالنسبة للمؤسسات؛
- يمكن القول أن المديرية العامة للهيكلة الصناعية تعد بمثابة سكرتير اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- تضع تحت تصرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للمؤسسات العمليات القادرة على توفير ترقية وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات.

ب- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: تنشط اللجنة الوطنية تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وهو الآمر أيضا ومسير الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية وهي مشكلة من:

- ممثل عن الوزارة مكلف بالتجارة؛
- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة؛
- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن وزارة التعاون الدولي؛
- مختلف الممثلين عن جمعيات أرباب العمل وغرف التجارة والبنوك... الخ.
- تتمثل المهام المسندة للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية فيما يلي:
- وضع اتفاق نموذجي بين وزارة الصناعية وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة؛
- اقتراح أي عملية أو نشاط تراه مناسبا يساعد في تحسين التنافسية الصناعية؛

[1] ناصر بوعزيز، **الشراكة الأورومتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية**، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010 ، ص 238-241.

- تقييم ومراقبة برنامج عمل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- دراسة الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في إطار العمليات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية.
- تحديد شروط انضمام المؤسسات في برنامج المساعدات المالية ومعدلاتها ومبالغها.
- تشخيص طلبات تمويل النفقات المتعلقة بتحسين المحيط الإنتاجي للمؤسسات والخدمات المرتبطة بالصناعة.

ج- صندوق ترقية التنافسية الصناعية: شهد قانون المالية لسنة 2000 خلق الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها.

وتتمثل المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات في:

- الاستثمارات غير المادية (التشخيص والتقييم)
- الاستثمارات المادية (التجهيزات والمعدات)
- التشخيص الاستراتيجي العام مخطط التأهيل
- تتمثل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة في النفقات المتعلقة بما يلي:
- جميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية
- جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى
- العمليات الموجهة نحو تحسين بيئة نشاط المؤسسة خاصة في المجال الإنتاجي أو الخدمات الملحقة بالقطاع الصناعي لا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين النوعية والتكوين والبحث والتطوير
- وضع برامج تكوينية موجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.

المطلب الرابع: مراحل عملية التأهيل في إطار البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي

حتى تستفيد المؤسسات من الدعم المالي لتنفيذ برنامج التأهيل، فإنها تتبع المراحل الآتية:

مراحل الحصول على المساعدة المالية لصندوق الترقية التنافسية الصناعية[1]:

المرحلة الأولى: وتتمثل في الإنجاز الذي يقوم به مكتب الاستشارة الخارجية، الذي تختاره المؤسسة بحرية لدراسة حول التشخيص الاستراتيجي الإجمالي، ولمخطط تأهيل المؤسسة، كما أن هذه الدراسة ترفق بطلب الدعم المالي من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهذا بعد استيفاء المؤسسة القواعد والمراحل التي حددتها اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية.

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 188-189

المرحلة الثانية: بعد موافقة اللجنة الوطنية لتنافسية الصناعية، فإن تنفيذ العمليات المادية والغير مادية المحددة في مخطط التأهيل، تحقق للمؤسسة ان تستفيد من المساعدة المالية حسب الخيارين التاليين:

- تقسم المساعدة إلى ثلاثة شرائح: الشريحة الثالثة تتحصل عليها المؤسسة بعد تنفيذ مخطط التأهيل، وهذا في مدة لا تتجاوز عامين بعد موافقة اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- المساعدة المالية تقدم مرة واحدة وهذا بعد الانتهاء من تنفيذ مخطط التأهيل في مدة التنفيذ بعام لانتهاء من انجاز البرنامج.

ان ملف طلب الاستفادة من المساعدة المالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية يوجه الى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وبعد وصوله الى الأمانة تقوم بمراقبة شروط قبول الاستفادة الذي ذكرنها سلفا.

في حالة قبول ملف المؤسسة، تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي لمخطط التأهيل، والشروط الأساسية التي يتم التحقق منها هي[1]:

- يتم عرض مخطط التمويل لإنجاز الاستثمارات المادية؛
- سلامة المعلومات المحاسبية المصادقة من طرف الخبير المحاسبي؛
- المساهمة الموجبة في مخطط التأهيل في:

*تنافسية ومكاسب وإنتاجية المؤسسة؛

*الموقع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة في السوق.

ومن هذا يتم تقديم ملف التقييم المقبول إلى اللجنة الوطنية للتنافسية مرفوق بالقرار.

1-قرارات اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية[2]:

تفحص اللجنة الوطنية (CNCI) ملف التقييم الذي تقدمه الأمانة التقنية، وتتخذ إحدى القرارات الآتية:

- الموافقة على تقديم الدعم المطلوب؛
- طلب التعمق في الملف، ويتم إعادته إلى اللجنة مرة أخرى؛
- رفض الملف.

في حالة قبول الملف يتم إمضاء اتفاقية بين المؤسسة ووزارة الصناعة، حيث تحدد الاتفاقية حقوق وواجبات الطرفين، وتحدد ايضا العمليات المقبولة، وطرق الدفع المالي.

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 190

[2] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 191

أما في حالة التأجيل، يتم إعادة الملف إلى المؤسسة لتقوم بالدراسة التكميلية، ويتم إعادة الملف مرة ثانية إلى الأمانة العامة لتقوم بفحصه مرة أخرى، أما في حالة رفض الطلب فإن المؤسسة تعلم عن ذلك.

المبحث الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(2007-2010)/(2010-2015)

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010)

أولا- التعريف بالبرنامج:

لقد أعدت الوزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل هذا النوع من المؤسسات وخصت كذلك المؤسسات التي تشغل اقل من 20 عاملا، كون البرامج السابقة استثنت هذا النوع من المؤسسات.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالبرنامج وأهدافه ومختلف الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج:

لقد حظي هذا البرنامج بموافقة مجلس الحكومة في جلسته بتاريخ 10-12-2003، وكذا موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 08-03-2004 ، يتم تمويل البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار جزائري سنويا يمتد من 2006 إلى غاية سنة 2013*[1].

ثانيا- أهداف البرنامج:

من أهم أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي[2]:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛

[1] حسين يحي،**مرجع سابق** ص 207.

*.هذا قبل تعديل البرنامج لاحقا وتعويضه ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.

[2] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **مرجع سابق**، 2006.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيقي ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

المطلب الثاني: إجراءات عمل برنامج التأهيل

أولا- شروط الاستفادة من البرنامج:

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تشمل المؤسسات الناشئة فقط، وإنما تنحصر في المؤسسات التي تتوافر لديها مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تمت مساعدتها، بالإضافة إلى استفاء الشروط التالية[1]:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين؛
- أن تكون تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية؛
- أن تكون ذات هيكلة مالية متوازنة؛
- أن تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها وخدمتها؛
- أن تمتلك قدرات تنموية أو معايير التنمية التكنولوجية؛
- أن تكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

ثانيا- إجراءات التأهيل:

تتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل التالية[2]:

- **القيام بالتشخيص** الاستراتيجي الشامل للمؤسسة وإعداد مخطط التأهيل وكيفية التمويل؛
- موافقة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل.

[1] حسين يحي،**مرجع سابق**، ص209

[2] **نفس المرجع**، ص 215.

تقديم المنح والمساعدات المالية بالنسبة لتشخيص الاستراتيجي، تكلفة الاستثمارات الغير المادية و 20% من تكلفة الاستثمارات المادية في حدود 5.000.000 (الاستثمارات المادية وغير المادية).

المطلب الثالث : البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-1014)

أولا: محتوى البرنامج وأهدافه

1- محتوى البرنامج[1]:

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2000 مؤسسة).
- مدة الانجاز 5 سنوات.
- **الجهات المستهدفة**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الكلفة الكلية للبرنامج 385.736.000.000دج
- الكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19287000 دج.
- **مصادر التمويل:** ميزانية الدولة، حساب التخصيص رقم 124 - 302المسمى الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 - أهدافه[2]:

- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ن تحسين قدرتها التنافسية.
- تعزيز مكانتها في الأسواق السوق والأجنبية المحلية
- العمل على تحسين وترقية المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنفيذ برامج داخلية تطور الوظائف الداخلية للمؤسسة

وتعتبر **الجهة المكلفة بمتابعة وتسيير البرنامج هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME**

ثانيا: محاور البرنامج[3]

- **تطوير الإدارة والمهارات التنظيمية:** من خلال التدريب والاستشارات والتدريب للإدارة، لتعلم ثقافة تنظيمية مصنوعة من مخاطر واتخاذ القرارات والمنافسة

[1] RACHID Moussaoui,Directeur ANDPME, **Programme nationale de mise à niveau des entreprises** ,séminaire régionale , Mostaganem 30-06-2011, P :11.
[2] RACHID Moussaoui, **op.cit**, p :15
[3] Rachid Moussaoui, **op.cit**, p18-17

- **رفع مستوى إتقان المعرفة والقدرة على الابتكار:** لتطوير قدرة استيعاب التكنولوجيا، والحصول على المعلومات والخدمات ذكاء الأعمال، ومختبر أبحاث الإبداع والتنمية، والدستور بنوك المعلومات، وحدة الرصد والمراقبة تكنولوجيا السوق، وخاصة بالنسبة للشركات الكبيرة؛
- **ترقية نوعية للشركة:** من خلال دعم جودة نظام إدارة الإنتاج، و دعم إصدار الشهادات، وحافزا لإنشاء مختبرات التحاليل والاختبارات؛
- **الاستثمارات الأجهزة الإنتاجية الدعم**: ينبغي أن يركز هذا الدعم على الاستثمارات التي تزيد من كثافة العمليات التكنولوجية وكثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسيج .وهذه هي العمليات التكنولوجية الإنتاج، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعدات المستخدمة للبحث والتطوير، وتعزيز القدرة على التصدير، والتكامل بين الصناعات؛
- **رفع مستوى الموارد البشرية**: يسبقه مراجعة للموارد البشرية، وهذا العمل يسعى المساعدة لوضع خطة تنمية الموارد البشرية دمجها في إستراتيجية استثمارات الشركة، ودعم التدريب في مجال الإدارة، تقنيات لتصدير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من البرنامج:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من البرنامج هي[1]:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري والناشطة منذ سنتين؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعترضها صعوبات مالية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير مستفيدة من عمليات برامج التأهيل الأخرى.

وهذه الشروط عدلت بموجب القرار الوزاري المشترك الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 المتعلق بـــ" الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، حيث أضيف اليه شرطين أساسيين لاستفادة المؤسسة من الدعم المالي لصندوق وهم[2]:

- أن توظف المؤسسة 5 عمال كحد أدنى؛
- أن تتمتع بمؤشرات اقتصادية وأصول صافية ايجابية.

كما حدد هذا التعديل نشاطات المؤسسات التي تستفيد من الدعم وهي كالأتي:

- الصناعة الغذائية؛

[1] المادة 4-5 ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45 الصادر في سنة 2006، ص 17- 18.

[2] المادة 3، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادر في سنة 2013، ص 27 .

- الصناعية؛
- البناء؛
- الأشغال العمومية؛
- الصيد البحري؛
- السياحة والفندقة؛
- الخدمات باستثناء نشاطات اعادة البيع؛
- النقل؛
- خدمات البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الرابع: إجراءات تمويل عمليات التأهيل في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-1014):

كما تطرقنا في تعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-1014) فإن الهدف من هذا البرنامج هو تمويل عمليات تأهيل المؤسسات وبالتالي فإن هناك صيغ مختلفة لتمويل عمليات التأهيل في إطار البرنامج.

إن مجموع إجراءات، تتم عبر ثلاثة مراحل كبرى والتي سوف نوردها تباعا كمايلي[1]:

1- المرحلة الأولى: مرحلة التشخيص الأولي

الجدول رقم(15): التشخيص الأولي والتشخيص العام

البيانات	التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة
التشخيص الأولي	500.000 دج	400.000 دج	100.000 دج
التشخيص	2.500.000 دج	2.000.000 دج	500.000 دج

المصدر:

RACHID Moussaoui,Directeur ANDPME, **Programme nationale de mise à niveau des entreprises** ,séminaire régionale , Mostaganem 30-06-2011, P :21

[1] Rachid Moussaoui, **op.cit**,p21.

2- المرحلة الثانية: وهي بدورها تتكون من أربعة عناصر حسب نوع المؤسسة

2-1 الاستثمارات اللامادية

الجدول رقم (16): الاستثمارات اللامادية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
3.000.000 دج	80%للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج. 50%للمؤسسات التي رقم أعمالها 100-500 مليون دج.	1.5 مليون دج 2.4 مليون دج	- رقم الأعمال: 500 مليون دج 06% - رقم الأعمال المحصور بين 500-1000 دج 04% - رقم الأعمال المحصور بين 1000-2000 دج 02%

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p 22

2-2 الاستثمارات المادية الإنتاجية:

الجدول رقم (17): الاستثمارات المادية الإنتاجية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
15.000.000 دج	10% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج	13.5 مليون دج	- رقم الأعمال أقل من 100 مليون دج 03.5% - رقم الأعمال المحصور 100-500 دج 03% - رقم الأعمال المحصور (500-1000) دج 02% - رقم الأعمال محصور (1000-2000) دج 01%

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p23

3-2 الاستثمارات المادية ذات الأولية

الجدول رقم(18): الاستثمارات المادية ذات الأولية

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
30.000.000دج	-	على عاتق المؤسسة	تتحمل الدولة على عاتقها الفوائد البنكية إلى غاية 2.5 %

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p24

4-2 الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات

الجدول رقم(19): الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
15.000.000 دج	6.000.000 دج	9.000.000 دج	%04

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p25

3- <u>المرحلة الثالثة: التكوين والمساعدات الخاصة</u>

3-1 التأطير:

الجدول رقم (20):**التكوين والمساعدات الخاصة التكوين والمساعدات الخاصة (التأطير)**

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
500.000 دج	400.000 دج	100.000 دج	-

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p26

2-3 المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التصـــدير، الإبـــداع والخبـــر المالية:

الجدول رقم (21): المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
1.000.000 دج	800.000دج	200.000 دج	-

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p26

3-3 شهادات المطابقة:

الجدول رقم(22): شهادات المطابقة

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات على القروض البنكية
5.000.000 دج	1.000.000 دج	4.000.000 دج	-

المصدر: Rachid Moussaoui, **op.cit**, p26

المبحث الرابع : هيئات دعم وتمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول:الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية

أنشئ الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية بموجب قانون المالية لسنة 2006 لكن كان يسمى "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، حيث جاء في المادة 71 انه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 124-302عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

حيث يقوم بتمويل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك المتعلقة بالمصاريف

المرتبطة بدراسة الشعب والفروع ونشر المعلومات الاقتصادية[1].

[1] المادة، ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85 الصادر في سنة 2005، ص 27

وبموجب قانون المالية لسنة 2015 الصادر في 31 ديسمبر 2014، جاء في المادة 118 منه انه يقفل حسابا التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية الاستثمار" والحساب رقم 107-302 الذي عنوانه " صندوق دعم الاستثمار".

ويصبح عنوانه منذ ذلك الوقت فصاعدا " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية النافسية الصناعية"[1]

- **شروط الاستفادة من الدعم المالي لصندوق:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من الصندوق هي[2]:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري والناشطة منذ سنتين؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعترضها صعوبات مالية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير مستفيدة من عمليات برامج التأهيل الأخرى.

وهذه الشروط عدلت بموجب القرار الوزاري المشترك الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 المتعلق بـــ" الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، حيث أضيف إليه شريط أساسيين لاستفادة المؤسسة من الدعم المالي لصندوق وهم[3]:

- أن توظف المؤسسة 5 عمال كحد أدنى؛
- أن تتمتع بمؤشرات اقتصادية وأصول صافية ايجابية.

كما حدد هذا التعديل نشاطات المؤسسات التي تستفيد من الدعم وهي كالأتي:

- الصناعة الغذائية؛
- الصناعية؛
- البناء؛
- الأشغال العمومية؛
- الصيد البحري؛
- السياحة والفندقة؛
- الخدمات باستثناء نشاطات اعادة البيع؛
- النقل؛

[1] المادة 118، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78 الصادر في سنة 2014، ص 40.

[2] المادة 4-5 ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45 الصادر في سنة 2006، ص 17- 18.

[3] المادة 3، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادر في سنة 2013، ص 27 .

- خدمات البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

➢ **نشاطات التأهيل المدعمة من طرف الصندوق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:**

أ- دعم الاستثمار غير المادي: والمقصود هنا أن الصندوق يقوم بدعم نفقات الاستثمارات غير المادية التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما تلك المتعلقة بمايأتي:

- **نشاطات تأهيل الغير المادية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص القبلي؛
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة؛
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة؛
- إعداد دراسات السوق؛
- المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة؛
- دعم التكوين والمساعدة الخاصة بالتأطير والتدريب والإشهاد على المطابقة؛
- أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الفكرية و الصناعية؛
- نشاطات الدعم في مجال الاعتماد؛
- إدارة وظائف المؤسسة (دراسة تأطير وظائف المؤسسة وبرامج التكوين المتعلقة بالتسيير والتسويق والمحاسبة والبحث والتطوير ...الخ)
- استعمال وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الخدمات والخبرة للمساعدة التقنية لدعم تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **نشاطات التأهيل غير المادية لفائدة المحيط المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- انجاز الدراسات عن شعب النشاطات؛
- إعداد الدراسات حول التموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات؛
- انجاز دراسات عامة لكل ولاية من اجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تدعيم القدرات لتدخلات الجمعيات المهنية من اجل تعميم احسن وتأطير برنامج التأهيل.

[1] المادة 2، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادر في سنة 2016، ص 26

- اصدار مجلات متخصصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نشاطات المتابعة والتقييم واليقظة حول ملائمة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره؛
- كل نفقات الاستثمارات الغير المادية الأخرى للتأهيل لفائدة المحيط المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- **دعم النشاطات المادية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- الاستثمارات المادية الإنتاجية؛
- الاستثمارات المادية ذات الطابع الأولي،
- الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية؛

تتضمن الاستثمارات المذكورة اعلاه، لاسيما مايأتي:

- الاستثمارات المادية المتعلقة بالمعدات الخاصة بمسار عملية التقييس؛
- التجهيزات الخاصة بعملية الجودة والإشهاد على مطابقة المنتوجات؛
- التجهيزات الخاصة بعمليات الابتكار والبحث والتطوير؛
- التجهيزات الخاصة باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- الاستبدالات وتكميلات التجهيزات التي تساهم في تحسين القدرات الإنتاجية التقنية والتكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماعدا عمليات التوسع؛
- كل نفقات الاستثمارات المادية الأخرى التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-163 االمؤرخ في 20 جوان 2016 الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية"

أضيفة مجموعة أخرى من نشاطات التأهيل الذي يدعمها الصندوق والتي يمكن تلخيصها في مايلي:

- يقوم الصندوق بدعم النفقات المتعلقة بـــ[1]:
- إعادة التأهيل؛

[1] المادة 3، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 الصادر في سنة 2016، ص 12.

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- المصاريف المدفوعة في إطار تطبيق برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- كل النفقات الأخرى التي لها علاقة بتأهيل محيط المؤسسة الصناعية والخدمات المتصلة بالصناعة.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-163 أنشئت "**اللجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" حيث** كلفة هذه الأخيرة بمايأتي[1]:

- متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييمه؛
- إعطاء الدفع لعملية تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اقتراح التدابير التي من شأنها تحسين سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الرئيسي بمدينة الجزائر ويمكن ان تنشئ الوكالة فروعا لها على المستوى المحلي[2].

- **المهام الرئيسية للوكالة[3]:**

لقد أسندت للوكالة العديد من المهام أهمها:

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- التنسيق مع الهياكل المعنية، بين مختلف برامج التأهيل الموجه لقطاع الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية عليها، عند الاقتضاء؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية؛

---

[1] المادة 5-7، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 الصادر في سنة 2016، ص 13-14 .

[2] المادة 1-3، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32 الصادر في سنة 2005، ص 28.

[3] المادة 5، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32 الصادر في سنة 2005، ص 28-29.

- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛

كما أسندت للوكالة مهام إضافية بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 جوان 2012 الذي يحدد كيفيات متابعة حساب التخصيص الخاص بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث جاء في المادة الرابعة منه[1]: **انه يسند تنفيذ عمليات التأهيل الى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وفي هذا الصدد تكلف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمايلي:

- معالجة ملفات التأهيل طبقا لمقاييس القبول وتحليلها؛
- دراسة منح الإعانات طبقا للبطاقة التلخيصية؛
- إرسال الأمر بالصرف مشاريع قرارات منح الإعانات مرفوقة بالبطاقات التخليصية؛
- المصادقة على دراسات التشخيصات القبلية أو مخططات التأهيل المسطرة المصادق عليها مسبقا من طرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، قبل أي تنفيذ؛

حيث تتضمن البطاقة التلخيصية الخاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من البرنامج المعلومات الآتية:

- تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- عدد العمال (خمسة عمال كحد ادنى)
- رقم اعمالها؛
- القيمة المضافة؛
- مصاريف مستخدميها؛
- نتيجة الاستغلال الصافية؛
- مجموع الحصيلة والأصول الصافية الايجابية؛
- معيار الاستقلالية؛
- قبولها طبقا للملف الإداري المودع؛
- مبلغ الإعانة المقترح للمنح.

[1] المادة 4 **الجريدة الرسمية رقم 13** ص 28 عام 2013.

- **المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** FGAR

تعتبر إشكالية عدم توفر المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة لضمانات الكافية بهدف الحصول على القروض من البنوك، من أهم العقبات التي تقف وراء حصولها على تمويل اللازم للقيام بنشاطاتها، وبهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا بتوفير الهياكل والمؤسسات الخاصة بدعم تنمية وترقية هذا القطاع والعمل على تخطي العقبات التي تقف وراء إنشائها

التعريف بالصندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامه:

أنشئ صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ 11 في نوفمبر 2002 ، الذي يعتبر من أهم الأدوات المالية المتخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضطلع بمهمة معالجة أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.

1- مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتولى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية[1]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

* إنشاء المؤسسات؛

* تجديد التجهيزات؛

* توسيع المؤسسات.

- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] المادة الخامسة من المرسوم تنفيذي رقم 02-373، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادرة في 11 نوفمبر 2002، ص: 13.

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما كلف كذلك الصندوق بالقيام بالمهام التالية[1]:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

2- المزايا التي يقدمها صندوق ضمان القروض

يتميز صندوق بخصائص معينة في طريقة منحه ضمانات للمؤسسات سواء في طريقة تغطيته للقروض أو المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من هذه الضمانات.

3- كيفية تغطية القروض الممنوحة من طرف الصندوق[2]:

يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية تبعا لما يلي:

- يجب أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب؛
- بالنسبة لنوع القرض، يمكن أن يضمن هذا الصندوق قروض الاستثمار أو حتّى قروض التسيير، وأنّه يقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 02% من مبلغ القرض وخلال كل فترة القرض؛

[1] المادة السادسة من المرسوم تنفيذي رقم 02-373، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادرة في 11 نوفمبر 2002، ص: 14.

[2] زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006- 2007، ص: 111، 112.

- حسب كل ملف يودع لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض؛
- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ 4 مليون دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان بـ 25 مليون دينار؛
- مدة ضمان القروض محددة بـ 7 سنوات على أكثر تقدير؛
- يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الغيرة والمتوسطة والموجهة لانجاز المشاريع التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات.

في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتّفق عليها مسبّقا.

4- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق[1]:

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء بعض المؤسسات التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها:

- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر؛
- تحقق قيمة مضافة معتبرة؛
- تساهم في تقليص الواردات، أو في تنمية وزيادة الصادرات؛
- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية؛
- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة؛
- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين و التمهين أو الجامعات والمعاهد المتخصصة، كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة؛
- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

5- المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من الصندوق[2]:

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق والتي نذكرها فيما يلي:

---

[1] محمد زيدان، دريس رشيد، **الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006. .

[2] محمد زيدان، دريس رشيد، **مرجع السابق**..

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية والتي عجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء بالتزاماتها؛
- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛
- شركات التأمين؛
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة؛
- شركة التصدير والاستيراد(تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية).

المبحث الخامس: تقييم حصيلة البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا المبحث لتقييم حصيلة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الوطنية، وهذا قبل تقييم حصيلة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في إطار إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: تقييم حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية 2000-2006

كما أشرنا سابقا من خلال دراستنا للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية 2000-2006، فإن هذا البرنامج شمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كذلك.

منذ انطلاق البرنامج في 2001 إلى غاية أوات 2008 تم إحصاء 434 مؤسسة طلبت الانخراط في البرنامج، قبل منها 310 في مرحلة التشخيص وهذا حسب الإحصائيات التالية:

1- مرحلة التشخيص:

الجدول رقم(23): تقييم حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية خلال مرحلة التشخيص

طلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	ملاحظات
المستلمة	434	240	194	
المعالجة	427	240	187	
المقبولة	310	159	151	
المرفوضة	118	81	37	المؤسسات خارج القطاعات المقبولة أو الغير صناعية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Youcefi.R et autres, "l'évaluation de la mise à niveau des PME en Algérie ," le colloque international : evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi , l'investissement et la croissance économique,faculté des sciences économiques, commerciales, et sciences de gestion, Université de Sétif, Algérie,le 11 et 12 mars 2013.

المؤسسات 310 المقبولة ملفاتها في مرحلة التشخيص موزعة على القطاعات الاقتصادية حسب الجدول الأتي:

الجدول رقم(24): توزيع المؤسسات المقبولة ملفاتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة

قطاعات النشاط	عـــــدد المؤسسات	القطاع	عدد المؤسسات
الصناعات الغذائية	91	البلاستيك	25
الصناعات الميكانيـــة والمعدنية	56	النسيج والجلود	22
مواد البنـــاء/ الخشـــب/ الفلين	41	خدمات للصناعة	22
الكيمياء/ الصيدلة الورق	32	الكهرباء والالكترونيك	21

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Youcefi.R et autres, op.cit,

هذا التقسيم حسب القطاعات يشير أن قطاعات النسيج والجلود وخدمات الصناعة والكهرباء الالكترونيـــة، يواجهون صعوبات في تحقيق شروط قبول الاستفادة من المساعدة الماليـــة لصـــندوق الترقيـــة التنافســـية الصناعية، علما أن هذه القطاعات تحتوي على عدد مهم من المؤسسات.

2- مرحلة مخطط التأهيل:

منذ انطلاق البرنامج في 2001 إلى غاية أوت 2008، 160 مؤسسة فقط عرضة ملفاتها من اجل الاستفادة من المرحلة الثانية في عملية التأهيل وهي مرحلة وضع مخطط التأهيل

ويقسم عدد الملفات كمايلي:

الجدول رقم(25): طلبات الاستفادة من وضع مخطط تأهيل لبرنامج التأهيل الصناعي

وضعية الملفات	م/العمومية	م/خاصة	المجموع	ملاحظات
المعروضة	**95**	**65**	**160**	
المعالجة	**94**	**56**	**150**	**145 مقبولة لاستفادة من الاعانة المالية**
المؤسسة المستفيدة	**90**	**55**	**145**	**122 لمخطط التأهيل و 23 محددودة في دراسة التشخيص**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Youcefi.R et autres, op.cit

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) أن عدد الملفات المعروضة للاستفادة من هذه المرحلة يقارب نصف عدد الملفات المقبولة في مرحلة التشخيص وهو عدد ضئيل، وهذا راجع إلى طول مدة تكوين الملف خاصة متعلق علق بالحصول على شهادة الموافقة البنكية للحصول على القرض.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)

1- نسبة تقدم البرنامج:

منذ بداية البرنامج الفعلية في بداية 2011 وحتى نهاية 2015 يعني تقريبا حوالي اربع سنوات هناك 4666 مؤسسة سجلت نفسها في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحوالي نصف هذه الملفات قبلت للاستفادة من البرنامج الوطني.

و الجدول رقم (26) يوضح لنا **وضعية الملفات للمؤسسات طالبي الانضمام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الجدول رقم(26): وضعية الملفات للمؤسسات طالبي الانضمام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملفات الموضوعة	4666	%100
الملفات المؤهلة	2531	%54
الملفات الغير مؤهلة	1537	%33
الملفات المؤجلة	598	%13

المصدر: **من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 28, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l' industrie, et des mines ,Année 2015.P26

أما بالنسبة لتصنيف الملفات الموضوعة لدراسة حسب حجم المؤسسة فإنه الملاحظ ان اغلب هذه المؤسسات هي من نوع المؤسسات المصغرة بحوالي 1921 مؤسسة اي بالنسبة 41.17 % ، وهذا راجع لأن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر هي من المؤسسات المصغرة، تاليها المؤسسات الصغيرة بـــ 1860 أي 39.86 %.

ووزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (27): توزيع الملفات طالبي التأهيل حسب حجم المؤسسات

نوع المؤسسة (حجمها)	عدد الملفات
مؤسسات المصغرة	1921
مؤسسات صغيرة	1860
مؤسسات متوسطة	628
مؤسسات غير مصنفة	257
المجموع	4666

المصدر: **من إعداد الباحث بالاعتماد على:**

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 28, , op.cit.P26

2- تصنيف الملفات المؤهلة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

الجدول رقم(28): تصنيف المؤسسات المقبولة حسب القطاعات

القطاع	الملفات المقبولة	الملفات الغير مؤهلة	الملفات المؤجلة	المجموع	النسبة
الصناعة الغذائية	134	55	36	225	%5
البناء	1677	910	307	2894	%62
الصناعة	430	235	90	755	%16
الصيد	5	14	56	75	%2
الخدمات	180	206	74	460	%10
السياحة الفندقية	36	14	11	61	%1
النقل	63	33	17	113	%2
خدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال	5	4	0	9	%0
قطاعات اخرى	1	66	7	74	%2
الاجمالي	2531	1537	598	4666	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 28**, op.cit** P26

3- توزيع الطلبات حسب المقطعات الجهوية للوكالة:

الجدول رقم(29): توزيع الملفات حسب المقطعات الجهوية للوكالة

الوكالة	الملفات المؤهلة	الملفات الغير مؤهلة	المؤجلين	المجموع	النسبة
سطيف	945	557	127	1629	%35
الجزائر	648	275	166	1089	%23
عنابة	544	46	158	1162	%25
وهران	32	187	95	584	%13
غرداية	92	58	52	202	%4
المجموع	2531	1537	598	4666	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- Bulletin d'information statistique de la Pme N° 28 **op.cit** P :27

الملاحظ من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (29) أن نسبة الأغلب من الملفات المؤهلة تتمركز في ولايات الشمال وهذا لقرب هذه الوكالات من المناطق الصناعية وتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق.

خلاصة الفصل الثالث:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لمسار تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف المؤشرات المتعلقة بها خلال فترة الدراسة (2001-2015) وكذا برامج تأهيل يستخلص الباحث ما يلي:

- **بالنسبة للمبحث الأول:** يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدّد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترقيّتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إذ أنّ الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة، وهذا ما انعكس بالإيجاب على مختلف المؤشرات المتعلقة بها سواء من حيث توفير مناصب العمل أو عددها.
- **بالنسبة للمبحث الثاني:** يعتبر البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006) أول برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الصناعية الجزائرية بصفة عامة الصغيرة والمتوسطة أو حتى الكبيرة ، وتزامنا هذا البرنامج مع دخول المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي مراحل متقدمة لإمضاء عقد الشراكة الأوروجزائرية، وكذلك تزامنا مع البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي•.
- **بالنسبة للمبحث الثالث:** يعتبر البرنامج الوطني الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010) أول برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وتزامنا مع اقتراب البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي على الانتهاء، لكن البرنامج الوطني الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يلقى نجاحا في بدايته خاصة على مستوى تسيير هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية على تعديل البرنامج لاحقا وتعويضه ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة في إطار المخطط الخماسي (2010- 2014) .

• سوف يتم التطرق للبرنامج الأوربي EDPME بنوع من التفصيل في الفصل الرابع.

- **بالنسبة للمبحث الرابع:** يعتبر الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية الممول الرئيسي للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما نصت عليه المادة 71 من قانون المالية لسنة 2006 : انه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 124-302عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."حيث يقوم بتمويل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك المتعلقة بالمصاريف المرتبطة بدراسة الشعب والفروع ونشر المعلومات الاقتصادية.
لكن وبموجب قانون المالية لسنة 2015 الصادر في 31 ديسمبر 2014، وبجاء في المادة 118 منه انه يقفل حسابا التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية الاستثمار" والحساب رقم 107-302 الذي عنوانه " صندوق دعم الاستثمار". ويصبح عنوانه منذ ذلك الوقت فصاعدا " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية"
- **بالنسبة للمبحث الخامس:** تعتبرالكلفة الكلية للبرنامج 385.736.000.000دج والمقدرة بحوالي 4.5 مليار أورو في تلك الفترة مبلغ معتبر جدا، مقارنة بالبرنامج الممول من طرف الاتحاد الأوربي الذي تزامنا مع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعدما تعرضنا لآليات تمويل برامج التأهيل الوطنية سوف نقوم بتطرق في الفصل الرابع لتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج التي تدخل ضمن اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية.

الفصل الرابع

تقييم الدور التمويلي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامجي ED-PME / II PME

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الأول من دراستنا لأسباب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وخلصنا إلى أنه من أهم هذه الأسباب هو عقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي، هذه الشراكة التي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوربية في إطار منطقة التبادل الحر والتي بموجبها سوف يتم الإلغاء النهائي لرسوم الجمركية أمام أصناف واسعة من المنتجات الأوربية التي تستوردها الجزائر، وهذا بحلول سنة 2020 .

ومن هذا يرغم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على إعادة النظر في طرق الإدارة والتسيير وتحسين معرفتهم بالسوق وتقوية تنافسيتها المحلية والدولية.

ومن هذا كانت إحدى البنود الرئيسية لاتفاقية الشراكة الجزائرية هي المساعدات المالية المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوربي بهدف مساعدة ودعم الاقتصاد الجزائر للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لمواجهة الانفتاح الاقتصادي التي سوف تفرضه منطقة تبادل الحر. و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا جزء من النسيج الاقتصادي الجزائري، وبالتالي خصصت له مبالغ مالية في إطار برتوكالات التعاون المالي المخصص للجزائر **(MEDA I I - MEDA I)** وهذا من خلال برنامجين لتأهيلها وهما البرنامج الأول ED-PME (2000-2007) والثاني هو برنامج (2010-2014) **PME II**.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على مختلف آليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المسطرة في إطار الشراكة الأوروجزائرية .

ومن هذا تم تقسيم الفصل الرابع إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:الإطار العام لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2000-2007) ED-PME ؛**
- **المبحث الثاني: تقييم الحصيلة النهائية لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج EDPME؛**
- **المبحث الثالث: تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج دعم التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال PME II**

المبحث الأول:الإطار العام لتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةED-PME (2000-2007)

كما لاحظنا سابقا فإن برنامج MEDA يعتبر بمثابة الأداة المالية الأساسية لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، وفقا لما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام أو الشراكة الأورو جزائرية بصفة خاصة في إطار التعاون الثنائي * وبتالي فإن تمويل مختلف البرامج المسطرة في إطار اتفاقية الشراكة يكون من الميزانية المخصصة لبرنامجي MEDA، وبرامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحدى أهم المحاور وهذا بهدف مساعدة المؤسسات الجزائرية لمنافسة نظيرتها لدول الاتحاد الأوربي عند البدء بالإلغاء الجمركي النهائي في سنة 2020.

المطلب الأول: ماهية البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةED-PME

أولا- التعريف بالبرنامج

إن أول برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية هو برنامج EDPME (2000-2007) وهو يدخل ضمن برنامج MEDA I للفترة (1995-2000) المخصص للجزائر، والذي امتدت بعض البرامج في إطاره إلى غاية 2007/21/31 في الجزائر لعدة أسباب منها تأخر الجزائر توقيع عقد الشراكة إلى غاية سنة 2005.

وبرنامج MEDAI المخصص للجزائر كما اشرنا إليه في الجدول رقم (06)* ينقسم إلى ثلاث محاور أساسية:

- **تسهيل التعديل الهيكلي من أجل دعم التحول الاقتصادي؛**
- **تطوير القطاع الخاص؛**
- **تحسين وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي.**

والميزانية الاجمالية المخصصة للمحاور الثلاث قدرت بـــ 194 مليون اور

أما برنامج EDPME فهو يدخل ضمن برامج المحور الأول والذي خصص له 79% من إجمالي الميزانية اي 129 مليون أور ، وخصص لبرنامج EDPME نسبة 44.20 % أي ما يعادل 57 مليون أور من إجمالي الميزانية المخصصة للمحور الأول، وبنسبة 34.75 % من إجمالي الميزانية المخصصة لبرنامج MEDA I.

* انظر الصفحة رقم 17.
* انظر الصفحة رقم44

وهو برنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية، أطلق عليه برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Euro Développement PME، وحسب الاتفاقية المبرمة• بين الاتحاد الأوربي والحكومة الجزائرية فإنه يقوم بتسيير البرنامج اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، يشرف على البرنامج وحدة للتسيير تسمى Euro Développement تتكون من 25 خبير دائم (21 خبير جزائري و4 اوربيين).

ثانيا- محاور و أهداف البرنامج

1- محاور البرنامج: تتمثل محاور البرنامج الكبرى في النقاط التالية:

- **الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهذا من خلال المساعدة في القيام بالتشخيص الاستراتيجي والنشاطات المرتبطة بالتأهيل في المؤسسات وتنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لإطارات والمسيرين ورؤساء المؤسسات؛

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتدريب وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة، وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى معلومات عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

- **دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال وضع تسهيلات للتمويل البنكي للمؤسسات المعنية بوجود هيئات المساندة والمرافقة للمؤسسات مثل (FGAR)[1]؛
- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتنظيم ملتقيات لجمعية أرباب العمل والجمعيات المهنية والحرفية وغرف التجارة بهدف تهيئة وتحسين المحيط المؤسساتي[2].

• الاتفاقية رقم MED/1998/003-367 أنظر الملحق رقم (06.)

[1] Maatallah.M , **« Démographie des PME et leur impact sur l'évolution du tissu industriel** », mémoire de magister en sciences économiques, option : économie régional et urbaine appliqué, faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université d'Oran, Algérie, 2012/2013,P P : 57-58.

2 حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014، ص ص: 220-221.

2- أهداف البرنامج: تقسم أهداف البرنامج إلى هدف إجمالي وأهداف خاصة كمايلي:[1]

- **الهدف الإجمالي:** ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط لتساهم بجزء كبير ومهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

- **الأهداف الخاصة:** وتتمثل فيمايلي:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق باستثناء المؤسسات الناشطة في المجال التجاري؛
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بالاعتماد على المنشآت والمنظمات؛

ثالثا: الشرائح المستفيدة من البرنامج وشروط الاستفادة

يستفيد من البرنامج كل من:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة؛
- ✓ الهيئات المالية والمشرفين الخواص؛
- ✓ الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب على كل منهم أن تتوفر فيهم الشروط الآتية:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة: والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والخدمات التي لها علاقة بالصناعة، أي التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية:

الصناعة الميكانيكية، الصناعة الغذائية، الصيدلة والصناعة الكيميائية، مواد البناء، السلع المصـــنعة، صـــناعة الأحذية والجلود، الصناعة الالكترونية، الصناعة النسيجية وصناعة الألبسة؛

- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛

[1] نسيب أنفال، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 290.

- عدد العمال أكثر من 20 عامل دائما إلى 250 عامل ؛ إلى أنه لجنة تسيير البرنامج وضعت استثناء فيما يخص شرط عدد العمال فقد قبلت لبعض المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل والتي تنشط في المجال الصناعي والتي تحتاج إلى عدد عمال صغير، ونفس الشيء على المؤسسات التي توظف أكثر من 250 عامل والتي تنشط في المجال الصناعي والتي تعتمد على العامل بكثرة في نشاطها الإنتاجي[1].
- يجب أن يكون على الأقل 60 % من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن تكون المؤسسة مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20 % من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل (الباقي 80 % يمول من طرف الاتحاد الأوربي)؛

2- الهيئات المالية والمشرفين الخواص:

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار ورأس المال المخاطر، او كل أداة اختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى تتحصل هذه الهيئات على الدعم من طرف برنامج التأهيل يجب أن تقوم بتقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية، وتكون مطابقة للتشريعات والتنظيمات السارية المفعول، وأن تكون مسجلة على المستويين الجبائي والاجتماعي مع الالتزام بدفع 20 % من التكلفة الكلية والباقي 80 % يدفع من طرف الاتحاد الأوربي.

3- الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يضم هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية ودعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت الأشكال التالية:

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي؛
- الإدارات المركزية الاقتصادية؛
- الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غرف التجارة والصناعة؛

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privees en algerie des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final -Euro Développement PME - Décembre 2007,P:06.

- جمعيات أرباب العمل؛
- مراكز ومعاهد التكوين المتخصصة؛

المطلب الثاني:إجراءات عمل البرنامج الأوربي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED-PME

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب برنامج ED-PME:.

لقد صنفت اللجنة الأوربية لتسيير البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاثة أنواع:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة؛

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة النمو؛

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة امتياز أو تنافس.

وكل صنف من هذه المؤسسات تتميز بطبيعة قانونية و خصائص مالية و تسييرية لكل معينة وهذا ما سوف نوضحه في مايلي:

الجدول رقم(30) : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة

الطبيعة القانونية للمؤسسة	هي مؤسسات عائلية من نوع EURL (مؤسسات فردية)
الخصائص المالية للمؤسسة	رأس مالها مصدره تمويل داخلي من العائلة وأغلبها يعاني صعوبات مالية
تموقع المؤسسة في السوق	متموقعة في أسواق ذات قيمة مضافة ضعيفة.
رأي مسير المؤسسة تجاه عمليات التأهيل	ليس لها رؤية إستراتيجية تقبل على استثمارات تنموية جديدة مسير المؤسسة لا يفكر في مستقبل مؤسسته لديه توجه رفض أي يعتبر نفسه غير معني بالنسبة لنشاطات التأهيل، فهو مهتم بحل المشاكل اليومية فقط.

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privees en algerie des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final -Euro Développement PME - Décembre 2007,P :11.

الجدول رقم(31) : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة النمو

الطبيعة القانونية للمؤسسة	هي مؤسسات عائلية من نوع SNC أو Sarl (شركات ذات مسؤولية محدودة أو تضامن)
الخصائص المالية للمؤسسة	تعاني من صعوبات مالية مصادر التمويل ذاتية أو من العائلة أو قروض بنكية
تموقع المؤسسة في السوق	تعمل في السوق الجهوي والوطني ونادرا في السوق الخارجي وهذا النوع من المؤسسات تبحث في زيادة المبيعات والإيرادات
رأي مسير المؤسسة تجاه عمليات التأهيل	تتميز بغياب رؤية إستراتيجية للمسؤول وخطة للتنمية رؤساء هذا النوع من المؤسسات مقتنعين بأن هذه الوضعية لن تستمر ويجب التحضيري للتغير، إلا أن لديهم صورة انتهازية فهم لا يؤكدون انضمامهم لبرنامج التأهيل، أو ينسحبون أحيانا بعد عملية التشخيص أو بعد أول نشاط تأهيلي

المصدر: **Programme D'appui aux Pme/pmi privees en algerie des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final -Euro Développement PME - Décembre 2007,P12

الجدول رقم(32) : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة امتياز أو تنافس

الطبيعة القانونية للمؤسسة	هي مؤسسات من نوع SNC أو Sarl أو Spa (شركات ذات مسؤولية محدودة أو تضامن أو مساهمة)
الخصائص المالية للمؤسسة	تعرف بوضعية مالية مرضية تعتمد على التمويل المصرفي وعلى المستثمرين الآخرين
تموقع المؤسسة في السوق	تنظيمها وتسييرها حديث، تبحث دوما عن تنمية نصيبها في السوق المحلية والحصول على شركات في نفس الوقت أو إلى التصدير، نوعية منتجاتها وتنافسيتها تضعها في مستوى المساواة مع الشركات المشابهة لها في الخارج
رأي مسير المؤسسة تجاه عمليات التأهيل	مسؤول المؤسسة هنا تكون لديه رؤية إستراتيجية واضحة رؤساء هذا النوع من المؤسسات لديهم سلوك إداري وتقني داخل مؤسساتهم أما بالنسبة للتأهيل، فا لإنخراط قوي وسريع ومتجدد، كما أنه موجه للتطوير والتنويع والبحث عن شركاء وكذا غزو أسواق جديدة.

المصدر: **Programme D'appui aux Pme/pmi privees en algerie des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final -Euro Développement PME - Décembre 2007,P13

ثانيا- التشخيص الإستراتيجي في برنامج حسب برنامج ED-PME[1] :إن التشخيص الاستراتيجي الذي ينفذه خبراء البرنامج يتحقق من خلال مستويين، الأول عبارة عن تحليل موجز لمختلف وظائف المؤسسة (المالية، الإنتاج، الموارد البشرية، التموين و التسويق...)، بحيث يسمح هذا التحليل باكتشاف مختلف النقائص. و المستوى الثاني عبارة عن تشخيص استراتيجي من خلال تحديد نقاط قوة و ضعف المؤسسة على المستوى الداخلي و تهديدات و فرص المحيط على المستوى الخارجي و في المدى المتوسط و الطويل. فتحليل القوى الكامنة للموارد الداخلية للمؤسسة (التشخيص الداخلي) يسمح بإظهار نقاط قوتها و ضعفها و فهم جيد للتسيير الداخلي للمؤسسة، و هذا التشخيص لا بد أن ينسق مع التشخيص الخارجي (الفرص و المخاطر).

- و للإشارة فإن كلا التشخيصين يتحققان دون الحكم المسبق للمشاكل المعروضة من طرف رئيس المؤسسة و التي تسببها نقاط الضعف غير المصححة و نقاط القوة غير المستغلة أو لغياب رد الفعل على التهديدات الخارجية أو سوء تقدير لفرص المحيط.

- و تتمثل نتيجة التشخيص على شكل توصيات تتعلق من جهة بإجراءات التأهيل الضرورية و المتمثلة في إعطاء المؤسسة مختلف الوسائل التصحيحية لمواجهة المنافسة الخارجية، و من جهة أخرى تتعلق بشروط تحقيق مخطط التطوير الإستراتيجي للمؤسسة.

- و للعلم فإنه لا توجد فترة قياسية للتشخيص فهي تتعلق بعدة خصائص كحجم المؤسسة، التنوع في الأنشطة و المنتوج، التقنية المستعملة بسيطة أو معقدة، طرق التوزيع وحيدة أو متعددة، و حجم المشاكل الموجودة خلال فترة الزيارة. حيث تمتد الفترة في المتوسط من 5 أيام إلى 20 يوم و من المستحب أن يتم التشخيص في فترة قصيرة و تصل إلى نتائج و توصيات ملموسة و فعالة في المدى القصير و قادرة عل الاستغلال السريع و تحقق تنافسية للمؤسسة.

و هناك ثلاث أنواع من التشخيص:

- تشخيص قصير و يتم في فترة تمتد من 3 إلى 4 أيام، و يقوم به خبير جزائري لمؤسسة صغيرة تتكون من 10 إلى 30 عامل.

- تشخيص طويل و يتم في حوالي أسبوع يقوم به خبيرين جزائري و أوروبي و الذي يتمحور أساسا على الجوانب التجارية، التسويقية، التقنية و الإستراتيجية لتطوير المؤسسة.

[1] نزعي عز الدين، وأخرون، **تحليل وتقييم برنامج ميدا على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الخاصة الجزائرية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، كلية بغداد للعلوم الجامعة، العدد: 47، 2016، ص:

- تشخيص معمق و يتم في حوالي 12 يوم، و ذلك من طرف خبيرين جزائري و أوروبي و يتم على مرحلتين و هو يخص المؤسسات الأكبر و التي تمتلك أنشطة أكثر تعقيدا.

المطلب الثالث: الإطار المالي للبرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةED-PME

أولا: تحليل عام لميزانية برنامج ED-PME

كما لاحظنا سابقا فإن إجمالي الميزانية المخصصة لتمويل برنامج MEDA I 164 مليون أورو أضيفة لها ميزانية إضافية سنة 2000 تقدر بـــ 30.2 مليونأور يصبح الإجمالي 194 مليون أورو[1*]، وهذه الميزانية قسمة بدورها لثلاث مجالات رئيسية وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي:

[1] Partenariat Euro-Med, **« Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004 » P :15**

[*] انظر الملحق رقم(05) **: يوضح توزيع الميزانية التفصيلية لبرنامج MEDA I على مختلف القطاعات**

الجدول رقم(33): توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I للجزائر على مختلف القطاعات

الوحدة: مليون أورو

المجال	المبلغ	النسبة
1- دعم التحول الاقتصادي	129	%66.45
تخفيضات على الفوائد المقدمة للقطاع الصناعي من طرف بنك (BEI)	10.75	%5.5
دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	57	%29.50
تعديل البنية التحتية الصناعية	38	%19.60
تطوير وعصرنة القطاع المالي	23.25	%11.85
2- تسهيل التعديل الهيكلي	30	%15.55
تسهيل التعديل الهيكلي	30	%15.55
3- تحسين وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي	35.2	%18.10
دعم جمعيات التنمية	5	%2.57
دعم لتطوير قطاع البريد و الاتصالات والمنظومة الاعلامية	17	%8.75
إعانات لصحافيين ووسائل الإعلام	5	% 2.57
عصرنة جهاز الشرطة	8.2	% 4.22
المجموع 1+2+3	194	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004,P :17.**
- **Rapport annuel du programme Meda, La commission au conseil et au parlement européen, commission des communautés européennes, Bruxelles, Belgique,2001, P : 47.**

و تقدر إجمالي ميزانية للبرنامج بـــ 62.9 مليون اورو، يساهم الاتحاد الأوربي بـــــ 57 مليـــون أورو أمـــا وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تســـاهم بـــــ 3.4 مليـــون اورو امـــا مســـاهمة المؤسسات الجزائرية تقدر بـــ 2.5 مليون اورو[1]، أي ان الاتحاد الأوربي يمول البرنامج بنســـبة تقـــدر بـــــ 90.62 **%.**

[1]Délégation de la Commission européenne en Algérie, **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, http://www.deldza.ec.europa.eu. **CE Rapport 2008 int_ext (R).pdf P :15.**

ثانيا: أشكال المساعدة المالية للبرنامج ونسب تمويله

يحتوى البرنامج الأوربي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **EDPME على** ثلاثة أشكال من المساعدات المالية وهي[1]:

1- **مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (volet 1)**: موجهة للتشخيص تبعا لإجراءات برنامج التأهيل، مرافقة البنك من أجل الحصول على قروض الاستثمار، التكوين، المعرفة والمساعدة على البحث عن شركاء.

2- مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(volet 2):

وهذا من خلال توفير الخبراء والمستشارين، التكوين، المساعدة في أحدث وسائل الاقتراض المتطورة، ولقد وضع البرنامج في متناول هذا النوع من المؤسسات صندوق ضمان للمساعدة المالية في مخطط تأهيلها وتقليل نسب مخاطرة البنوك في تمويل استثماراتها.

3- **مساعدات للهياكل الوسيطة ولخدمات الدعم العمومي والخاص (volet 3) (المحيط الخارجي للمؤسسة:**

ويكون ذلك من خلال تعزيز طاقات الجمعيات المهنية والحرفية وأرباب الأعمال.

وللإشارة فإن هذه المساعدات تركز أكثر على المساعدات الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (volet 1) والتي يتحمل فيها البرنامج نسبة 80% والباقي 20% تتحملها المؤسسات المستفيدة سواء تعلق الأمر بالدراسة التشخيصية أو إجراءات التأهيل الأخرى.

المطلب الرابع: العراقيل التي واجهة البرنامج

لقد تعرض البرنامج إلى جملة من العراقيل تمثلت في[2]:

1- **التأخر في الانطلاق:** لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية على البرنامج ED/PME في شهر جويلية من سنة 1998، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000، حيث كان على اتصال بـ 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا ولم يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002، بالإضافة إلى ذلك، تعاقب إدارتين لتسيير البرنامج خلال هذه المدة وإذ قرب أن يحكم عليه بالفشل إلى أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم البرنامج، ووصلت إلا أن هذا الهدف (3 بالمائة من مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة) لا يمكن

1 وافية تجاني ، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأوروجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، الجزائر، 2015-2016، ص: 166.

2 سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص 137-138.

الوصول إليه وحددت هدف 400 مؤسسة فقط، ويندرج ضمنه هدفا سنويا وهو الوصول إلى مابين 80-120 مؤسسة، وإلا فإن هذا البرنامج يعتبر فاشلا غير قابل للتطبيق، وفي شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 مؤسسة، وهذا كان حافزا لانطلاق البرنامج مجددا في تنفيذ نشاطاته بشكل حسن، وأخيرا وصلوا إلى نحو 435 مؤسسة في أفريل 2007، كما أن تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) كان له أثر سلبي على البرنامج.

2- **عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات:** إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسسية فعالة ومكثفة، حيث أن أغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني (اتفاق الشراكة الأوروجزائري، والانضمام المرتقب لـ OMC) لإنشاء منطقة تبادل حر.

3- **عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها: لا تكفي** إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف و تحسيس مؤسستنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة اقتناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

المبحث الثاني: تقييم الحصيلة النهائية لتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ED-PME

لقد قامت اللجنة الأوربية المكلفة بتسيير البرنامج في نهاية المدة المحددة للبرنامج بإعطاء تقرير مفصل حول نتائج التي توصل إليه البرنامج منذ انطلاقه. ومن هذا فلقد اعتمدنا في تحليلنا لحصيلة البرنامج الأوربي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. على تقرير اللجنة الأوربية الصادر في ديسمبر 2007.

وقد قسمت اللجنة الأوربية حصيلة البرنامج حسب الفئات التي وجهت لها المساعدات المالية للبرنامج والمذكورة أعلاه أي:

- ✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة؛**
- ✓ **الهيئات المالية والمشرفين الخواص؛**
- ✓ **الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المطلب الأول: نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المحيط الداخلي للمؤسسات)

إن القائمين على **البرنامج الأوربي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** قد وضعوا هدفا في بداية البرنامج وهو تأهيل 3000 مؤسسة خلال مدة عمل البرنامج اي من 2000 -2007، إلى أن النتائج في الواقع وحسب تقارير اللجنة الأوربية لم تتوصل الى هذه النتيجة.

حيث أن من شروط التي يجب أن تستوفيها المؤسسات للإستفادة من مزايا البرنامج هو أن تكون تستوفي الشروط القانونية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

وتكون تشغل 20 عامل وأكثر وتنشط في المجال الصناعي وتابعة للقطاع الخاص.

وحسب الإحصائيات التي تحصلت عليها اللجنة الأوربية لعام 2005-2006 من الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية (CNAS) ووزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية كانت كالأتي[1]:

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في القطاع الصناعي هو 50700 ؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مواد البناء 900[2]؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مجال خدمات الصناعية 14200.
- المجموع 65800 مؤسسة.
- المؤسسات التي تشغل 20 عامل وأكثر تمثل 3.3% من اجمالي المؤسسات المعنية بعملية التأهيل في إطار البرنامج.

إذن لدينا 2150 مؤسسة تستوفي شروط للالتحاق بالبارنامج، وهذا العدد من المؤسسات لم يصل إلى 3000 مؤسسة التي ترغب اللجنة الأوربية الوصل لها.

أولا: تقييم نتائج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل التأهيل:

حتى نهاية عمل البرنامج تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابع للقطاع الخاص بطلبات التأهيل سواء في إطار التشخيص الشامل (الطريقة الكلاسيكية) أو التشخيص الأولي (المقاربة الجديدة).

لكن ليس كل المؤسسات تقدمت بطلبات التأهيل التي أنهت كل مراحل عملية التأهيل وهذا ما سوف نبينه من خلال الجدول رقم (34):

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 6

[2] حسب الاحصائيات لسنة 2006 فإن عدد المؤسسات الناشطة في مواد البناء هو 6369 لكن تم اختيار من طرف اللجنة الأوربية 900 مؤسسة فقط

الجدول رقم (34): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل التأهيل

المرحلة	العدد	النسبة
المؤسسات التي قدمت طلبات	685	%100
المؤسسات التي رفضت دخول في مراحل التأهيل ولم تتعدى مرحلة التشخيص	61	%9
المؤسسات التي انسحبت بعد مرحلة التشخيص الأولي	179	%26
المؤسسات التي أكملت جميع مراحل التأهيل	445	%65

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre**,**op.cit**,P:21

الشكل رقم(09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل التأهيل

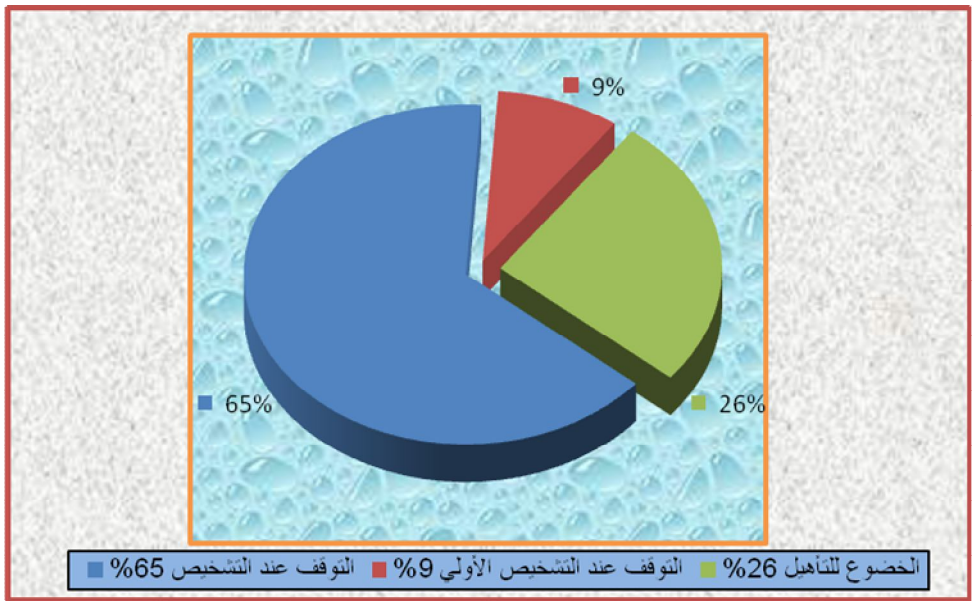

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على:الجدول رقم (34)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(34) وتمثيله البياني المبين أعلاه أنه هناك 35 % من المؤسسات من إجمالي 385 مؤسسة التي قامت بتقديم طلبات لتأهيل لم تكمل جميع مراحل التأهيل سواء التي رفضت الدخول في مراحل التأهيل أو التي انسحبت في المرحلة الأولى وهي مرحلة التشخيص الأولي.

وأرجعت وحدة تسيير البرنامج الأسباب الكبرى التي دفعت تلك المؤسسات لتوقيف عملية التأهيل إلى ثلاث نقاط أساسية:

- عدم رغبة أصحاب المؤسسات في مواصلة عملية التأهيل؛
- لا توجد محاور ملائمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدء عملية التأهيل؛
- الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات.

أما 445 مؤسسة التي خضعت لجميع مراحل التأهيل والتي تمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات التي قدمت طلب لتأهيل في إطار البرنامج، فهي تمثل نسبة 21 % من إجمالي المؤسسات الصناعية لتلك الفترة والتي تستطيع الانضمام للبرنامج. وهي نسبة معتبرة كون انه في تلك الفترة هناك بالتوازي مع هذا البرنامج كان هناك البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي والذي تطرقنا إليه في الفصل الثالث.

والتي نجد تقريبا نفس شروط للاستفادة المؤسسات من البرنامج إلا ان البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي كان يقبل انخراط حتى المؤسسات التي تشغل أكثر من 250 عامل.

ثانيا: تحليل و تقيم نتائج المؤسسات المؤهلة في إطار برنامج ED-PME

1- توزيع تعداد المؤسسات المؤهلة في البرنامج خلال الفترة 2002-2007

خلال فترة عمل البرنامج منذ البداية الفعلية في سنة 2002 إلى غاية 2007 كان إلتحاق واستفادة المؤسسات من مختلف عمليات التأهيل في وتيرة تصاعدية من سنة إلى أخرى حيث كما ذكرنا سابقا استفادة 445 مؤسسة من 896 عملية تأهيل والشكل رقم (10) يوضح لنا توزيع عمليات التأهيل خلال فترة عمل البرنامج.

الشكل رقم(10): توزيع 896 عملية تأهيل خلال الفترة (2002-2007)

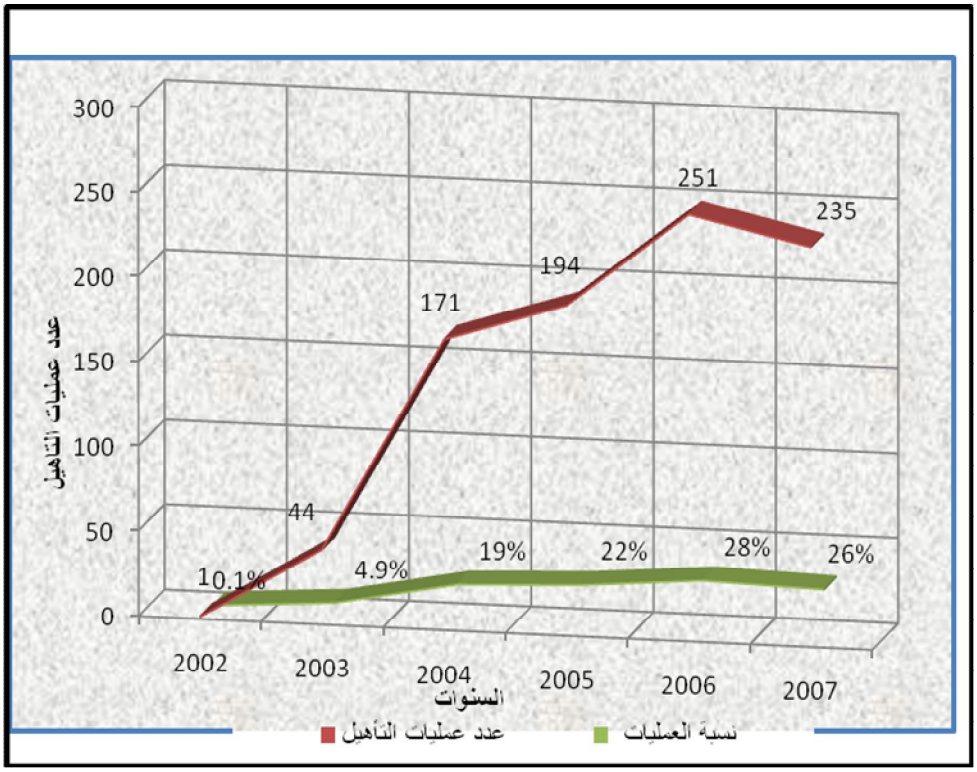

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre**,**op.cit**,p:27

نلاحظ من خلال الشكل رقم(10) أن عدد عمليات التأهيل المختلفة التي استفادت المؤسسات في إطار البرنامج كان عددها في وتيرة تصاعدية من سنة إلى أخرى، فالملاحظ ان في سنة 2002 وهو تاريخ الإنطلاقة الفعلية للبرنامج كانت هناك عملية تأهيل واحدة، ومع نهاية 2003 وبداية 2004 نلاحظ تزايدا عمليات التأهيل إلى أكثر من 44 عملية وهذا راجع لتنصيب مكاتب خلايا التأهيل التابعين للجنة تسيير البرنامج[1].

أما في لفترة الممتدة مابين 2004 إلى 2005 فنلاحظ إرتفاع ملحوظ جدا لعمليات التأهيل حيث بلغت أكثر من 365 عملية خلال هذه الفترة وهذا راجع الإدارية للبرنامج واعتماد أجهزة جديدة.

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 27

وخلال الفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 31 جويلة 2007 وهو تاريخ توقف البرنامج *
فقد بلغ عدد عمليات التأهيل ذروته وقدر بـ 486 عملية وهذا راجع بدرجة كبيرة لدخول اتفاقية الأورجزائرية حيز التنفيذ.

2- تحليل و تقيم نتائج البرنامج للمؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط:

إن إجمالي المؤسسات التي خضعت لجميع مراحل التأهيل والتي تقدر ب445 مؤسسة تشمل مختلف القطاعات الصناعية التي تقبل ملفاتها وفق شروط لجنة تسيير البرنامج وهي موزعة حسب الشكل رقم (11):

الشكل رقم(11) : توزيع المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط

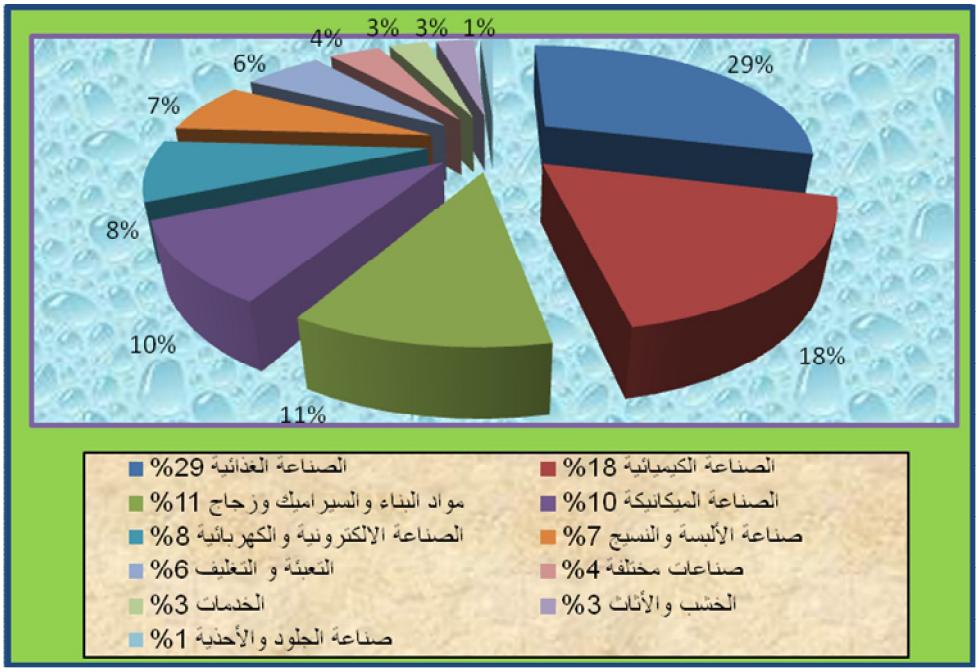

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre**,**op.cit**,p: 22

من خلال الشكل رقم(11) نلاحظ أنه هناك أربع قطاعات حيوية هي أكثر استفادة من جميع مراحل التأهيل وهي:

(الصناعات الغذائية – الصناعات الكيميائية – مواد البناء والسيراميك والزجاج - الصناعات الميكانيكية والمعدنية) بإجمالي 303 مؤسسة وهي أكثر المؤسسات تواجدا في الأسواق، وقد أرجعت لجنة تسيير البرنامج أسباب هذا إلى جملة من الأسباب[1]:

* للإشارة فالبرنامج توقف قبل تاريخ المحدد وهو 31 ديسمبر 2007.

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 22

- ✓ في الأربع قطاعات سابقة الذكر وجدت اللجنة رؤساء المؤسسات الأكثر ديناميكية؛
- ✓ الصناعات الغذائية ومواد البناء تعبر عن تلبية المتزايدة لطلب من جانب السوق والحاجة لمنتجات ذات نوعية جيدة؛
- ✓ الصناعات الميكانكية والمعدنية استفادة من الأسواق التي تم فيها التعاقد مع الخارج.

3- تحليل و تقيم نتائج البرنامج للمؤسسات المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل:

كما تطرقنا في الجزء النظري من المذكرة فإن المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمر بأربع مراحل وأهم مرحلة هي مرحلة التشخيص الأولي أو ما يسمى بالتشخيص الاستراتيجي والذي بدوره يتكون من مجموعة من النشاطات.

وحسب نتائج البرنامج الأوربي فإن 445 مؤسسة التي أكملت الأربع مراحل المكونة للمسار الاستراتيجي لتأهيل استفادة في مرحلة التشخيص الاستراتيجي من 896 اجراء لتأهيل لمختلف أنشطة التأهيل.

والشكل رقم(12) يوضح لنا التوزيع الكلي للمؤسسات المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل التي استفادت منها:

الشكل رقم(12): توزيع المؤسسات المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل التي استفادة منها

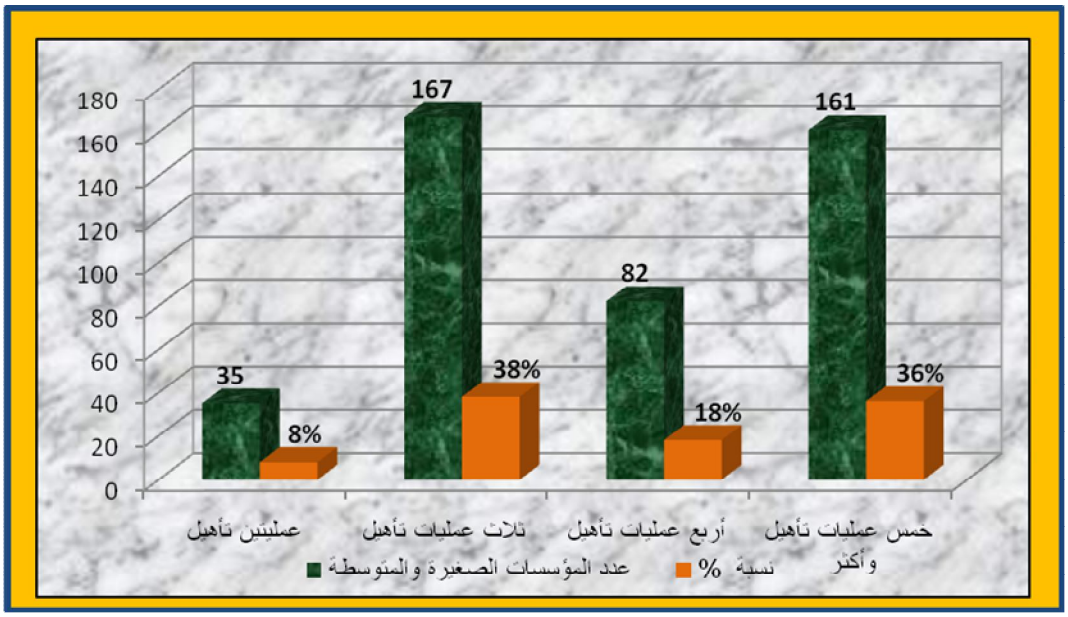

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre**,**op.cit**,p: 21

الملاحظ من خلال الشكل رقم (12) أنا 35 مؤسسة فقط من المؤسسات التي أكملت جميع مراحل التأهيل استفادة من عمليتين فقط لتأهيل، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمؤسسات التي أكملت جميع مراحل التأهيل والتي يقدر عددها 410 مؤسسة والتي قامت بأكثر من عمليتين وهذا يشير إلى[1]:

- ✓ كل الهذه المؤسسات مهتمة بالتأهيل والدليل على ذلك أنها أكملت جميع مراحل التأهيل ولم تنسحب في مرحلة التشخيص؛
- ✓ باتالي رغبة هذه المؤسسات في تطور من خلال انهاء جميع مراحل التأهيل؛

إن الشكل رقم (12) يوضح عمليات التأهيل التي استفادت منهم المؤسسات في إطار برنامج ED-PME، دون الأخذ بعين الاعتبار عمليات التأهيل المعتمدة من طرف المؤسسات في حد ذاتها بالاستعانة أو بدون الاستعانة بالخبرة الخارجية.

4- تحليل و تقيم نتائج البرنامج للمؤسسات المؤهلة حسب نوع عمليات التأهيل:

لقد قامة لجنة تسيير البرنامج بتفصيل نتائج البرنامج فيما يخص توزيع عمليات التأهيل التي قدر عددها بـــ 896 عملية التي استفادة منها 445 مؤسسة، والشكل رقم (13) يوضح لنا تقسيم عمليات التأهيل حسب نوع العملية:

الشكل رقم(13) : نسب ومكونات 896 عملية تأهيل لـــ445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب نوع العملية

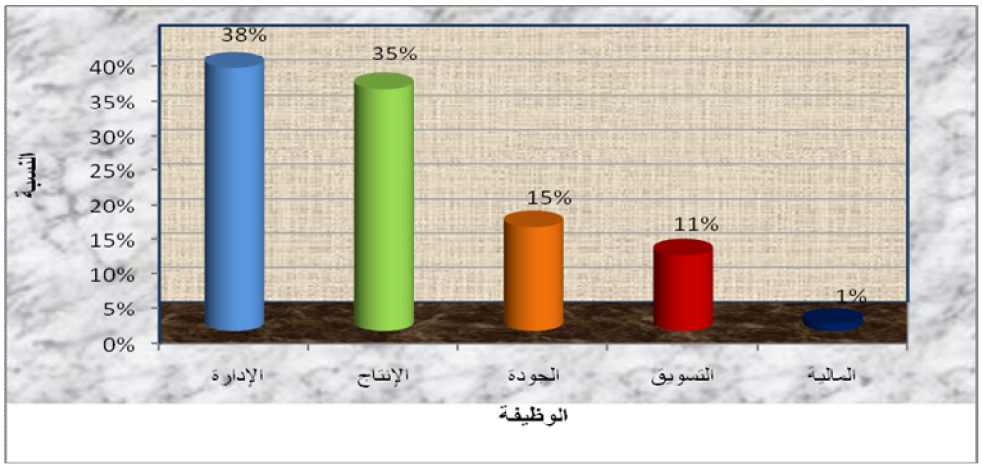

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,op.cit,p:23

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 22

نلاحظ من خلال الشكل رقم (13) أن مكونات عمليات التأهيل تنقسم إلى خمس عمليات رئيسية وهي عمليات تمس الوظائف الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية.

وسوف نقوم بتحليل هذه العمليات بتفصيل:

3-1 **عمليات التأهيل المتعلقة بإدارة وتسيير المؤسسة**: والملاحظ ان عدد هذه الاجراءات يقدر بـــ 340 عملية من أصل 896 عملية تأهيل أي بنسبة 38% والهدف من تأهيل وضيفة تسيير داخل المؤسسة هو تحضير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتقال من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث وهذا من خلال وضع ثلاث أهداف رئسية والتي هي بدورها تندرج معها مجموعة من الأهداف وهي:

3-1-1 بالنسبة لمخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة[1]:

- ✓ هيكلة وتنظيم المؤسسة؛
- ✓ إعداد شكل جديد للحوكمة؛
- ✓ التحضير للحصول على شهادة الجودة ISO 9001نسخة سنة 2000؛

وضع نظام لمعلومات التسيير.

3-1-2 بالنسبة لمخطط لتسيير الاستراتيجي: فيتمثل في:

- ✓ وضع إستراتجية لتطوير؛
- ✓ توجيه إختيارات الاستثمارات والتكنولوجيا.

بالنسبة لمخطط تسيير الموارد البشرية فيتمثل في عنصرين:

- ✓ المرافقة في إختيار الموظفين الجدد ذو الكفاءات العالية؛
- ✓ وضع أدوات وأسس في تسيير وتطوير عمال المؤسسة.

3-2 **عمليات التأهيل المتعلقة بالإنتاج:** والملاحظ ان عدد هذه الإجراءات يقدر بـــ 314 عملية من أصل 896 عملية تأهيل أي بنسبة 35%، والهدف منها تقييم وتحسين إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع ثلاثة مخططات رئيسية وهي[2]:

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 24

[2] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 24

3-2-1 بالنسبة لمخطط تسيير الانتاج يتمثل في:

- ✓ يتمثل في إدخال تقنيات حديثة في تسيير وتخطيط الإنتاج الصناعي من خلال الآلات والمواد الأولية...
- ✓ تطوير وتنويع القدرات الإبتكارية.

3-2-2 بالنسبة لمخطط تكلفة الإنتاج:

- ✓ وضع الطرق الحديثة للحساب تكلفة الملائمة لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إدخال أسس لمرقبة التسيير وجدول القيادة.

3-32 بالنسبة لمخطط الصيانة:

- ✓ وضع نظام صيانة وقائي؛
- ✓ وضع طرق حديثة في تسيير المخزون والمسترجعات.

3-3 **عمليات التأهيل المتعلقة بالتسويق**: والملاحظ أن عدد هذه الإجراءات يقدر بـــ 99 عملية من أصل 896 عملية تأهيل أي بنسبة 11%، والهدف من هذه العمليات إدخال مختلف التقنيات التسويق الحديثة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بعدين التسويق العملي والتسويق الاستراتيجي.

3-3-1 بالنسبة لمخطط التسويق العملي[1]:

- ✓ وضع قاعدة أساسية لتسويق تتكيف مع المحيط الخارجي للمؤسسة خاصة السوق وتوفير أدوات ووسائل لإعلام؛
- ✓ تحسين المعرفة لمختلف حاجيات السوق من خلال تنفيذ اختبار ثنائية (منتج / والمستهلك) وهذا ضروري لإعطاء منتوج مناسب؛
- ✓ تحسين مهارات الموارد البشرية الذين يعملون في الوظيفة التسويقية.

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 25

3-3-2 بالنسبة لمخطط التسويق الاستراتيجي:

- ✓ توجيه وتركيز الجهود التسويقية للمؤسسة من خلال التدريب على وضع مخطط تسويقي وإستراتيجية تسويقية.
- ✓ مرافقة المؤسسات على إدراك وتطبيق اليقظة التسويقية تسمح لها بتطوير مع متطلبات الأسواق والمحيط.

3-4 عمليات التأهيل المتعلقة بالجودة : وهي تهدف إلى ثلاثة محاور:

3-4-1 بالنسبة لمخطط الحصول على شهادة ISO 9001انسخة سنة 2000[1]:

- ✓ وضع هيكل تنظيمي للمؤسسة؛
- ✓ تعزيز الجودة في المؤسسة؛

3-4-2 بالنسبة لمخطط الحصول على شهادة العلامة CE و ISO22000:

- ✓ دخول أسواق جديدة وخاصة التصدير؛
- ✓ امتلاك ميزة تنافسية.

3-4-3 بالنسبة لمخطط GMP/BPF:

- ✓ من خلا مطابقة المؤسسات على معايير الجودة لكل قطاع.

3-5 عمليات التأهيل المتعلقة بالوظيفة المالية والمحاسبية:

ويقدر عدد العمليات المتعلق بالوظيفة المالية بـــ 9 عمليات والهدف منه تحسين إجراءات التسيير المالي ووضع أسس المحاسبة التحليلية.

5- تحليل و تقيم نتائج البرنامج للمؤسسات المؤهلة حسب الطابع القانوني:

إن الطابع القانوني للمؤسسات المؤهلة في إطار البرنامج والتي يقدر عددها 445 مؤسسة، توزع وفق أربع تصنيفات قانونية وهي: مؤسسات فردية و شركات تضامن و شركات ذات مسؤلية محدودة وشركات مساهمة، والشكل رقم(14) يوضح لنا نسبة كل تصنيف من إجمالي المؤسسات المؤهلة.

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 25

الشكل رقم(14): توزيع المؤسسات المؤهلة وفق طابعها القانوني

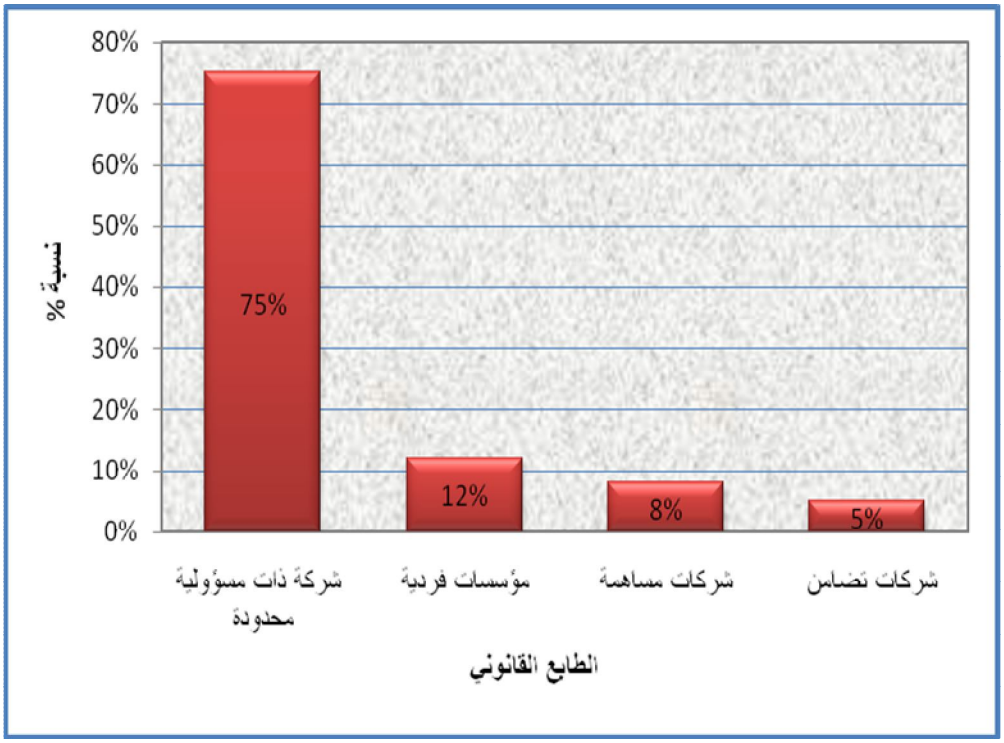

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,op.cit,p:28

من خلال الشكل رقم(14) يتضح لنا 92 % من المؤسسات التي استفادة من برنامج التأهيل (ما يقارب 409 مؤسسة)هي شركات أشخاص وهو شكل القانوني الذي يتلاءم مع الخصائص المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الشكل القانوني الغالب على جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

6- تحليل و تقيم نتائج البرنامج للمؤسسات المؤهلة حسب عدد العمال :

إن المؤسسات المؤهلة في إطار البرنامج تتخلف من حيث عدد العمال في كل مؤسسة ولقد قسمت لجنة تسيير البرنامج إلى أربع فئات مختلفة وهذا حسب الشكل رقم(15):

الشكل رقم(15): توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد العمال

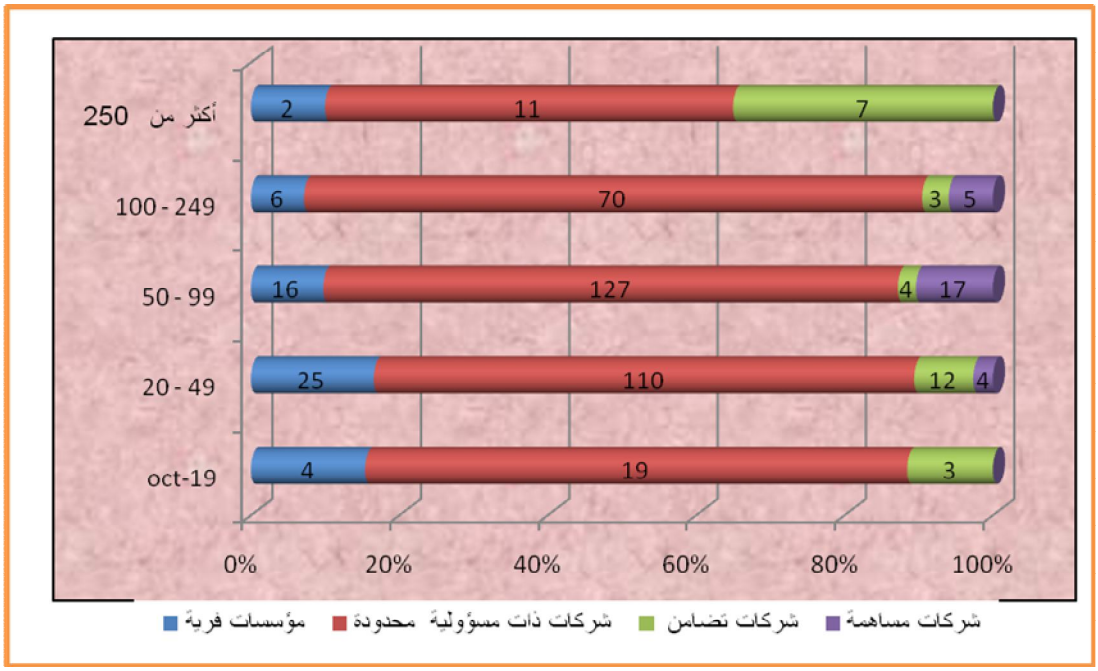

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,op.cit**,p:29

من خلال الشكل رقم(15) نلاحظ أن 91 % من المؤسسات المؤهلة (ما يقارب 405 مؤسسة) تشغل مابين 20 إلى 249 عامل وهي من الشروط الأساسية لقبول المؤسسات في البرنامج إلى انه هناك استثناءات كما ذكرنا سابقا في شروط إلتحاق المؤسسات بالبرنامج فيما يخص المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل والتي تنشط في المجال الصناعي ولا تحتاج إلى يد عاملة كبيرة، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من 250 عامل والتي نشط كذلك في المجال الصناعي.

7- تحليل و تقيم نتائج البرنامج للمؤسسات المؤهلة حسب المنطقة الجغرافية:

لقد استفاد من برنامج التأهيل 445 مؤسسة من مختلف ولاية الوطن والشكل رقم (16) يبن توزيع هذه المؤسسات عبر مختلف مناطق الوطن:

الشكل رقم (16): توزيع المؤسسات المؤهلة حسب المنطقة الجغرافية

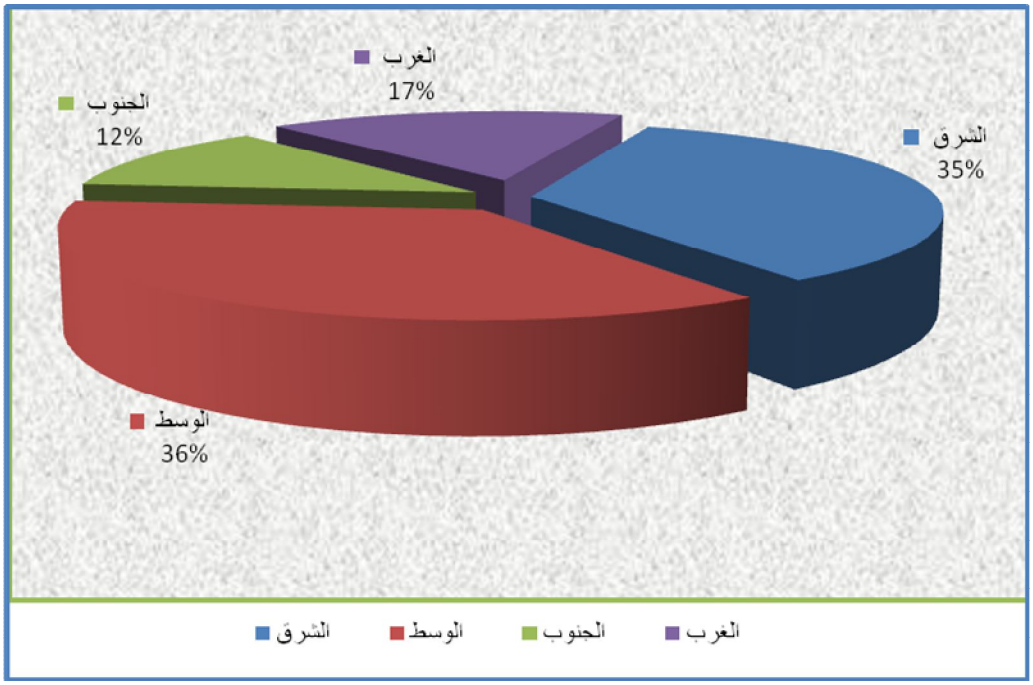

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,op.cit,p:29

إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية موجودة في ولايات الوسط والغرب وهذا حسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم في نشرياتها الخاصة، وهذا ما يفسر استفادة هاتين المنطقتين من برامج التأهيل أكثر من غيرهما حيث يقدر إجمالي المؤسسات المستفيدة في وسط البلاد بـ 160 مؤسسة مؤهلة ويليها 156 مؤسسة مؤهلة ففي غرب البلاد ونلاحظ ان المؤسسات الموجودة في ولايات الجنوب لم تستفد بكثرة من البرنامج حيث يقدر عددها بـ 54 مؤسسة مؤهلة فقط وهذا راجع بدرجة الأولى إلى وجود قطب

واحد للجنة تسيير البرنامج بغرداية والتي تستطيع مؤسسات الولاية الاتصال به للانخراط في البرنامج والذي يعتبر بعيد على العديد من مؤسسات منطقة الجنوب الشاسع.

ثالثا: تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج

- ✓ كما ذكرنا سابقا تقدر إجمالي ميزانية البرنامج بـ62.9 مليون أور من أجل القيام بمختلف عناصر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تأهيل المحيط الداخلي، الهيئات المالية والمشرفين الخواص، الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

وشكل رقم (17) يبين لنا توزيع الميزانية المنفقة على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة في إطار البرنامج:

الشكل رقم(17): توزيع الميزانية المنفقة في إطار البرنامج ED-PME على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

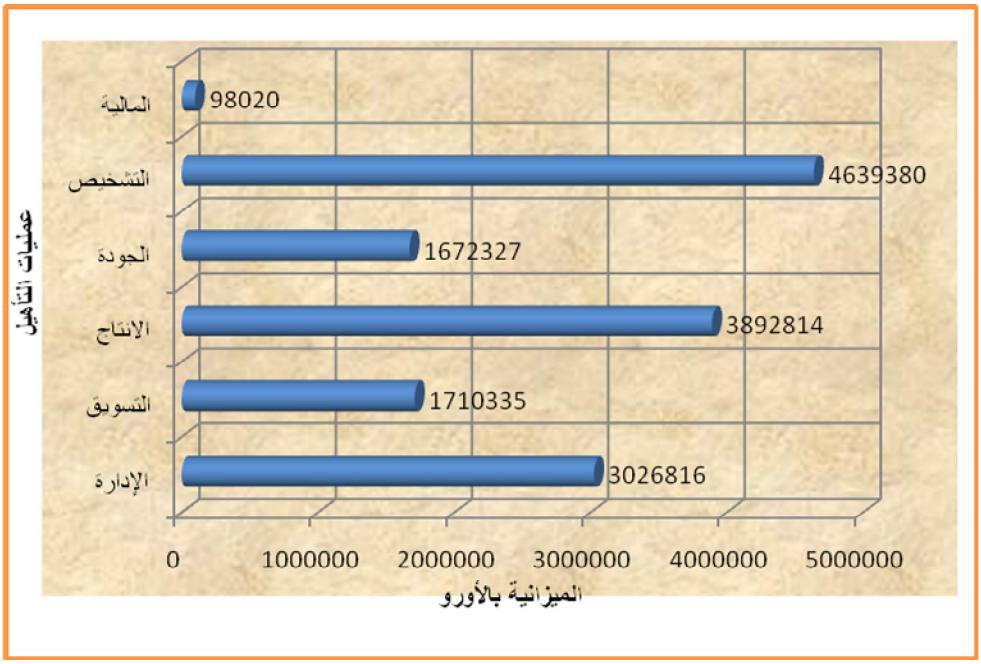

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,op.cit,p:27

إن إجمالي الميزانية المنفقة على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي تقدر بحوالي 15.4 مليون أورو أي بنسبة 24.5 % من إجمالي ميزانية البرنامج* وبهذا فأول ملاحظة نلاحظها أن ميزانية البرنامج استهلك منها ربع فقط في الشق المتعلق بتأهيل المحيط الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

- البداية غير الجيدة للبرنامج وتغيير لجنة تسيير البرنامج سنة 2004 ؛
- إن من شروط التي يجب أن تستوفيها المؤسسات للإستفادة من مزايا البرنامج هو أن تكون تستوفي الشروط القانونية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.
- وتكون تشغل 20 عامل وأكثر وتنشط في المجال الصناعي وتابعة للقطاع الخاص.
- وحسب الإحصائيات التي تحصلت عليها اللجنة الأوربية لعام 2005-2006 من الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية (CNAS) ووزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية كانت كالأتي[1]:
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في القطاع الصناعي هو 50700 ؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مواد البناء 900[2]؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مجال خدمات الصناعية 14200.
- المجموع 65800 مؤسسة.
- المؤسسات التي تشغل 20 عامل وأكثر تمثل 3.3% من إجمالي المؤسسات المعنية بعملية التأهيل في إطار البرنامج.

إذن لدينا 2150 مؤسسة تستوفي شروط للالتحاق بالبرنامج، أي بالنسبة 72 % من المؤسسات التي خصصت لها اللجنة الأوربية الميزانية الإجمالية من اجل تأهيلها.

من خلال الشكل يمكننا ملاحظة أيضا أن اكبر مبلغ صرف في عمليات تشخيص والذي يقدر بـــحوالي 4.64 مليون أورو مع الإشارة أن تكلفة التشخيص الواحد تقدر بـــ 9726 تغطي تكلفة الخبيرين الجزائري والأوربي[3]. وهذا راجع إلى أن 445 مؤسسات المؤهلة في إطار البرنامج كلها مرة على مرحلة التشخيص

* إجمالي ميزانية البرنامج تقدر بـ62.9 مليون أور

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 06.

[2] حسب الاحصائيات لسنة 2006 فإن عدد المؤسسات الناشطة في مواد البناء هو 6369 لكن تم اختيار من طرف اللجنة الأوربية 900 مؤسسة فقط

[3] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 27.

- كذلك نلاحظ من خلال الشكل رقم(17) أن أكبر مبلغ مستهلك هو في عمليات تأهيل وظيفة الإنتاج استهلكت ما يقارب 26 % من إجمالي الميزانية المستهلكة في تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات، وذلك راجع كما لاحظنا سابقا أن إجمالي عمليات تأهيل وظيفة الإنتاج قدر بـــ 314 عملية من أصل 896 عملية تأهيل أي بنسبة 35%.
- **أما تأهيل وظيفة الإدارة فقد استهلكت حوالي 20.5**% من إجمالي الميزانية المستهلكة في تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات، وذلك راجع كما لاحظنا سابقا أن إجمالي عمليات تأهيل وظيفة الإدارة قدر بـــ 340 عملية من أصل 896 عملية تأهيل أي بنسبة 38%. إجمالي الميزانية المستهلكة في تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات، وذلك راجع كما لاحظنا سابقا أن إجمالي عمليات تأهيل وظيفة التسويق

ونلاحظ كذلك أن تأهيل وظيفة التسويق استهلكت حوالي 11.37 % من

المطلب الثاني: عمليات التأهيل في إطار برنامج ED- PME لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (volet 2):

أولا- تقييم نتائج تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وقد قسم هذا المحور إلى ثلاث أهدف هي :

- ✓ هدف إنشاء مراكز تسهيل ودعم تمويل وبنوك مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ هدف تأهيل وظيفة المحاسبة والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ هدف تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل.

وقد تم بموجب هذا المحور 191 عملية تأهيل وزعت على الأهداف سابقة الذكر كمايلي:

الجدول رقم(35): توزيع 191 عملية تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع عملية التأهيل	عدد عمليات التأهيل
تأهيل وظيفة المحاسبة ولتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
إنشاء مراكز تسهيل تمويل وبنوك مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
عمليات تأهيل لهدف تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل:	
	07
المساعدات لدراسة المالية و التقنو اقتصادية	133
	04
المجموع	191

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,op.cit,p:33

لقد استفادت مختلف القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمليات التأهيل في إطار برنامج ED-PME لتسهيل عمليات حصولها على تمويل الشكل رقم(18) يوضح لنا توزيع 191 عملية تأهيل على مختلف قطاعات النشاط.

الشكل رقم(18): توزيع قطاعات النشاط المستفيدة من 191 عملية تأهيل لتسهيل عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

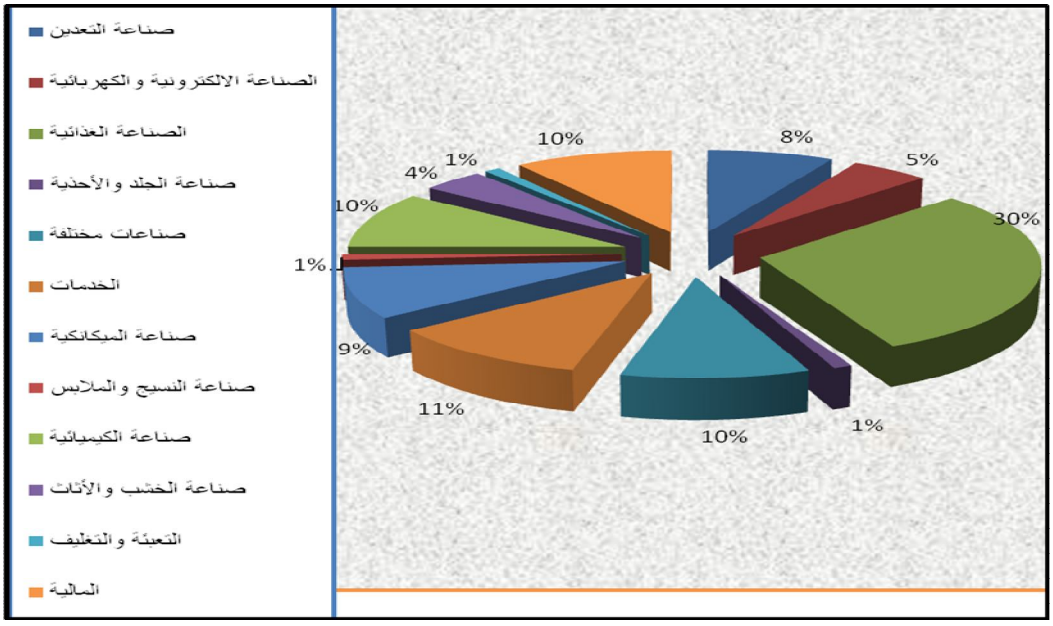

من إعداد الباحث اعتمادا على: الجدول رقم(35)

1- دعم إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد تم تنفيذ 20 عملية تأهيل و الهدف من هذا هو إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي للقطاع الخاص، القدرة على إيجاد تسهيلات لتمويل الخارجي لحاجتها خاصة للتطوير، خاصة كما ذكرنا سابقا فإن من إشكالية التمويل تعتبر من أكبر العوائق التي تتعرض لها هذا النوع من المؤسسات سواء في فترة الإنشاء أو التوسع وبالتالي فإن هدف البرنامج من دعم إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تعويض النقص جدا وساطة مالية التي تحتاجه.

2- تأهيل والوظيفة المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم تنفيذ 27 عملية تأهيل فيما يخص هذا المحور موزعة بدورها على ثلاثة محاور كما هو موضح في الجدول رقم(36):

الجدول رقم(36): توزيع 27 عملية تأهيل الخاصة بوظيفة المحاسبة والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع عملية التأهيل	العدد
التدقيق وتحسين الوظيفة المالية للمؤسسات	**16**
تنفيذ اجراءات الادارة المالية	**6**
تنفيذ المحاسبة التحليلية	**5**
المجموع	**27**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمـــادا علـــى: Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre,**op.cit**,p:34

إن الهدف من تأهيل والوظيفة المحاسبة والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكمن في ثلاث نقاط[1]:

- تحسين أو تنفيذ الإجراءات المحاسبية و المالية؛
- إجراء المحاسبة المادية؛
- تحسين عملية حساب تكلفة المواد الخام و المنتج النهائي.

[1] **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience a transmettre**,**op.cit**,p: 34

3-عمليات تأهيل لهدف تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل:

ثانيا: تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطار برنامج ED-PME

لم تعطي اللجنة المكلفة بتسيير البرنامج إحصائيات دقيقة حول الميزانية التي مولت بها 191 عملية تأهيل الخاصة بالمحور الثاني من البرنامج إلى أنها صرحت أنها مولت صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب20 مليون أورو أي بنسبة تقدر بـــ 31.8 % من إجمالي ميزانية البرنامج.

المطلب الثالث: عمليات التأهيل من اجل تحسين المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ED-PME

كما تطرقنا في الجزء النظري من المذكرة فإن مسار عملية التأهيل يمر بمرحليتين أساسيتين هما تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسة المعنية بعملية التأهيل وتأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات المعنية بعملية التأهيل*. وحسب أهداف برنامج ED-PME فإن تأهيل المحيط الخارجي يتم من خلال قسمين : مساعدات للهياكل الوسيطة ولخدمات الدعم العمومي والخاص، والمشرفين على برنامج ED-PME حددوا أطار عام لبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والأهداف العامة من تأهيل محيطها الخارجي والشكل رقم(30) يوضح لنا ذلك:

* أنظر الشكل رقم (06) ص 92.

الشكل رقم(19): مكونات وأهداف تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب برنامج ED-PME

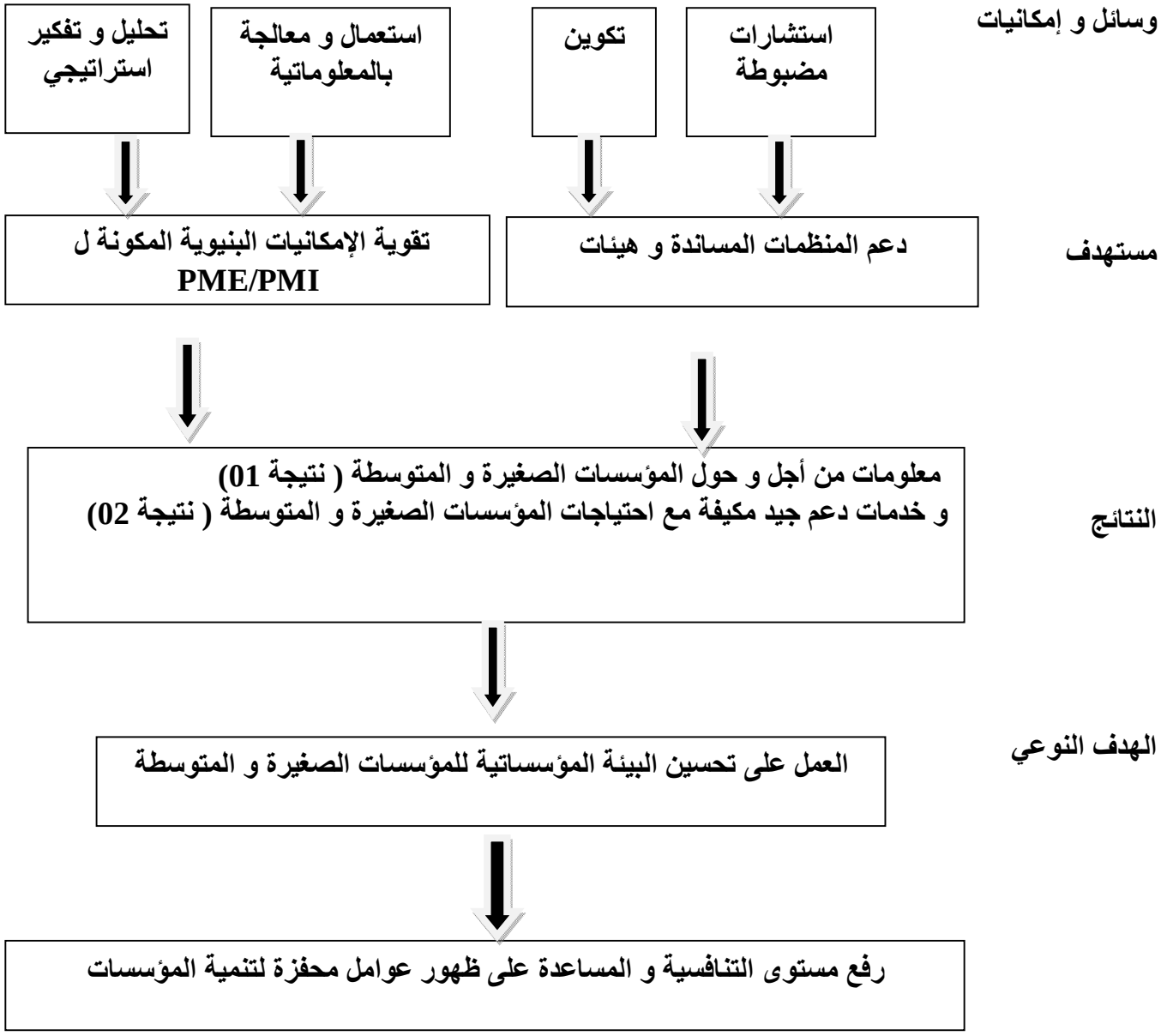

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/des resultats et une experience a transmettre,op.cit,p:40

أولا-تقييم نتائج تأهيل المحيط الخارجي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع عمليات التأهيل

لقد تم منذ بداية عمل البرنامج سنة 2002 إلى غاية 2007 تنفيذ 187 عملية تأهيل موجهة لتطوير المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد خصصت لجنة تسيير البرنامج تسعة (9) عناصر أساسية للمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأهيلها، حيث قسمتها إلى محورين رئسيين:

- ✓ تدعيم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تطوير أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول رقم(37) يبين لنا توزيع 187 عملية تأهيل على مختلف عناصر المحيط الخارجي:

الجدول رقم(37): توزيع 187 عملية تأهيل على عناصر المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمليات	النسبة
تدعيم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**	**%38**
✓ تحليل الشعب ودراسات قطاعية	28	%15
✓ تدعيم نظم المعلومات	08	%4
✓ تكوين معلوماتي للمؤسسات	27	%14
✓ تحاليل أخرى	08	%4
تطوير أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	116	**%62**
✓ **تشخيص الأجهزة**	28	**%15**
✓ **تأهيل المراكز التقنية**	11	%06
✓ **دراسات واستراتجيات**	13	%07
✓ **خدمات الدعم الأولية**	30	%16
✓ **تكوين تطويري لأجهزة الدعم**	34	%18
المجموع	187	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre**,**op.cit**,p:43

الشكل رقم (20):توزيع 187 عملية تأهيل على عناصر المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

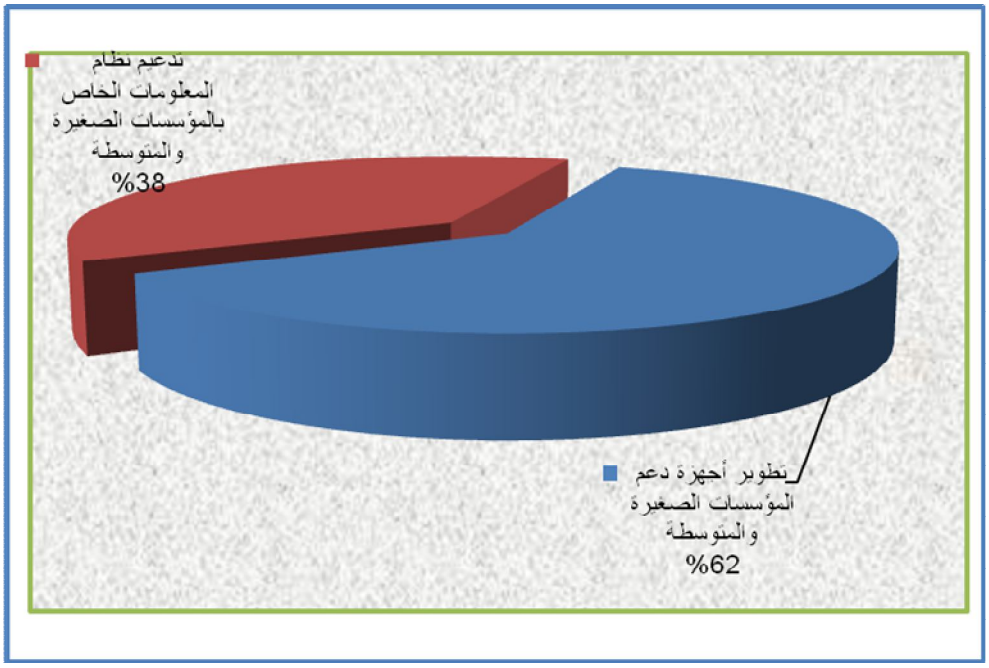

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم(37)

من خلال قراءتنا للجدول رقم(37) وتمثيله البياني نلاحظ أن عمليات التأهيل في شقها المتعلق بتأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعطت أهمية وأولوية كبيرة لتأهيل أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في لجزائر، هذا بالموازاة مع بداية إنشاء العديد من هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من طرف الحكومة الجزائرية .

ثانيا: تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج

- ✓ إن إجمالي الميزانية المنفقة على مختلف عمليات تأهيل المحيط الخارجي تقدر بحوالي 2.9 مليون أورو أي بنسبة 4.6 % من إجمالي ميزانية البرنامج*، وقد صرف هذا المبلغ على تدعيم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تطوير أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا حسب الشكل التالي:

* إجمالي ميزانية البرنامج تقدر بـــ62.9 مليون أور

الشكل رقم(21): توزيع الميزانية المنفقة في إطار البرنامج ED-PME على مختلف عمليات تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

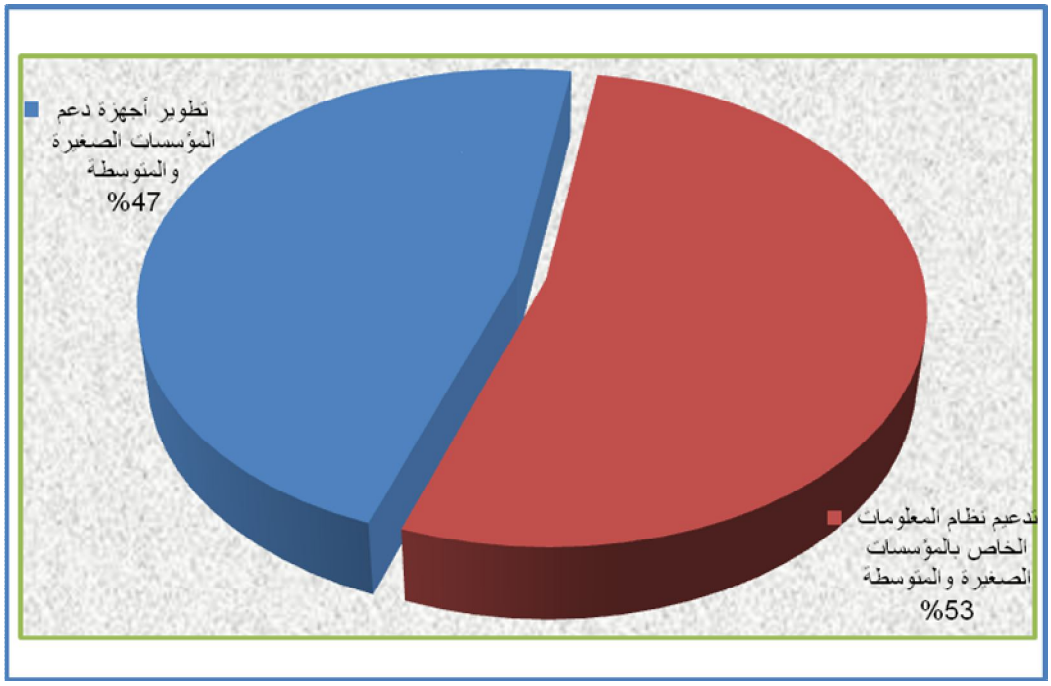

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi privées en Algérie/ des resultats et une experience a transmettre**,**op.cit**,p:46

من خلال الشكل رقم(21) نلاحظ أنا الميزانية المستهلكة في شق المتعلق بتأهيل المحيط الخارجي قد صرفت تقريبا بتساوي على المحورين الرئيسيين المحددين من طرف اللجنة الأوربية حيث استهلكت محور تطوير وتأهيل أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 1.3 مليون أورو خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2006 وهذا من خلال 116 عملية تأهيل كما لاحظنا سابقا في الجدول رقم(37).

أما في ما يخص محور تدعيم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد استهلك ما يقارب 1.5 مليون أورو.

ومجموع الميزانيتين الذي يقارب نسبة 4.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج يعتبر مبلغ جد صغير.

المبحث الثالث: تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج دعم والــتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PMEII)

لقد أصبح الجانب التكنولوجي في المؤسسة ركيزة أساسية تنطلق منها نحو تحسين تنافسيتها، وهذا راجع بالأساس للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، تبني الأعمال الالكترونية في مختلف نشاطاتها.

ومن هذا المنطلق ركز البرنامج الثاني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي أو ما يطلق عليه(ED- PMEII أو PMEII) على المتطلبات التكنولوجية لهذا القطاع.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج.

المطلب الأول: ماهية برنامج PMEII

أولا: التعريف بالبرنامج

جاء هذا البرنامج بعد الانتهاء من البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي (برنامج EDPME) والذي تطرقنا إليه بنوع من التفصيل فيما سبق، وبعد النتائج النهائية المعلن عليها من طرف المفوضية الأوربية سنة 2007 والتي اعتبرتها الحكومة الجزائرية ايجابية.

وفي إطار **البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) (2007-2010)** الاستثنائي والذي هو امتداد لبرنامج MEDA 2 المخصص الذي هو مسطر لدول الشريكة في اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية في الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2006) إلى أنه شهد تأخرا في عدد من الدول مثل الجزائر وهذا نظرا لتأخر عقد اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية كما تطرقنا إلى ذلك سابقا.

هو برنامج تم بموجب اتفاقية• مبرمة بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال شهر مارس 2008، مدة البرنامج كانت مبرمجة من 3 مارس 2008 إلى غاية 2 مارس 2012[1]، إلى أنه تم تسجيل تأخر في انطلاق البرنامج وقد أنطلق فعليا في ماي 2009 وينتهي بحلول 31 ماي 2014 [2].

• أنظر **الملحق رقم (07):يوضح الاتفاقية رقم 422 019 /ENPI/2007** بين الاتحاد الأوربي والجزائر التي تحدد الأطر العامة لبرنامجPMEII

[1] Délégation de la Commission européenne en Algérie, **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, site internet http://www.deldza.ec.europa.eu. CE Rapport 2008 int_ext (R).pdf P : 18. consulté le 30/10/2012.

[2] **Rapport sur la coopération UE – Algérie** , la délégation de l'union Européenne en Algérie, Algérie,2014,P :21.

ثانيا: أهداف برنامج PMEII

1- **أهداف البرنامج:** يهدف برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PMEII

إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية التالية[1]**:**

- ✓ ترسيخ إنجازات البرامج السابقة أو الجارية لصالح المؤسسات العاملة بالفعل في عملية الترقية وذلك لغرض نشر أفضل الممارسات لبقية القطاع.
- ✓ إنشاء معايير عملية / الجودة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل بعض القنوات التجريبية في حين تدعم المؤسسات ذات الصلة.
- ✓ دعم تطوير سوق خدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساعدات إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية و النقابات المهنية.
- ✓ **مساعدة المؤسسات المستفيدة من البرامج السابقة لتأهيل في استكمال ماوصلت إليه من نتائج اجابية.**

ثالثا- الشرائح المستفيدة من البرنامج وشروط الاستفادة

أول شرط وضعته لجنة تسيير البرنامج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة الاستفادة من الدعم المقدم من البرنامج أن تكون استفادة من عمليات تأهيل سواء في إطار البرنامج الوطني أو برنامج ED-PME 1 وحققت نتائج ايجابية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون ضمن إحدى الشرائح التالية:[2]

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة:** والتي تتوفر فيها الشروط التالية:
  - ✓ **المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط منذ سنتين على الأقل؛
  - ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تقوم بالإنتاج الصناعي، أي التي تتوفر فيها الشروط التالية:
- **عدد العمال أكثر من 20 عامل دائما إلى 250 عامل؛ وتشغل على الأقل 3 إطارات؛**

الصناعة الميكانيكية، الصناعة الغذائية، الصيدلة والصناعة الكيميائية، مواد البناء، السلع المصنعة، صناعة الأحذية والجلود، الصناعة الالكترونية، الصناعة النسيجية وصناعة الألبسة؛

- **يجب أن يكون رأس مالها الاجتماعي أكثر من 100 مليون دينار جزائري؛**

[1] **Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et communication PME II** , Dossier de coopération ,PME II,2012,P :04

[2] **op.cit :04**

✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في مجال الخدمات التي لها علاقة بالصناعة:**

- عدد العمال على الأقل 5 عمال؛
- يجب أن يكون رأس مالها الاجتماعي أكثر من 20 مليون دينار جزائري؛

المطلب الثاني: محاور البرنامج :

كما لا حظنا في مختلف البرامج السابقة الذكر المخصصة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإنها تركز على تأهيل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات المعنية بعمليات التأهيل، و تدور أنشطة برنامج PMEII حول ثلاثة محاور:

✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ دعم الجودة (الأنشطة المتعلقة المذكور رقم موضوعي محدد 2)

✓ الدعم المؤسسي (أهداف محددة تتعلق بأنشطة رقم 3 و 4)

المحور الأول- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرتكز هذا المحور م على تقديم الدعم التقني واعتماد أساليب التسيير الحديثة ودعم ارساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية وهذا من أجل السيطرة على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

كذلك حددت اللجنة المكلفة بتسيير البرنامج هدف تأهيل من" 200 إلى 100 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتوفر فها الشروط السابقة الذكر وكذلك إنشاء خمسة مراكز للخبرة تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تريد الانخراط في البرنامج"[2]

المحور الثاني - دعم الجودة :

يهدف هذا المحور لجملة من الإجراءات أهمها [3]:

✓ التعاون بين لجنة تسيير برنامج PMEII ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهدف تنفيذ إجراءات دعم مشاريع محدد وخاصة ضمن سياسة وطنية الجودة والتقييس من خلال وضع خارطة طريق لسياسة وطنية للجودة، وكذلك تقديم الدعم والمساعدة الفنية لمجلس المعايير الوطنية لتقييس، وكذا تقديم دعم و المساعدة الفنية للجائزة الوطنية للجودة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, Délégation de la Commission européenne en Algérie, site internet : http://www.deldza.ec.europa.eu/ CE Rapport 2010 int_ext (R).pdf,P :16. consulté le 30/10/2013.

[2] **Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et communication PME II** , Dossier de coopération ,PME II,2012,P P :04-05.

[3] **op.cit :05.**

- ✓ تقديم دعم للهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC) و الديوان الوطني للقياسة القانونية (ONML) و المعهد الجزائري للتقييس (IANOR)، بهدف تعزيز مؤسساتهم و اعتماد المقاييس القانونية وتوحيدها. تعزيز أنشطتها وتقديم خدماتهم في مناطق مختلفة.

المحور الثالث – الدعم المؤسساتي[1]

هذا المحور وجه للهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها وزارة الصناعة والمناجم بصفتها الوزارة الوصية على القطاع وكذا الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ENDPME، حيث تم تدعيمهم خاصة في مجال الخبرة المتعلقة بعمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: تقييم الحصيلة النهائية لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج PMEII

على عكس اللجنة المسيرة للبرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي (ED-PME 1) والتي بعد اختتام البرنامج قدمت نشرت تقرير مفصل حول النتائج النهائية للبرنامج، فإن اللجنة المكلفة بتسيير برنامج PMEII نشرت تقرير حول نتائج النهائية للبرنامج لكن لم تكن مفصلة وسوف نقوم من خلال هذا المبحث تحليل مختلف نتائج المتوصل لها لمحاوره الثلاث من خلال هذا المطلب:

أولا- الإطار المالي للبرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PMEII

يقدر الغلاف المالي للبرنامج المالي بـــ 44 مليون أورو مساهمة اللجنة الأوربية 40 مليون أورو، 3 مليون أورو تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو المساهمة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج[2].

ومساهمة الاتحاد الأوربي المقدرة ب 40 مليون أورو تقدر بـــ 10 % مقارنة مع ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014) والمقدرة بـــ " 4.5 مليار أورو[3]" الذي تزامنا في نفس الفترة، ومن هذا نستخلص أن الدور التمويلي لشراكة الأوروجزائرية في شقها المتعلق بتأهيل

[1] **Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et communication PME II** , Dossier de coopération ,PME II,2012,P :07.

[2] **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, Délégation de la Commission européenne en Algérie, site internet : http://www.deldza.ec.europa.eu/ CE Rapport 2010 int_ext (R).pdf, consulté le 30/10/2013.

[3] **Rapport sur la coopération UE – Algérie** , la délégation de l'union Européenne en Algérie, Algérie,2014,P :21.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لهذا البرنامج لم تكن في المستوى المطلوب لتهيئة المؤسسات الجزائرية لدخول لمنطقة التبادل الحر مع حلول سنة 2020.

وما يميز هذا البرنامج بخلاف البرنامج الوطني أو برنامج ED-PME 1 ، فإنه يقوم بدعم المالي للجوانب التقنية والاستثمارات اللامادية للمؤسسات أكثر من تركيزه على الدعم المالي والمادي.

ثانيا- النتائج النهائية للبرنامج فيما يخص المحور الأول (الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

الجدول رقم(38):نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج PMEII

نوع عملية التأهيل	العدد	النسبة
اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج2 PME	**235**	**%100**
المؤسسات التي استفادت من التشخيص ووضعت خطة للتأهيل	**140**	**% 59.57**
المؤسسات التي استفادة من عملية او مجموعة من العمليات الخاصة بتأهيل	**86**	**%36.59**
المؤسسات التي استفادة من عملية أو مجموعة من العمليات من خلال المساعدة التقنية أو التدريب	**110**	**%46.80**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- **Rapport sur la coopération UE – Algérie** , la délégation de l'union Européenne en Algérie, Algérie,2014,P P:21-21.

من خلال الجدول رقم (38) نلاحظ أن نتائجه المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة خلال الفترة (2009-2014) مقبولة نوعا ما حيث كان مستهدف من 100 إلى 200 مؤسسة لكن تم اعتماده من برامج

و عمليات تشخيصية و تأهيلية إضافة إلى التدريبات في المجالات المختلفة حسب محاوره، أدى إلى استفادة 235 مؤسسة ، منها 140 مؤسسة استفادة من استفادت من التشخيص ووضعت خطة للتأهيل.

مع العلم أن لجنة التسيير لم تنشر الميزانية المستهلكة في هذا المحور.

ثانيا: النتائج النهائية للمحور الثاني (دعم الجودة)

ساهم برنامج PMEII في دعم الجودة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لضمان التقدم في مجالات الإعتماد و تقييم المطابقة، حيث دعمت الوكالة الوطنية لإعتماد و إصدار الشهادات سنة 2013 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عدة أنشطة تمثلت في المساعدات التقنية و التدريب كما يلي1:

- ✓ تدريب لجان الإعتماد؛
- ✓ مراجعة التشريعات و اللوائح الوطنية للاعتماد؛

و تمثلت عمليات دعم الجودة المحققة من خلال وزارة الصناعة و المناجم فيما يلي:

- ✓ المساعدة التقنية الدائمة في المجلس الوطني للتقييس؛
- ✓ الدعم لإعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة للقياس؛
- ✓ تدريب موظفي الوزارة في مجال السلامة الصناعية.

كما استفاد المعهد الجزائري للتقييس من عدة عمليات لتدريب المدربين في المجالات التالية:

نظام إدارة الجودة و البيئة.

إصدار الشهادات و وضع العلامات على المنتجات.

أنظمة إدارة سلامة المواد الغذائية.

تم إجراء تدريب خاص بهدف تعزيز النظام الوطني للتقييس من طرف منفذي و أعضاء اللجان الوطنية للمترولوجيا القانونية(ONML) على إنشاء و تشغيل بعض المقدمات المترولوجية المكتسبة في إطار برنامج PMEII للحصول على 3 مليون أورو من خلال استخدام المعدات المعنية.

و استفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI من عدة عمليات متعلقة بالمساعدة التقنية و التنظيمية و التدريب في المجالات التالية:

الجودة (ISO9001)

الإدارة الإلكترونية الفكرية للبيانات.

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

[1] **Rapport sur la coopération UE – Algérie** , la délégation de l'union Européenne en Algérie, Algérie,2014,P P :23-24.

تحصلت 15 من هيئات تقييم المطابقة(OEC) بما في ذلك المختبرات،هيئات التفتيش على شهادة المرافقة للاعتماد ISO17025 و ISO17020

تحصلت 10 هيئات (OEC) على الاعتماد أما الاخرين فتقدموا بطلبات الاعتماد من خلال الهيئة الجزائرية للاعتماد(ALGERAC) و الذين كانوا مسجلين في برنامج التقييم.

ثالثا- نتائج الدعم المؤسساتي[1]

تمثلت العمليات التي تم تنفيذها من خلال المحور الثالث:

- العمليات التي استفادة منها وزارة الصناعة و المناجم وهذا من خلال 07 دراسات في المجالات التالية:
  - التعريف بالمشاريع الاستثمارية في مجال المناولة؛
  - إنشاء مرصد أي مراقب للصناعة؛
  - أدوات تقييم السياسة العامة؛
  - القطاعات الإنتاجية للسياسة الصناعية الجديدة؛
  - تصميم نظام معلومات لاحتياجات بورصة المناولة و الشراكة؛
  - إنشاء 04 مختبرات في المركز التقني للميكانيك؛
  - التطور المحلي للمركز التقني للميكانيك.
- **العمليات التي استفادت منها ANDPME :**
  - ✓ العمليات الخاصة بالتأهيل و المحددة في دفاتر الإرشاد للتأهيل في المجالات التالية:
    - التشخيص و مخطط التأهيل؛
    - الخبرة المالية؛
    - تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛
    - التنمية التجارية؛
    - الإدارة؛
    - الإنتاج؛
    - الجودة.
- قام برنامج PMEII بنشر دفاتر الإرشاد الثمانية(08) و قام بدورات تدريب نفذت لصالح ANDPME ركزت على ما يلي:

[1] **Rapport sur la coopération UE – Algérie** , la délégation de l'union Européenne en Algérie, Algérie,2014,P P :25-26.

- دراسة تنظيمية لمرافقة ملف التغيير التشريعي للوكالة.
- إعداد مفكرة (Cahier des Charges) لنظام المعلومات للبرنامج الوطني للتأهيل.

- استفادت الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (ANIREF) من مساعدة تقنية لتصميم و تنفيذ نظام المعلومات الجغرافية وذلك لتطوير المناطق الصناعية.
- استفادت غرفتي التجارة و الصناعة بناء على طلب من وزارة التجارة من دراسة تشخيصية مصحوبة بخطة عمل تنظيمية بالإضافة إلى عمليات التدريب.
- تم دعم أموال الضمان من خلال 05 عمليات،حيث 03 عمليات كانت لصالح FGAR من خلال إنشاء منظمة جديدة و نظام المعلومات و تنظيم التدريب و ذلك في إطار تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كما ان 02 من العمليات كانت لصالح CGCI من خلال دعم تطوير نظام المعلومات و إجراء دراسة لإنشاء و تنظيم الإدارة الإقليمية.

- ✓ تم إجراء عمليتين من خلال المساعدة التقنية ل FCE لتصميم و إنشاء خلية المراقبة القانونية و الإقتصادية و المعلوماتية.
- ✓ استفادت APAB من دراسة لصناعة المشروبات تم نشرها و عرض نتائجها في مؤتمر تم تنظيمه من خلال PMEII و APAB .
- ✓ لتحقيق هذه العمليات تم اعتماد ميزانية 1.714 مليون دج للخبرة على المدى القصير.[1]

المطلب الرابع: الاستفادة من برنامجي ED-PME/ PME 2 عن طريق برنامج CAP-PME

أولا- التعريف ببرنامج CAP-PME

كما تطرقنا سابقا أنه في إطار تحضير الاقتصاد الجزائري لمواجهة انفتاح اقتصادها نحو منطقة التبادل الحر فإن الاتحاد الأوربي وفي اطار الشراكة الأورومتوسطية قام بتمويل برنامجين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما تم تأكيده في 15 مارس 2016 حيث اجتمع ممثلي من وزارة الصناعة والمناجم ووفد الاتحاد الأوروبي في الجزائر، ووقعوا على مذكرة بهدف التحضير لبرنامج جديد لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية اطلق على هذا البرنامج:

capitalisation des acquis des programmes de coopération Algérie-UE pour le développement de la PMEI .

ويطلق عليه اختصارا **CAP-PME** هو برنامج جاء بعد من أجل ترسيخ الإنجازات التي حققتها برنامجي تأهيل الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني **(ED-PME/ PME 2)**•.

ثانيا- أهداف البرنامج

- ✓ تقييم الأثر النوعي لبرنامجي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الشراكة الأوروجزائرية؛
- ✓ التفكير في أفضل الممارسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ توحيد جهود التحديث عن طريق الإجراءات التكميلية؛
- ✓ إشراك النقابات المهنية؛
- ✓ تطوير قاعدة بيانات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال انشاء بوابة الاتصالات الدائمة والمنظمة مع الهياكل المسئولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

• أنظر الملحق رقم(08): **يوضح النص الكامل للجنة الأوربية حول مشروع CAP-PME**

خلاصة الفصل الرابع:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لمختلف آليات تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية وهذا خلال الفترة (2000-2014).

و من خلال دراسة تقييمية لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار برنامجي **ED-PME(2000-2007) /PME II (2000-2014)**، استخلصا جملة من النتائج:

- **بالنسبة للمبحث الأول:** يعتبر برنامج EDPME (2000-2007) أول برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة MEDA I للفترة (1995-2000) المخصص للجزائر، والذي امتدت بعض البرامج في إطاره إلى غاية 2007/21/31 في الجزائر لعدة أسباب منها تأخر الجزائر توقيع عقد الشراكة إلى غاية سنة 2005. وعمليات التأهيل في إطار البرنامج تخص ثلاث محاور:
  - ✓ **مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛**
  - ✓ **مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
  - ✓ **مساعدات للهياكل الوسيطة ولخدمات الدعم العمومي والخاص (المحيط الخارجي للمؤسسة).**

بالنسبة للمبحث الثاني: والذي قمنا فيه بدراسة تقييمية للحصيلة النهائية لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج EDPME فإن النتائج كانت كمايلي:

- تقدر إجمالي ميزانية البرنامج بـــ 62.9 مليون اورو، يساهم الاتحاد الأوربي بـــ 57 مليون أورو أما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تساهم بـــ 3.4 مليون أورو أما مساهمة المؤسسات الجزائرية تقدر بـــ 2.5 مليون اورو.

أستهلك من إجمالي الميزانية تقريبا 38.2 مليون أورو فقط أي بنسبة تقارب 61 % من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج وهذا راجع لعدة أسباب سبق ذكرها ولعل أهمها تأخر دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2005.

- **بالنسبة لنتائج نتائج التمويل المتعلقة فيما يخص المحور الأول** والمتعلق بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن القائمين على **البرنامج الأوربي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** قد وضعوا هدف في بداية البرنامج وهو تأهيل 3000 مؤسسة خلال مدة عمل البرنامج أي من 2000 -

2007، لكن في تلك الفترة كانت توجد 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط تستوفي شروط للالتحاق بالبرنامج، أي ما يقارب نسبة 72 % من المؤسسات التي ترغب اللجنة الأوربية الوصل لتأهيلها.

- حتى نهاية عمل البرنامج تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط تابع للقطاع الخاص بطلبات التأهيل، لكن 445 مؤسسة فقط أكملت جميع مراحل تأهيل أي بنسبة 14.85 % من المؤسسات التي ترغب اللجنة الأوربية الوصل لتأهيلها وبنسبة 20.69 % من المؤسسات التي تستوفي شروط للالتحاق بالبرنامج قدرت الميزانية المنفقة على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي بحوالي 15.4 مليون أورو أي بنسبة 24.5 % من إجمالي ميزانية البرنامج.
- أما فيما يخص **نتائج التمويل المتعلقة المحور الثاني** والمتعلق بـــ عمليات التأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فقد قام البرنامج بـــ 191 عملية تأهيل، أما في ما يخص الميزانية المنفقة على مختلف عمليات التأهيل فإن اللجنة المكلفة بتسيير البرنامج إحصائيات دقيقة حول الميزانية التي مولت بها 191 عملية تأهيل الخاصة بالمحور الثاني من البرنامج إلى أنها صرحت أنها مولت صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب20 مليون أورو أي بنسبة تقدر بـــ 31.8 % من إجمالي ميزانية البرنامج.
- **وبخصوص نتائج التمويل المتعلقة بالمحور الثالث** فقد تم منذ بداية عمل البرنامج سنة 2002 إلى غاية 2007 تنفيذ 187 عملية تأهيل موجهة لتطوير المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط بتكلفة اجمالية تقدر 2.8 مليون أورو. **أي ما** يقارب نسبة 4.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج يعتبر مبلغ جد صغير.

بالنسبة للمبحث الثالث: والذي يتعلق بتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج دعم والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PME II)

يقدر الغلاف المالي للبرنامج المالي بـــ 44 مليون أورو مساهمة اللجنة الأوربية 40 مليون أورو، 3 مليون أورو تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو المساهمة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج.

ومساهمة الاتحاد الأوربي تقدر بـــ 10 % مقارنة مع ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014) والمقدرة بـــ " 4.5 مليار أورو" الذي تزامنا في نفس الفترة، ومن هذا نستخلص أنا الدور التمويلي لشراكة الأوروجزائرية في شقها المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لهذا البرنامج لم تكن في المستوى المطلوب لتهيئة المؤسسات الجزائرية لدخول لمنطقة التبادل الحر مع حلول سنة 2020.

الخاتمة

I. الخلاصة العامة للبحث:

لقد أضحت الشراكات الدولية من أهم استراتيجيات الدول في إقرار سياسات وخطط إستراتجية لمستقبلها حيث تسعى أغلب الدول إلى عقد شراكات إقليمية ودولية مع الدول التي تتفق مع سياستها الإقليمية والدولية بهدف تحقيق الاستقرار والأمن.

ومن هذا المنطلق اعتمد الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة هذا بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في سياسته المنتهجة مع الدول المتوسطية، وإقراره لسياسة جديدة تقوم على الشراكة جسدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، والذي ركز على إنشاء منطقة تبادل حر في سنة 2010، والجزائر من الدول التي وقعت على معاهدة برشلونة، وكذلك وقعت على الاتفاق الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005.

لقد اتسمت اتفاقية الشراكة الأورجزائرية التي هي في الأصل منبثقة من اتفاقية الشراكة الأورمتوسطية وميثاق برشلونة بالشموليةحيث تم طرح برنامج عمل مس ثلاث محاور اساسية تتعلق بـــالجانب السياسي ومن خلال انشاء منطقة للسلام والاستقرار وكذا محور يتعلق بالجانب الاجتماعي والمحور الرئيسي والذي حاولنا تركيز عليه من خلال دراستنا هو المحور الثاني والمتعلق بإنشاء منطقة ازدهار من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدام، وبخاصة إنشاء التدريجي للتجارة الحرة من خلال التفكيك التدريجي لرسوم والحقوق الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، لخلق منطقة التجارة الحرة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي بحلول عام 2020.

ومن أجل الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة فإن الاتحاد الأوربي ركز على أربعة أهداف رئيسية والتي سبق ذكرها في طيات بحثنا، أهمها دعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجه الانفتاح الاقتصادي.

حيث أن بمجرد الوصول لتفكيك النهائي للحقوق الجمركية مع دول الاتحاد الأوربي فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ستجد نفسها أمام إشكالية البقاء والاستمرار قبل التفكير في التطور وغزو الأسواق الخارجية، وهذا يتطلب منها تحسين تنافسيتها بالاعتماد على تحسين جودة منتجاتها وفق المقاييس الدولية وتقديمها بأسعار تنافسية، ومن هذا جاءت برامج التأهيل كعملية مستمرة تهتم بتحضير وتكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها من أجل تحسين تنافسيتها ومواجهة الانفتاح الاقتصادي خاصة أمام نظيراتها من دول الاتحاد الأوربي.

حيث اعتمدت الجزائر برامج تأهيل وطنية وأخرى تم تمويلها في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

II. نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لمختلف جوانب الموضع تم توصل لجملة من النتائج:

- إن برنامج MEDA يعتبر بمثابة الأداة المالية الأساسية لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، وفقا لما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام أو الشراكة الأورو جزائرية بصفة خاصة في إطار التعاون الثنائي؛
- لقد تبنت الجزائر تقريبا نفس تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد لدى دول الاتحاد الأوربي، مع تغيير في المبلغ المحدد لرأس مال ورقم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الخصائص الاقتصادية للجزائر، وجاء هذا التعريف بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، حيث هذا التعريف تزامنا مع اقتراب المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي على الانتهاء من أجل التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية والتي وقعت سنة 2002، و بالتالي وجب على الجزائر إعطاء تعريف لهذا القطاع يتقارب مع نظيراتها في دول الاتحاد الأوربي لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- أعطى إصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دفعة قوية لهذا القطاع من خلال تحديد إطارها التشريعي الذي تنشط به و مختلف الامتيازات الممنوحة لها، فهو بمثابة الإطار القانوني الذي ينظم عملها و يضمن لها السير الحسن و بالتالي يعمل على تطورها و نموها.
- تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة مرحلة انتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها محليا أو دوليا؛
- تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز تنافسيتها لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

- إن نجاح عملية التأهيل في إطار البرامج المخصصة لها، مرتبط بمصداقية التشخيص الاستراتيجي التي تعتمد على كفاءات، خبرات و مهارات المكلف بالتشخيص؛

- يعتبر البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006) أول برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الصناعية الجزائرية بصفة عامة الصغيرة والمتوسطة منها أو حتى الكبيرة ، وتزامنا هذا البرنامج مع دخول المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوربي مراحل متقدمة لإمضاء عقد الشراكة الأوروجزائرية، وكذلك تزامنا مع البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي؛
- يعتبر البرنامج الوطني الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010) أول برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وتزامنا مع اقتراب البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي على الانتهاء، لكن البرنامج الوطني الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يلقى نجاحا في بدايته خاصة على مستوى تسيير هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية على تعديل البرنامج لاحقا وتعويضه ببرنامج تأهيل 20000 مؤسسة في إطار المخطط الخماسي (2010- 2014) .
- يعتبر الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية الممول الرئيسي للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما نصت عليه المادة 71 من قانون المالية لسنة 2006 : انه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 124-302عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" .

و بموجب قانون المالية لسنة 2015 الصادر في 31 ديسمبر 2014، وبهدف ترشيد نفقات العمومية جراء الأزمة المالية التي أصيب بها الاقتصاد الجزائري نتيجة تهاوي الأسعار العالمية لنفط، تم دمج ثلاث حسابات تخصيص في حساب واحد، حيث جاء في المادة 118 منه انه يقفل حسابا التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية الاستثمار" والحساب رقم 107-302 الذي عنوانه " صندوق دعم الاستثمار". ويصبح عنوانه منذ ذلك الوقت فصاعدا " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية"؛

يعتبر برنامج ED-PME (2000-2007) أول برنامج تم تمويله من طرف الاتحاد الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة MEDA I للفترة (1995-2000) المخصص للجزائر والذي امتدت بعض البرامج في إطاره إلى غاية 2007/21/31 في الجزائر لعدة أسباب منها تأخر الجزائر توقيع عقد الشراكة إلى غاية سنة 2005؛

- خصص لبرنامج ED-PME 57 مليون أور أي ما يقارب نسبة 34.75 % أي من إجمالي الميزانية المخصصة لبرنامج MEDA I؛ وهي نسبة جد معتبرة مقارنة بالبرامج المخصصة لقطاعات أخرى هذا ما يؤكد أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.
- تقدر إجمالي ميزانية برنامج EDPME بـ 62.9 مليون اورو، يساهم الاتحاد الأوربي بـ 57 مليون أورو أما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تساهم بـ 3.4 مليون أورو أما مساهمة المؤسسات الجزائرية تقدر بـ 2.5 مليون اورو، أستهلك من إجمالي الميزانية تقريبا 38.2 مليون أورو فقط أي بنسبة تقارب 61 % من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج وهذا راجع لعدة أسباب سبق ذكرها ولعل أهمها تأخر دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2005.
- بالنسبة لنتائج نتائج التمويل المتعلقة فيما يخص المحور الأول والمتعلق بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خضعت 445 مؤسسة في إطار برنامج ED-PME لجميع مراحل التأهيل والتي تمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات التي قدمت طلب لتأهيل في إطار البرنامج، فهي تمثل نسبة 21 % من إجمالي المؤسسات الصناعية لتلك الفترة والتي تستطيع الانضمام للبرنامج. وهي نسبة معتبرة كون انه في تلك الفترة هناك بالتوازي مع هذا البرنامج كان هناك البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي، إن إجمالي الميزانية المنفقة على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي في برنامج ED-PME تقدر بحوالي 15.4 مليون أورو أي بنسبة 24.5 % من إجمالي ميزانية البرنامج* وبالتالي أول ملاحظة نلاحظها أن ميزانية البرنامج استهلك منها ربع فقط في الشق المتعلق بتأهيل المحيط الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية؛
- أما فيما يخص نتائج التمويل المتعلقة المحور الثاني والمتعلق بـ **عمليات التأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قام البرنامج بـ 191 عملية تأهيل**، أما في ما يخص

* إجمالي ميزانية البرنامج تقدر بـ62.9 مليون أور

الميزانية المنفقة على مختلف عمليات التأهيل فإن اللجنة المكلفة بتسيير البرنامج إحصائيات دقيقة حول الميزانية التي مولت بها 191 عملية تأهيل الخاصة بالمحور الثاني من البرنامج إلى أنها صرحت أنها مولت صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب20 مليون أورو أي بنسبة تقدر بـــ 31.8 % من إجمالي ميزانية البرنامج.

- وبخصوص نتائج التمويل المتعلقة بالمحور الثالث فقد تم منذ بداية عمل البرنامج سنة 2002 إلى غاية 2007 تنفيذ 187 عملية تأهيل موجهة لتطوير المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط بتكلفة إجمالية تقدر 2.8 مليون أورو. **أي ما** يقارب نسبة 4.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج يعتبر مبلغ جد صغير.
- أما فيما يتعلق بتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج دعم والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PME II) فقد خصص له غلاف مالي قدر بـــ 44 مليون أورو مساهمة اللجنة الأوربية 40 مليون أورو، 3 مليون أورو تمثل مساهمة الحكومة الجزائرية، 1 مليون أورو المساهمة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج.
- على عكس اللجنة المسيرة للبرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوربي (ED-PME 1) والتي بعد اختتام البرنامج قدمت نشرت تقرير مفصل حول النتائج النهائية للبرنامج، فإن اللجنة المكلفة بتسيير برنامج PMEII نشرت تقرير حول نتائج النهائية للبرنامج لكن لم تكن مفصلة خاصة في الجانب التمويلي منه.
- أن إجمالي الميزانية المخصصة لتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية من خلال البرنامج الأول **(2000-2007) ED-PME** والثاني **(2010-2014) PME II**. تقدر بـــ 94 مليون أورو والتي لم تستهلك بالكامل، يعتبر مبلغ صغير ولا يلبي متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتأهيل نفسها لدخول منطقة التبادل الحر.

III. نتائج اختبار فرضيات البحث:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية تهتم بتأهيل وظائف المؤسسة المعنية بعملية التأهيل فقط. فقد تم إثبات عدم صحت الفرضية

ذلك أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمس جميع وظائف المؤسسة من خلال تحسين نشاطها الاقتصادي وإعادة النظر فيها وفق ما يتماشى مع هو معمول به عالميا، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تعيش فإن تأهيلها لوظائفها لا يكون له جدوى من دون

ترقية المحيط الذي تتواجد فيه .وهذا ما يجعل المؤسسة المؤهلة هي تلك المؤسسة القادرة على استغلال عناصر قوتها وعلى التخلص من عناصر ضعفها من أجل استغلال الفرص التي يمنحها لها محيطها ومواجهة التحديات التي يفرضها عليها محيطها، ومن هذا استخلصنا أن إستراتجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز على تحسين كفاءتها والرفع من أدائها التنافسي من خلال تأهيل محيطها سواء الداخلي أو الخارجي، وهذا ما جاءت به محاور برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية منها أو في إطار الشراكة الأوروجزائرية؛

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** ترمي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها من طرف الاتحاد الأوربي إلى تحسين و تقوية تنافسيتها لمواجهة الآثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية. فقد تم إثبات صحت الفرضية

حيث إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الاتحاد الأوربي هي فرع من البرامج التي خصصها الاتحاد بهدف مساعدة ودعم الاقتصاد الجزائر للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة، لمواجهة أثار الانفتاح الاقتصادي،الناجم عن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، هذه الشراكة التي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوربية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادة من برنامجين وهما برنامجين لتأهيلها وهما البرنامج الأول **ED-PME (2000-2007)** والثاني هو برنامج**PME II (2010-2014)**. بهدف ترقية تنافسية هذه الشريحة من المؤسسات، و الوصول بهذا القطاع إلى المستوى الدولي وتكييفها لمواجهة الأفاق الجديدة والمتمثلة في الاندماج على الاقتصاد العالمي، خاصة مع بداية العمل على التفكيك الجمركي التدريجي لسلع المستوردة من دول الاتحاد الأوربي، لغرض التحضير لدخول منطقة تبادل الحر مع دول الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ مع حلول سنة 2020.

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** نسبة تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الممولة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، أكبر من نسبة تمويل المخصصة في إطار البرامج الوطنية ل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد تم إثبات عدم صحت الفرضية

حيث قدرت الميزانية المخصصة للبرنامج تأهيل الأول (2000-2007) ED-PME الذي تم تمويله من طرف الاتحاد الأوربي بـــ 57 مليون أور ومساهمته في إطار البرنامج الثاني (2010-2014) II PME تقدر بـــ 40 مليون أورو ومجموع الميزانيتين يمثل 2.5 %مقارنتا مع ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014) والمقدرة بـــ " 4.5 مليار أورو" أي

386 مليار دينار ، ومن هذا نستخلص أنا الدور التمويلي لشراكة الأوروجزائرية في شقها المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبرامج الممولة من طرف الاتحاد الأوربي لم تكن في المستوى المطلوب لتهيئة المؤسسات الجزائرية لدخول لمنطقة التبادل الحر مع حلول سنة 2020.

IV. التوصيات المقترحة:

- الاستفادة من التجارب الدولية وبالأخص الدول النامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الوطني، التي أثبت فعاليتها في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجال تأهيلها.
- تقديم الإرشادات و النصح لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإكثار من الأيام الإعلامية و التحسيسية فيما يخص مختلف برامج التأهيل المطبقة في الجزائري، وتوجيههم لكيفية الاستفادة من مزايا هذه البرامج، مع التركيز على المزايا التمويلية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات؛
- العمل على تسير الإجراءات التي يتبعها مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تأهيل مؤسساتهم سواء في إطار البرامج الوطنية أو نظيرتها في إطار الشراكة الأوروجزائرية؛
- يجب على الخبراء الجزائريين اكتساب الخبرة والاستفادة من مرافقتهم للخبراء الأوربيين المسيرين لبرامج التأهيل في إطار الشراكة الأوروجزائرية؛ ومحاولة تسييرهم للبرامج الوطنية بنفس كفاءة نظرائهم الأوربيين وكذا فتح مكاتب استشارية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

V. آفاق البحث :

بما أن موضوع بحثنا يعتبر كحلقة تكمل البحوث السابقة ، ومن هذا تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب متعددة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى أهمها هو دراسة نتائج رسملة برنامجي التأهيل في إطار الشراكة الأوروجزائرية من خلال البرنامج الجديد CAP-PME، والذي ستظهر نتائجه نهائية في مارس 2017 هذا حسب تصريح اللجنة الأوربية المكلفة بالبرنامج.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1) أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

2) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

3) جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الباروي العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2004.

4) حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، 01 أكتوبر 2006.

5) سعاد نائف برنوطي ، **إدارة الأعمال الصغيرة** ، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2005.

6) سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 28.

7) صفوت عبد السلام عوض الله، **إقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1993.

8) طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

9) عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزئر**، دار المحمدي العام، الجزائر، 2008، ص 101.

10) عبد الرحمان يسري احمد، **تنمية الصناعة الصغيرة و مشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996.

11) عبد القادر رزيق المخادمي، **"مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق، الأهداف و التداعيات"**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) و الدار العربية للعلوم (لبنان)، 2005.

12) على الكنز، ترجمة سعد الطويل، **العلاقات العربية الأوربية**، مركز البحوث العربية والافريقية.

13) **عمر سعد الله، المعجم في القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007**

14) فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

15) فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2001

16) ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

17) ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان، الأردن.

18) نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

19) هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية، مصر.

20) حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2004.

II. الرسائل والأطروحات :

1) حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014.

2) زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006- 2007.

3) شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004

4) صوراية بوريدح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

5) عمورة جمال، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006

6) فراجي بلحاج ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2010-2011

7) لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

8) محمود شحماط، **قانون الخوصصة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

9) ناصر بوعزيز، **الشراكة الأورومتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010 .

10) نسيب أنفال، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

11) رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورو-متوسطية رهانات حصيلة وآفاق**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2004-2005.

12) وافية تجاني ، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأوروجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، الجزائر، 2015-2016،

13) ياسمينة مرابطي، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوربي وتطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2009.

14) يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص : علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

III. المقالات والأبحاث والدوريات:

1) إسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**، الدورة التدريبية الدولية حول:" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

2) سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011،.

3) بلغرسة عبد الطيف، رضا جاوحدو، **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة لاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد رقم 1، 2002،.

4) عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، عدد01، 2002

5) بريبش السعيد و آخرون، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

6) بريبش السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، نوفمبر2007.

7) بن وسعد زينة.جميل عبد الجليل،**واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANQUE** ، الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"- بشار 24-25 أفريل 2006.

8) جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، ديسمبر 2003..

9) جودي حنان- غقال إلياس، **أهمية التشخيص الاستراتيجي في مسار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق، جامعة عنابة، نوفمبر 2013.

10)جودي حنان- غقال الياس،" **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري و الاندماج في الاقتصاد التنافسي"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول" متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة تبسة، 2012.

11) سعيد عيمر، **تكنولوجيات المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17 و18أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر

12) صالح الصالحي، "**أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف، العدد 03، 2004.

13) عبد الرحمان بن عنتر و آخرون، **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب دعمها و دعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية الدولية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

14) غقال الياس- برني ميلود، **دور التشخيص المالي في عملية التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار برنامج التأهيل**، الملتقى الوطني حول:التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق اهراس، 2013.

15) قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوربية- الجزائرية**، الملتقي الدولي حول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 2006.

16) قدي عبد المجيد و آخرون، **محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول" سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية " بسكرة 21 - 22 نوفمبر 2006.

17) قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

18) لخضر عزي ومحمد يعقوبي، **الشراكة الاورو متوسطية وآثار ها على المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة –جامعة محمد بوضياف –المسيلة-الجزائر – العدد 14 السنة الثانية أكتوبر 2004.

19) محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول:" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط8-9 أفريل 2002، ص 84.

20) محمد زيدان، دريس رشيد، **الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجـــزائـــر**، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006.

21) مفتاح الصالح، بن سمينة دلال، **اتفاقية الشراكة الأوربية- الجزائرية**، الملتقي الدولي حول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 2006.

22) منصور بن اعمارة، **المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير_دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003.

IV. التقارير والنشرات:

1) نشرية المعلومات الاقتصادية رقم04، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مؤشرات2003.

2) نشرية المعلومات الاقتصادية رقم06، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مؤشرات2004.

3) نشرية المعلومات الاقتصادية رقم10، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مؤشرات2006.

4) نشرية المعلومات الاقتصادية رقم12، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مؤشرات2007.

5) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، جوان 2002.

V. الجرائد الرسمية:

1) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

2) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادرة في 11 نوفمبر 2002.

3) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005.

4) ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32 الصادر في سنة 2005.

5) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85 الصادر في سنة 2005

6) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45 الصادر في سنة 2006.

7) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادر في سنة 2013.

8) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادر في سنة 2016.

9) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 الصادر في سنة 2016.

10) **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي 2017.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

i. ***les ouverages*:**

1) Lamiri Abdelhak**, « Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises »** office des publications universitaires, Alger, 2003.

2) Mouhamed Lamine Dhaoui, **« Guide Méthodologique : restructuration et mise à niveau et compétitivité industrielle** »,Organisation Des Nation UNIS Pour Le Développement industriel, Vienne, 2002

3) J.P.Helfer, M.Kalika et J.Orsoni: **Management stratégie et organisation**, éd Vuibert, Paris, 2000,3éme édition,

4) Tahar Memmi, **Promotion et financement des Micro entreprises**, institut islamique de recherches et de formation, Djedda, Arabie saoudite, 1998.

5) Laurence piganeau**, la micro-entreprise de A à Z.édition d'organisation**, Frence, avril 2001.

6) Robert Ferrondier, Vincent Koen, **Marché de capitaux et technique Financières,** 4 édition, Economica, Paris, 1997.

ii. ***Memoires et et thèses:***

1) Maatallah.M, « **Démographie des PME et leur impact sur l'évolution du tissu industriel »**, mémoire de magister en sciences économiques, option : économie régional et urbaine appliqué, faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université d'Oran, Algérie, 2012/2013

iii. ***Documents de travail, articles, revues:***

1) Abdelhak Lamiri :la mise a niveau, **revue des sciences commerciales et de gestion**, N° 2, école supérieur de Commerce, Alger, juillet 2003

iv. ***les rapports et les bulletins:***

1) Agence National De Développement de la PME, http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=fr .05/05/2012

2) **« Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004 »**

3) **« Guide de l'utilisateur pour la définition des PME »**, office des publications de l'Union Européenne, Luxembourg,2005.

4) « Meda et le fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen »(2000), dossier préparé par l' Institut de la Méditerranée, Marseille, France

5) **« Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et communication PME II »**, cellule de communication du PME II,2012.

6) « **Rapport annuel du programme Meda 2000** »(2001), La commission au conseil et au parlement européen, commission des communautés européennes, Bruxelles, Belgique.

7) **« Rapport sur la coopération UE – Algérie »**, la délégation de l'union Européenne en Algérie, Algérie,2014.

8) **Bulletin d'information statistique de la Pme N° 22-**, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Anneé 2012.

9) **Bulletin d'information statistique de la Pme N° 24**, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère du développement industrie, et de la promotion de l'investissement, Année 2013

10) Bulletin d'information statistique de la Pme N° 26, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l' industrie, et des mines ,Année2014.

11) **Bulletin d'information statistique de la Pme N° 28**, Direction Générale de veille stratégique des études économiques et des statistiques, Ministère de l' industrie, et des mines ,Année 2015.

12) **-Bulletin d'information statistique N° 14,** Direction des systèmes d'information et des statistiques, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Indicateurs 2008.

13) **Bulletin d'information statistique N° 16**, Direction des systèmes d'information et des statistiques, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Indicateurs 2009 .

14) **Evaluation du règlement du conseil N° 2698/2000 (MEDA II) et de sa mise en œuvr**e, Rapport final, Evaluation pour la Commission Européenne, Juin 2009.

15) G. NANCY – B. KREITEM, **Evaluation de l'etat d'executionaa de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final**, Investissement Développement Conseil S.A,Ministère du Commerce en Algérie,2009.

16) **L e processus de Barcelone Cinq ans après**,1995-2000, Communautés européennes 2000, site internet : (http://europa.eu.int/ NF3200128FRC_001.pdf consulté le 12/11/2011

17) Ministère de l'industrie et de la restructuration . **Fonds de promotion de la compétitivité industrielle Mannuel des procédures 2000**.

18) **Programme D'appui aux Pme/pmi privees en algerie des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final -Euro Développement PME - Décembre 2007.

19) **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, Délégation de la Commission européenne en Algérie, site internet : http://www.deldza.ec.europa.eu/ CE Rapport 2008 int_ext (R).pdf, consulté le 30/10/2012.

20) **Colloques** ;

21) Lamia Azouaou, Nabil Ali Belouard, **La politique de mise a niveau des PME Algérienne : enlisement ou nouveau depart** ? Colloque international sur : stratégies de développement : quelles réponses face aux nouvelles contraintes économique et climatiques, juin 2010, Hammamet, Tunisie

فهرس الجداول

و الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة لكل بلد في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995-2000	21
02	المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة لكل بلد في إطار برنامج MED II خلال الفترة 2000-2006	23
03	مقارنة بين المبالغ المالية المخصصة والمسددة لكل بلد في إطار برنامجي MEDA I و MEDA II خلال الفترة 1995-2006	25
04	رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوربي	34
05	رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوربي (الغير واردتين في الملحق 01-02)	35
06	توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I للجزائر على مختلف القطاعات	44
07	توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I I للجزائر على مختلف القطاعات	46
08	توزيع المبالغ المخصصة في إطار إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) (2007-2010) على مختلف القطاعات	48
09	تصنيف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2003	61

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
10	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 18-01	65
11	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة حاليا في الجزائر	67
12	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2015)	107
13	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2011- 2015)	110-111
14	تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	113
15	التشخيص الأولي والتشخيص العام	139
16	الاستثمارات اللامادية	140
17	الاستثمارات المادية الإنتاجية	140
18	الاستثمارات المادية ذات الأولية	141
19	الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات	141
20	التكوين والمساعدات الخاصة التكوين والمساعدات الخاصة (التأطير)	141
21	المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال	142
22	شهادات المطابقة	142
23	تقييم حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية خلال مرحل التشخيص	152
24	توزيع المؤسسات المقبولة ملفاتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة	152
25	طلبات الاستفادة من وضع مخطط تأهيل لبرنامج التأهيل الصناعي	152
26	وضعية الملفات للمؤسسات طالبي الانضمام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	153
27	توزيع الملفات طالبي التأهيل حسب حجم المؤسسات	153

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
28	تصنيف المؤسسات المقبولة حسب القطاعات	154
29	توزيع الملفات حسب المقطعات الجهوية للوكالة	155
30	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة	165
31	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة النمو	166
32	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة امتياز أو تنافس	166
33	توزيع المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA I للجزائر على مختلف القطاعات	169
34	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل التأهيل	173
35	توزيع 191 عملية تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	188
36	توزيع 27 عملية تأهيل الخاصة بوظيفة المحاسبة والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	189
37	توزيع 187 عملية تأهيل على عناصر المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	192
38	نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج PMEII	991

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	محاور وأبعاد الشراكة الأورومتوسطية	13
02	مخطط تمثيلي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	82
03	مسار التشخيص الاستراتيجي العام في إطار عملية التأهيل	90
04	مسار عملية التأهيل في إطار برامج التأهيل	92
05	أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	98
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001- 2015)	108
07	توزيع المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2001- 2015)	112
08	تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	114
09	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل التأهيل	173
10	توزيع 896 عملية تأهيل خلال الفترة (2002-2007)	175
11	توزيع المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط	176
12	توزيع المؤسسات المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل التي المستفاد منها	177
13	نسب ومكونات 896 عملية تأهيل لـــ445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب نوع العملية	178
14	توزيع المؤسسات المؤهلة وفق طابعها القانوني	182

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
15	توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد العمال	183
16	توزيع المؤسسات المؤهلة حسب المنطقة الجغرافية	184
17	توزيع الميزانية المنفقة في إطار البرنامج EDPME على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	185
18	توزيع قطاعات النشاط المستفيدة من 191 عملية تأهيل لتسهيل عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	188
19	مكونات وأهداف تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب برنامج ED-PME	191
20	توزيع 187 عملية تأهيل على عناصر المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	193
21	توزيع المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط	169
22	توزيع المؤسسات المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل التي استفادة منها	171
23	نسب ومكونات 896 عملية تأهيل لـــ445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب نوع العملية	172
24	توزيع المؤسسات المؤهلة وفق طابعها القانوني	176
25	توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد العمال	177
26	توزيع المؤسسات المؤهلة حسب المنطقة الجغرافية	178
27	توزيع الميزانية المنفقة في إطار البرنامج ED-PME على مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179
28	توزيع قطاعات النشاط المستفيدة من 191 عملية تأهيل لتسهيل عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	182
29	مكونات وأهداف تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب برنامج ED-PME	185
30	توزيع 187 عملية تأهيل على عناصر المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	187
31	توزيع الميزانية المنفقة في إطار البرنامج ED-PME على مختلف عمليات تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	188

فهرس المحتويات

العنوان		الصفحة
	مقدمة	[أ- ح]
I.	تحديد إشكالية البحث	ب
II.	فرضيات البحث.....	ج
III.	أهمية و أهداف البحث	ج
IV.	أسباب اختيار موضوع البحث	ت
V.	منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات	ث
VI.	تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث	ث
VII.	موقع البحث من الدراسات السابقة	ث
VIII.	الهيكل العام للبحث	د
الفصل الأول	الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	[01-55]
تمهيد	.....	01
المبحث الأول	الإطار العام لشراكة الأورومتوسطية	03
المطلب الأول	المفهوم النظري لشراكة	03
أولا	مفهوم الشراكة على المستوى الجزئي	03
ثانيا	مفهوم الشراكة على المستوى الكلي	04
المطلب الثاني	الجذور التاريخية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	06
المطلب الثالث	دوافع و أسس الشراكة الأورومتوسطية	09
أولا	أهداف ودوافع الاتحاد الأوربي	10
ثانيا	أهداف ودوافع الدول المتوسطية	11
المطلب الرابع	الجوانب العامة لاتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية	11
أولا	أهداف وأبعاد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	11
ثانيا	محاور اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	12
المبحث الثاني	آليات تمويل محاور اتتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	16
المطلب الأول	تمويل محاور اتتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في إطار برنامج MEDA	17
أولا	التعريف ببرنامج MEDA	17
ثانيا	آلية عمل البرنامج MEDA	17

ثالثا	الأهداف والنشاطات التي يتم تمويلها في إطار برنامج MEDA.....	19
المطلب الثاني	**تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي** MEDA I - MEDA II	20
أولا	تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA I.....	20
ثانيا	تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA II.....	**23**
المطلب الثالث	**تمويل محاور الشراكة الأورو متوسطية في إطار FEMIP و IEVP**	25
أولا	الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة F.E.M.I.P	26
ثانيا	الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP	27
المبحث الثالث	**ماهية اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.....**	**28**
المطلب الأول	الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.....	**28**
المطلب الثاني	**أهادف ودوافع الشراكة الأوروجزائررية.....**	**29**
أولا	**دوافع عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي**	**30**
ثانيا	**الأهداف الأساسية لاتفاقية الشراكة.....**	**31**
المطلب الثالث	**المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.....**	**32**
المبحث الرابع	**الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....**	**42**
المطلب الأول	**ماهية برنامج MEDA المخصص للجزائر.....**	**42**
أولا	**التعريف ببرنامج MEDA (الجزائر).....**	**42**
ثانيا	**أهداف برنامج MEDA المخصص للجزائر.....**	**43**
المطلب الثاني	**تقييم نتائج التعاون المالي لشراكة الأرووجزائرية في إطار برنامجي (MEDA I I - MEDA I).....**	**47**
أولا	**تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي** MEDA I **(1995-2000)**	**41**
ثانيا	**تقييم نتائج التعاون المالي في إطار برنامجي MEDA I I (2000-2006)**	**43**
المطلب الثالث	**تقييم نتائج التعاون المالي في إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) (2007-2010).....**	**45**

المطلب الرابع	الآثار وشروط الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.....	49
أولا	الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة.....	49
ثانيا	الآثار السلبية لاتفاق الشراكة.....	50
ثالثا	شروط الاستفادة من فرص الشراكة الأوروجزائرية.....	51
خلاصة الفصل	.....	53
الفصل الثانى	الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتأهيلها	[57-103]
تمهيد	.....	57
المبحث الأول	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر والاتحاد الأوربي.....	58
المطلب الأول	إشكالية عدم وجود تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
المطلب الثاني	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الإتحاد الأوربي	60
المطلب الثالث	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر.....	62
المبحث الثاني	دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها	68
المطلب الأول	خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	68
المطلب الثاني	دور و أهمية المؤسسات المصغرة في التنمية الاقتصادية.....	70
المطلب الثالث	المعوقات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة....	74
أولا	أولا:إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	74
ثانيا	معوقات تنظيمية.....	76
المبحث الثالث	مفاهيم أساسية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	78
المطلب الأول	ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	79
أولا	تعريف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	79
ثانيا	أنواع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	82
المطلب الثاني	أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	83
المطلب الثالث	متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	84
أولا	متطلبات نجاح عملية تأهيل على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة..	84
ثانيا	متطلبات نجاح عملية تأهيل على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة..	86

المطلب الرابع	مسار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	89
أولا	التشخيص الإستراتيجي.....	89
ثانيا	تحديد الاستراتجيات.....	94
ثالثا	إعداد مخطط التأهيل.....	95
رابعا	تنفيذ و متابعة مخطط التأهيل.....	95
المبحث الرابع	برامج التأهيل كآلية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	**95**
المطلب الأول	مفهوم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	95
المطلب الثاني	أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	98
أولا	على المستوى الكلي.....	98
ثانيا	على المستوى القطاعي.....	99
ثالثا	على المستوى الجزئي.....	99
المطلب الثالث	دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	100
	خلاصة الفصل.....	102

الفصل الثالث	تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الوطنية	[158-105]
تمهيد	.....	**105**
المبحث الأول	واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).....	**106**
المطلب الأول	مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2015).....	106
أولا	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2001-2015).....	106
ثانيا	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل (2001-2015).....	109
المطلب الثاني	العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	114
أولا	المعوقات التنظيمية.....	**115**
ثانيا	المعوقات التمويلية.....	118
المطلب الثالث	الإطار القانوني لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	123

المبحث الثاني	البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006).....	126
المطلب الأول	محتوى البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.....	126
أولا	التعريف بالبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.....	126
ثانيا	أهداف البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.....	128
المطلب الثاني	هيكلة البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.....	128
أولا	الإطار القانوني للبرنامج.....	128
ثانيا	شروط الاستفادة من البرنامج.....	129
ثالثا	المساعدات المالية في إطار البرنامج.....	130
المطلب الثالث	هيئات الدعم المالي لبرنامج التأهيل الصناعي.....	132
المطلب الرابع	مراحل عملية التأهيل في إطار البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي.....	133

المبحث الثالث	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010)- (2010-2014).....	134
المطلب الأول	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010)	134
أولا	التعريف بالبرنامج.....	134
ثانيا	أهداف البرنامج.....	135
المطلب الثاني	إجراءات عمل برنامج التأهيل لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010).....	136
أولا	شروط الاستفادة من البرنامج.....	136
ثانيا	إجراءات التأهيل.....	136
المطلب الثالث	البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014).....	137
أولا	محتوى البرنامج وأهدافه.....	137
ثانيا	محاور البرنامج	138
ثالثا	المؤسسات المؤهلة للاستفادة من البرنامج	138

المطلب الرابع	إجراءات تمويل عمليات التأهيل في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	139
المبحث الرابع	هيئات دعم وتمويل البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	142
المطلب الأول	الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.....	142
المطلب الثاني	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)	145
المطلب الثالث	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)	148
المبحث الخامس	تقييم حصيلة البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150
المطلب الأول	تقييم حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2006).....	150
المطلب الثاني	تقييم حصيلة البرنامج الوطني الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010).....	153
خلاصة الفصل	.....	157
الفصل الرابع	تقييم الدور التمويلي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامجي PME II/ ED-PM	[160-206]
تمهيد	.....	160
المبحث الأول	الإطار العام لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةED-PME (2000-2007)	161
المطلب الأول	ماهية البرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةED-PME.....	161
أولا	التعريف بالبرنامج.....	161
ثانيا	محاور و أهداف البرنامج.....	162
ثالثا	الشرائح المستفيدة من البرنامج وشروط الاستفادة.....	163
المطلب الثاني	إجراءات عمل البرنامج الأوربي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED-PME.....	165
أولا	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب برنامج ED-PME.....	165

ثانيا	التشخيص الإستراتيجي في برنامج حسب برنامج ED-PME.....	167
المطلب الثالث	الإطار المالي للبرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةED-PME.....	168
أولا	تحليل عام لميزانية برنامج ED-PME.....	168
ثانيا	أشكال المساعدة المالية للبرنامج ونسب تمويله.....	170
المطلب الرابع	العراقيل التي واجهة البرنامج.....	170
المبحث الثاني	تقييم الحصيلة النهائية لتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ED-PME.....	171
المطلب الأول	نتائج الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المحيط الداخلي للمؤسسات).....	172
أولا	تقييم نتائج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل التأهيل.....	172
ثانيا	تحليل و تقيم نتائج المؤسسات المؤهلة في إطار برنامج ED-PME	174
ثالثا	تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل المحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ED-PME	185
المطلب الثاني	تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطار برنامج ED-PME.....	187
أولا	تقييم نتائج تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	187
ثانيا	تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطار برنامج ED-PME.....	190
المطلب الثالث	عمليات التأهيل من اجل تحسين المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ED-PME	190
أولا	تقييم نتائج تأهيل المحيط الخارجي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع عمليات التأهيل.....	192
ثانيا	تحليل و تقيم نتائج تمويل مختلف عمليات تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج.....	193
المبحث الثالث	تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج دعم والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (PMEII).....	195

المطلب الأول	ماهية برنامج PMEII.....	195
أولا	التعريف ببرنامج PMEII	195
ثانيا	أهداف برنامج PMEII.....	196
ثالثا	الشرائح المستفيدة من برنامج PMEII وشروط الاستفادة.....	196
المطلب الثالث	تقييم الحصيلة النهائية لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج PMEII	198
أولا	الإطار المالي للبرنامج الأوربي لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PMEII.....	198
ثانيا	النتائج النهائية للمحور الثاني (دعم الجودة).....	199
ثالثا	نتائج الدعم المؤسساتي.....	201
المطلب الرابع	الاستفادة من برنامجي ED-PME/ PME 2 عن طريق برنامج CAP-PME	202
خلاصة الفصل	.....	204
الخاتمة العامة	.....	208
قائمة المراجع	.....	216
فهرس الجداول	.....	225
فهرس الأشكال	.....	228
فهرس المحتويات	.....	231
قائمة الملاحق	.....	
الملخصات	.....	

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): خارطة توضح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والدول الشريكة الموقعة على ميثاق برشلونة 1995 لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

الملحق رقم(02): اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوربي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي

بيان وزارة الشؤون الخارجية

اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي

توصلت الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة .

"ان الجزائر والاتحاد الأوروبي توصلا أخيرا بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة"
"ان الرزنامة تنص على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها بلادنا ."

و ينص الاتفاق أيضا في شقه الفلاحي على إعادة النظر في بعض الأصناف التي يوليها الاتحاد الأوروبي الأفضلية لا سيما المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة ."

و "ستدخل هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ في أول سبتمبر2012 . "
و كانت الجزائر قد رفعت في 2010 طبقا لأحكام اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي عريضة هي الأولي من نوعها يتقدم بها بلد متوسطي وقع على مثل هذا الاتفاق لدى المفوضية الأوروبية تطلب فيها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية ولتمكين مؤسساتنا من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المقررة في آفاق 2020 ."

"هذا الاتفاق يشكل انجازا جديدا لبلادنا يجب استثماره واستغلاله من طرف مؤسسات قطاعينا العمومي والخاص والتي هي مدعوة لدخول ميدان المنافسة ."

"ان هذه النتائج الايجابية التي توصلت إليها المشاورات التي جرت في جو بناء ملؤه الثقة كفيلة بدعم علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على أسس من المنفعة المتبادلة وتشهد على إرادة الشريكين في إعطاء دفع جديد لتنفيذ اتفاق الشراكة ."

مصالح وزارة التجارة قررت عقد سلسلة من اللقاءات الوطنية والجهوية هدفها شرح محتويات هذا الاتفاق وتوعية المتعاملين الاقتصاديين والجمعيات والمنظمات المعنية ومع وسائل الإعلام الوطنية.

الملحق رقم (03): يوضح **المسار التاريخي للانضمام في مشروع الشراكة بالنسبة للدول الموقعة على معاهدة برشلونة.**

Tableau 2.1.1 – Partenariat euro-méditerranéen – Accords d'association

	Signé en	Entré en vigueur en
Algérie	2002	2005
Egypte	2001	2004
Jordanie	1997	2002
Israël	1995	2000
Liban [1]	2002	2006
Maroc	1996	2000
Cisjordanie et bande de Gaza [2]	1997	1997
Syrie [3]		
Tunisie	1995	1998
Turquie	1995	1995

[1] Liban : Accord intérimaire pour l'application anticipée de mesures relatives au commerce en vigueur depuis 2003

[2] Cisjordanie et bande de Gaza : Accord intérimaire

[3] Syrie : Négociations entamées le 19.10.2004 et conclues en 2008 / dans l'attente de la signature du Conseil

الملحق رقم (04): الإعانات المالية في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP خلال الفترة 2007-2013

IEVP**	2007-2013 (en millions d'euros)							
Secteurs	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**Total**
Réforme de la justice et gouvernance	17						10	**27**
Croissance économique et emploi	40	17,5	14	29	36,5	30	30	**197**
Renforcement des services publics de base		15	21,5	30				**66,5**
Développement durable et culture					21,5	34	20	**75,5**
Total	**57**	**32,5**	**35,5**	**59**	**58**	**64**	**60**	**366**

الملحق رقم (05): جدول تفصيلي للقطاعات الممولة في إطار برنامجي (MEDA I - MEDA I I) و قروض (BEI) خلال الفترة 1995-2006

Country ALGERIE
Annex 2 to CSP : EU programmes by intervention sector

Budget line, date signature and date expiration CdF	Title programme incl description areas of intervention	Amount	Status (under preparation/ ongoing) implementation period	Observations / co-ordination
I. Sector:	**Legislative and regulatory framework: convergence and transparency**			
II. Sector:	**External trade sector**			
III. Sector:	**Public sector: modernisation: public finance; tax system; state enterprises reform/privatisation; local government reform**			
B7-4050/B7-4051/B7-4101B/MED'96/079 02/12/96 - 30/11/01	Facilité d'ajustement structurel	125 M€	1996/2001 Première tranche déboursée en juin 1998	Multisectoriel: commerce extérieur, privatisation, taxes agricoles, filet social C.F. expire le 30/11/01
B7-4100 02/11/99 - 02/11/04	Appui à la restructuration industrielle et à la privatisation	38 M€	2001/2006	PMU arrived in June 2001
IV. Sector:	**Private sector development/investment (SME's, competition, economic cooperation**			
B7-4100 14/09/99 - 14/09/06	Appui aux PME/PMI	57 M€	2000/2005	PMU arrived in October 2000
B7-405	Capitaux à risque	11 M€	2000-	Géré par BEI
V. Sector:	**Financial sector**			
B7-4100 13/08/00 - 30/06/06	Appui à la modernisation du secteur financier	23,25 M€	2001/2005	PMU arrived in September 2001
VI. Sector:	**Physical Infrastructure**			
B7-4100 15/01/01 - 31/12/07	Appui à la réforme des télécommunications, services postaux et à la société de l'information	17 M€	Engagé fin 2000 Mise en oeuvre 2001/2006	
Prêt BEI	Modernisation des installations de contrôle aérien dans trois aéroports	30 M€	En cours	
Prêt BEI	Electrification du sud	35 M€	En cours	

47

Budget line, date signature and date expiration CdF	Title programme incl description areas of intervention	Amount	Status (under preparation/ ongoing) implementation period	Observations / co-ordination
Prêt BEI	Ligne électrique entre Ghardaïa et Ouargla	35 M€	En cours	
Prêt BEI	Gazoduc d'Alrar à Hasi R'Mel	300 M€	En phase opérationnelle	
Prêt BEI	Barrage à Taksebt	30 M€	En phase d'achèvement	
Prêt BEI	Conduite d'eau potable Taksebt-Alger	225 M€	En préparation	
Prêt BEI	Autoroute Est-Ouest: achèvement de 3 sections	140 M€	En cours	
VII. Sector:	**Social development : education, health, social policy/social safety net; community development**			
N.A.	Appui au développement socio-économique local dans le nord-est de l'Algérie (Appui au filet social)	50 M€	En préparation; pipeline 2001	
B7-4050	Réhabilitation des zones sinistrées par le terrorisme	40 M€	En préparation	
Ligne Réhabilit. (B7-431)	Réhabilitation de la Palmeraie de Béni Abbès	1,04 M€		
Ligne Réhabilit. (B7-431)	Réhabilitation des infrastructures socio-éducatives et socio-économiques et des conditions d'habitat de la commune de Bordj Etahr	1,15 M€		
Ligne Réhabilit. (B7-431)	Réhabilitation de la protection contre les inondations de Oued N'Tissa, Beni-Isguen	0,54 M€		
B7-4310	Réhabilitation d'un quartier touché par le terrorisme en Algérie à travers d'une action à bénéfice des jeunes	1,18 M€	En cours	
B7-6000	Acquisition de 2 Ateliers d'entretien mobiles, Tindouf. Contr : PTM	0,61 M€	Contribution CEE 48,3 %	
VIII. Sector:	**Human resources development (training, capacity building)**			
N.A.	Mise à niveau de la Formation professionnelle	60 M€	En préparation; pipeline 2001	

48

Budget line, date signature and date expiration CdF	Title programme incl description areas of intervention	Amount	Status (under preparation/ ongoing) implementation period	Observations / co-ordination
B7-6430	Programme de formation continue pour des responsables de collectivités territoriales algériennes (Association Touiza-Solidarité, Marseille)	0,15 M€		
IX. Sector :	**Human rights /civil society/ gender issues and equality**			
B7-7050	Séminaire sur la condition de la femme algérienne	0,20 M€	En cours	
B7-7050	Production de 5 émissions télé : lettres de bxl	0,09 M€	En cours	
B7-7050	Egalité des droits entre les femmes et les hommes	0,12 M€	En cours	
B7-7050	Séminaire de formation à la vie associative	0,26 M€	En cours	
B7-7050	Prod. et diffus. 5 docum. audio-visuels – Démocrat.	0,35 M€	En cours	
B7-7050	Education à la citoyenneté, paix et solidarité	0,19 M€	En cours	
B7-7050	Chaire CE/UNESCO – Algérie	0,21 M€	En cours	
B7-7050	Forum Euro-Algérien des Associations en Partenar.	0,33 M€	En cours	
B7-7050	Prog.Prévention de Troubles Psychologiques, Blida	0,29 M€	En cours	
B7-7050	Parcours Citoyen à Bab-El-Oued	0,22 M€	En cours	
B7-7050	Programme de prévention de Troubles Psychologiques – Blida, Algérie	0,29 M€	En cours	
B7-4100 - pas de CdF	Appui aux associations algériennes de développement	5 M€	03/03/2001 - 03/03/2005	
B7-4100 13/01/01 - 31/12/07	Appui aux journalistes et aux médias algériens	5 M€	2001/2006	
B7-4100 13/01/01 - 31/12/07	Appui à la police algérienne	8,2 M€	2001/2006	
B7-210	Soutien aux victimes de la violence - Centre de	0,30 M€		

Budget line, date signature and date expiration CdF	Title programme incl description areas of intervention	Amount	Status (under preparation/ ongoing) implementation period	Observations / co-ordination
	Bentalha (CISP/FOREM)			
B7-7020	Support for the Algérien Penal and Prison Systems	1,00 M€	En cours	
X. Sector:	**Environment; water**			
B7-4100	Bonification d'intérêts "dépollution industrielle"	10,75 M€	1996 (en cours)	
Prêt BEI	Mesures anti-pollution dans trois sites industriels à Skikda et Annaba	50 M€	1996 (en cours)	
B7-4051 19/12/89 - 31/12/03	Assistance technique dans le domaine de l'économie de l'énergie, Phase II	0,75 M€	En cours	
Ligne Life-Pays Tiers	Réhabilitation, valorisation aménagement de l'écosystème de Zemmouri, Association écologique de Bourmerdès	0,05 M€		
XI. Sector:	**Rural development**			
XII. Sector:	**Regional integration**			
XIII. Sector:	**Others**			
B7-210	Aide humanitaire d'urgence en faveur des réfugiés sahaouis	4,93 M€		
B7-210	Aide humanitaire en faveur des réfugiés sahaouies - plan global 2000-2001	9,00 M€		
B7-6000	Appui à un programme d'animation scolaire et extra-scolaire dans les internats et dans la Wilaya de Dakhla et d'accompagnement éducatif pendant la période transitoire de référendum Contrat : ENFANTS REFUGIES DU MONDE	0,66 M€	Contribution CE 68,3 %	
B7-6000	Appui à un programme d'information et de soins en	0,79 M€	Contribution CE 49,2 %	

	Appui des enfants réfugiés sahraouis Contr : CCS/PE			

الملحق رقم(06): الاتفاقية رقم MED/1998/003-367 بين الاتحاد الأوربي والجزائر التي تحدد الأطر العامة لبرنامج ED-PME

Information essentielle

Convention N° :
MED/1998/003-367
Signature de la convention :
14 septembre 1999
Bénéficiaires :
Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat
Bénéficiaires directs de PME I :
PME/PMI privées à l'exception des PME purement commerciales; organismes de garantie financière existants ou à créer ; banques et sociétés financières proposant des financements éligibles à des garanties financières; ministère chargé des PME ; bourses de sous-traitance ; associations patronales et professionnelles ; chambres de commerce et d'industrie ; centres techniques d'appui ; structures de formation spécialisées dans la formation en direction des PME.
Localisation du programme :
Territoire algérien
Montant :
Gouvernement Algérien: 3 400 000 euros; Union Européenne : 57 000 000 euros;
PME: 2 500 000 euros
Période d'exécution du programme :
2000-2007; prolongation 2008-09 avec une équipe de travail sur la transition et la pérennisation.

A. Appui à la transition économique et au commerce 1

الملحق رقم (07):الاتفاقية رقم ENPI/2007/ 019 422 بين الاتحاد الأوربي والجزائر التي تحدد الأطر العامة لبرنامج PMEII

A. Appui à la transition économ

Information essentielle

Convention N° :
ENPI/2007/ 019 422
Signature de la convention :
3 mars 2008
Bénéficiaires :
Ministère de la PME et de l'Artisanat (chef de file)
Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements
Ministère de la Poste et TIC
Montant :
Gouvernement Algérien 3 000 000 euros;
Union Européenne 40 000 000 euros;
PME 1 000 000 euros (contribution estimée)
Période d'exécution du programme :
Mise en oeuvre : 3 mars 2008 - 2 mars 2012

Le
sc
Ce
Ce
au

الملحق رقم (08): النص الكامل للجنة الأوربية حول مشروع CAP-PME

Délégation de l'Union européenne en Algérie

Information affichée sur le site
http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/press_corner/all_news/news/2016/cap_pme_fr.htm
"

Cap-PME"…pour la capitalisation des acquis des programmes de coopération Algérie-UE pour le développement de la PMEI (15/03/2016)

Une rencontre de présentation de Cap-PME et des nouvelles possibilités d'accompagnement pour les PME algériennes aura lieu ce mardi 15 Mars 2014- 8h30 - 13h00, Salle El Djazira, Hôtel El Djazaïr - Alger

..pourquoi le Cap-PME?

Dans le cadre du processus d'ouverture économique et d'intégration progressive de l'Algérie à la zone de libre-échange avec l'Union européenne, conscient de l'importance de la contribution des PME dans la structuration de l'économie, de la dynamique sociale et de l'emploi, le Gouvernement algérien a entrepris, depuis le début des années 2000, plusieurs politiques de réforme et a mis en place différents instruments d'appui aux secteur des PME.

L'Union européenne a soutenu ce processus à travers le financement d'un premier projet pilote **BDPME**- *Programme d'Appui au Développement de la PME*, appelé ici **PME I**, destiné à appuyer la mise à niveau et améliorer la compétitivité du secteur des PME privées pour qu'il contribue pour une part plus importante à la croissance économique et sociale de l'Algérie.

Sur la base de l'évaluation des résultats de ce programme qui a été mis en œuvre de 2002 à 2007, le Gouvernement algérien et l'UE ont décidé de mettre en place le Programme **PME II** : *Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des Technologies d'Information et de Communication*, mis en œuvre de 2009 à 2014.
Dans un souci de consolidation des acquis des Programmes de Coopération, **PME I** et **PME II**, les autorités de tutelle -Ministère de l'Industrie et des Mines et la Délégation de l'Union européenne en Algérie, ont signé le 2 février 2015 un Mémorandum d'utilisation des reliquats des Fonds issus des Programmes *PME I* et *PME II*.

pour le futur? Cap-PME!!!

Cap-PME s'adresse en particulier aux entreprises bénéficiaires d
rogrammes*PME I* et *PME II* ayant engagé des plans de modernisation et relev
'un certain nombre de filières cibles, dans le but de procéder à :

1. L'Evaluation de l'impact qualitatif du Programme d'Appui *PME II* l
   leur développement ;
2. La réflexion sur les meilleures pratiques en matière d'Appui à la PME ;
3. La consolidation de l'effort de modernisation par des actions complémentai
   (couverture de certains besoins spécifiques) ;
4. L'implication du tissus associatif professionnel /Unions Patronales notamm
   pour les actions groupées et ou/ des projets d'appui sectoriel ;
5. L'Elaboration d'une base de données des compétences de la consulta
   nationale ;
6. L'instauration d'une passerelle de communication pérenne et organisée a
   l'administration en charge des PME pour les accompagner dans l
   développement.

Cap-PME est destiné à porter un regard rétrospectif et prospectif de la PME ; c'
n instrument d'évaluation, de capitalisation, de consolidation des Appuis
rogrammes de coopération européenne "PME I" et "PME II", et d'organisation
ME bénéficiaires par filière pour une dissémination des bonnes pratiques.

الملخصات

الملخص:

إن التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت من أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مساعدتها للبقاء في محيط أكثر تنافسية بتأهيلها وتأهيل المحيط الخارجي لها.

و من هذا تبنت الجزائر إستراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق وضع مجموعة من برامج التأهيل الوطنية وأخرى بالمساعدة من قبل بعض الدول والمنظمات، حيث أصبح تأهيل هذه المؤسسات أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية. ولعل أهم دافع لتبني الجزائر إستراتجية لتأهيل مؤسستها هو عقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي، هذه الشراكة التي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوربية في إطار منطقة التبادل الحر والتي بموجبها سوف يتم الإلغاء النهائي لرسوم الجمركية أمام أصناف واسعة من المنتجات الأوربية التي تستوردها الجزائر، وهذا بحلول سنة 2020 .

ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج خاصة فيما يخص تقييم الدور التمويلي للمبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برتوكالات التعاون المالي (MEDA I - MEDA II) وهذا من خلال برنامجين لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهما :البرنامج الأول (2000-2007) ED-PME والثاني هو برنامج (2010-2014) PME II.

الكلمات المفتاحية: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشراكة الأورجزائرية، تمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

Summary:

The challenges and difficulties experienced by small and medium enterprises were one of the most important reasons that led Algeria to the obligation of adjusting and preparing its institutions in order to be integrated into the global economy, through helping these enterprises to stay in the competitive environment based on their rehabilitation and the rehabilitation of the environment itself.

In this context, Algeria has adopted the rehabilitation of SMEs strategy by developing a set of national rehabilitation programs and other programs by the help of some countries and organizations. The rehabilitation of these institutions has become more of a necessity in order to improve its position in the competitive economy, the globalization of international trade and the complications of national and international economic policies.

Perhaps the most important motive for Algeria to adopt the rehabilitation strategy is the partnership contract agreement between Algeria and the European countries. This kind of partnership imposes on the Algerian market to be open to compete with the European products within the framework of the free trade area. In this framework, the customs fees will be cancelled permanently for wide varieties of European products that Algeria imports and that will be by the year 2020.

One of the key provisions of the convention of the Algerian partnership is the financial aid provided by the EU countries in order to help and support the Algerian economy to carry out the structural reforms needed to face the economic openness that will be imposed by the free trade area.

The small and medium enterprises are only part of the Algerian economic fabric, and therefore it has been allocated funds for that under the cooperation protocols allocated for Algeria (MEDA I - MEDA II) through two programs of rehabilitation: the first one is (2000-2007) ED-PME and the second one is (2010-2014) II PME.

Key words: rehabilitation of small and medium enterprises, Euro-Algerian partnership, financing the rehabilitation of small and medium enterprises programs in Algeria.